أزمة النظام الرأسمالي والمقاومات

الناشر: جريدة المناضل-ة

الإيداع القانوني: Dépôt Légal : 2019MO0230

الرقم الدولي المعياري للكتاب: ISBN : 978-9920-9837-0-9

تاريخ الإصدار: فبراير 2019

المطبعة: sudpub communication

مقررات المؤتمر العالمي السابع عشر
الأممية الرابعة
فبراير 2018

أنظر نافذة الأممية: تاريخ الأممية، لمعلومات أكثر حول الأممية

www.almounadila.info

الفهرس:

مؤتمر الأممية الرابعة السابع عشر: تحليل وفعل وبناء.....3

العولمة الرأسمالية والإمبرياليات والفوضى الجيوسياسية ومستتبعاتها.....9

تدمير البيئة الرأسمالي والبديل الاشتراكي البيئي.....35

اضطرابات اجتماعية ومقاومات وبدائل.....59

دور الأممية الرابعة ومهام بنائها.....83

اغتنام الفرص، بناء أممية من أجل الثورة والشيوعية.....99

الحقبة الجديدة ومهام الثوريين.....116

تضامنا مع شعب روهينغيا.....131

مؤتمر الأممية الرابعة السابع عشر
تحليل وفعل وبناء

افتتاحا للمؤتمر السابع عشر للأممية الرابعة، ألقى رفيقنا آلان كريڤين خطابا يحيي الذكرى الخمسين لسنة 1968، التي كانت بحق تضافرا لمعارك وتعبئات على النطاق العالمي: هجوم التيت بقيادة جبهة التحرير الوطني الڤيتنامية ضد القوات الامبريالية الأمريكية، ومعضَّدا بالتمرد المناهض للحرب في الجامعات بالولايات المتحدة، وربيع براغ، وحركات الطلاب في بولونيا، واليابان، وإيطاليا، وألمانيا، والبرازيل ضد الديكتاتورية العسكرية، ومايو 68 الفرنسي، ومختتما بتعبئة طلاب المكسيك ومذبحة ميدان الثقافات الثلاث المقترفة من قبل جيش دياس أورداس. كان ذلك تذكيرا بتلك المعارك المناهضة للامبريالية وللاستعمار، وتعبئة الشباب على نطاق عالمي، وأيضا بالإضراب العام لعشرة مليون عامل/ة في فرنسا طيلة أسابيع عديدة وبما تلا من "مايو زاحف" في إيطاليا. كان هذا الانعطاف في متم سنوات 1960 حافزا قويا لعشرات آلاف المناضلين/ات، وساعد على بناء منظمات ثورية عديدة منها فروع الأممية الرابعة. هذا النفس هو ما مرره رفيقنا آلان في المؤتمر، كأفق مفتوح نحو المستقبل، إذ يجد التضافر العالمي المتجلي بكامل الوضوح في 1968 أصداء اليوم في تعدد المقاومات والمعارك في العالم برمته.

كانت المفارقة بين هذا التذكير والوضع الراهن تبرز بالأحرى العمل الضروري لتحليل الوضع العالمي، ولوضع حصيلة لنضال الحركات الاجتماعية ولبناء منظمات النضال المناهض للرأسمالية.

فقد كان على المناضلين/ات أن يبحثوا مسائل عديدة ظهرت منذ المؤتمر السابق في العام 2010. لذا كان مناخ هذا المؤتمر يعبر في الآن ذاته عن ضخامة الهجمات والتراجعات، لكن أيضا عن الانغراس في نضالات المقاومة الاجتماعية والمثابرة في تجميع القوى المناضلة.

يريد من حضروا/ن التفكير والبناء استنادا على مكاسب أممية مناضلة لديها إرادة بناء تجميعات سياسية في صلب كل المعارك الاجتماعية. تضم أمميتنا اليوم 55 فرعا ومنظمة متعاطفة في أربعين بلدا، تجمع أكثر من 13 ألف مناضل/ة(1). وقف هذا المؤتمر على وضع مطبوع بالانفجارات الثورية بالمنطقة العربية، وتجارب الحكومات

الشعبية في أمريكا اللاتينية، وتفجرات حركات المستائين في اسبانيا و"احتلوا وول ستريت" بالولايات المتحدة وحركة "الوقوف ليلا" في فرنسا، ومقاومة شعب اليونان لأوامر الترويكا، والتعبئات النسوية الكثيفة ضد صنوف العنف والاغتصابات وقتل الإناث، من أجل فرض حقوق النساء. لكنه كان أيضا مطبوعا بحكومات ترامب، وبوتين، وإردوغان، ونتنياهو، ودوترتي، والانحراف الرجعي للعديد من حكومات أوربا. يجري مجمل هذه العناصر السياسية في سياق أزمة ممتدة لنظام رأسمالي يراكم أزمات مالية، وبيئية، واجتماعية وسياسية.

لم تفلح الحركات الشعبية والثورية في هذه الحقبة في التصدي القوي للهجمات الرجعية، لاسيما النيل من المكاسب الاجتماعية المحققة في البلدان الصناعية القديمة في العقود السابقة. أخلى الصعود الثوري بالمنطقة العربية المكان لحكومات رجعية؛ وفي بوليڤيا وإكوادور وڤنزويلا لم تف الحكومات الشعبية بوعودها لإجراء تغييرات اقتصادية تعيد النظر في النظام. ونجح الهجوم الرأسمالي ضد شعب اليونان في جعل حكومة تسيبراس تقوم بدور منفذ هجمات الترويكا. وأخيرا، أفلحت قوى رجعية دينية، في أوربا والشرق الأوسط وآسيا، في الانغراس في الشرائح الشعبية، مطورة فيها حملات عنيفة ضد النساء ومثليي/ات الجنس.

كان المندوبون/ات يبدون إذن إرادة بناء الذات لأن السنوات الأخيرة عززت ضرورة تجميع القوى للنضال في عالم ناخت فيه بثقل أكبر الحروب وصنوف العنف والتعديات على العمال/ات والمضطهدين/ات، ما يزيد الحاجة إلى التضامن، والتماسك الأممي، وكذا توجه معاد للرأسمالية وثوري يتناول المشاكل من جذرها.

تحاليل الوضع

جرى في المقام الأول النقاش حول الطور الراهن من العولمة الرأسمالية وتحليل القوى الإمبريالية، والفوضى السياسية ومستتبعاتها. تحليل ميزان القوى بين الإمبريالية الأمريكية التي تظل، رغم ما لحقها من ضعف، القوة العسكرية الرئيسية، وسيدة الرافعات الاقتصادية الرئيسية، والصعود الدينامي للصين التي تنهج سياسة إمبريالية بفعل قوتها في بحر الصين ومقدرتها الاستثمارية الاقتصادية الدولية. شاطر معظم المندوبين/ات إطار التحليل هذا. كانت مداخلات تؤكد في الآن ذاته المقاومات الداخلية لسياسة إدارة ترامب وقوة تعبئات النساء والتصدي لأشكال العنف العنصري في الولايات المتحدة. وشهد رفاق آخرون على شراسة الرساميل الصينية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وتناميها، مستحوذة على أراض زراعية شاسعة، مهددة أشكال

الإنتاج التقليدي والأنسجة الاجتماعية. وكان حضور هام لرفاق/ات من آسيا يتيح الإحاطة بكل أبعاد هذا الوضع الاجتماعي المتسم بالفوضى، والذي تُطور فيه أمميتنا، مع ذلك، منظمات متينة، جيدة الانغراس في الطبقات الشعبية، لا سيما في باكستان والفلبين.

وكانت أوروبا وأمريكا ممثلتين بنحو مئتين ضمن 180 مناضلا/ات المشاركين في نقاشات هذا المؤتمر. ومكن حضور مندوبي منظماتنا بالمنطقة المغاربية وحضور رفاق/ات منخرطين في مهام التضامن الأممي من حضور الوضع في المنطقة العربية في نقاشاتنا، رغم غياب مندوبين من الشرق الأوسط (ما خلا تركيا) وأفريقيا جنوب الصحراء (ماعدا أفريقيا الجنوبية)، معبرا في الآن ذاته عن مصاعب فعلية في الوصول إلى أوربا، لكن أيضا عن ضعف قوانا.

وكان النقاش الثاني يتناول التدمير الرأسمالي للبيئة والبديل الاشتراكي البيئي. إنه ثالث مؤتمر عالمي يبحث هذه المسألة التي جرى وضعها في صلب مهامنا في 2003. ومع الأسف لم يزدد الوضع إلا تدهورا كارثيا منذ خمس عشرة سنة. يلح المقرر المصادق عليه على المسؤولية الجوهرية للنظام الرأسمالي، وليس للبشرية بصفة عامة، في تدمير البيئة. وحصل اتفاق عام لأجل أوثق ربط للمعركة ضد أوجه الفوضى المناخية بالمعركة من أجل استئصال النظام الرأسمالي بما هو نمط إنتاج. يستوجب هذا الهدف أن يصير السكان سادة مصيرهم، وألا يتركوه ليد السوق في إطار رأسمالية خضراء، بل أن يعملوا من أجل تلبية حاجاتهم الاجتماعية، بدءاً بالتملك العام للموارد، مع رفض السياسات الاستخراجية والأشغال الكبرى غير المفيدة. وأبرز النقاش مكانة النساء وجماعات الفلاحين في هذه المعارك، ودور بيا كامبيسينا والانخراط النضالي لمنظماتنا، بخاصة في الفلبين، وبنغلاديش، وباكستان، والبرازيل، وأيضا في كندا والولايات المتحدة، لا سيما ضد أنبوب كيستون Keystone، وفي أوربا في التعبئات حول قمة المناخ في كوبنهاغن وباريس، وكذا التعبئة في فرنسا ضد مشروع مطار نوتردام دي لاندر، وفي ألمانيا حول حركة العصيان المدني Ende Gelände (هذا يتوقف هنا والآن) المعارضة لمناجم الخشب المتفحم.

وكان النقاش اللاحق يتناول في ذات الآن تحليل نمو العمل المأجور وتحولاته على صعيد العالم، مع تنامي أشكال التشغيل الهش- وحصيلة حركات المقاومة والمواجهات الشعبية.

ألح الرفاق المدافعون عن أرضيتين تمثلان أقلية (الأرضية من أجل أممية ثورية و"حقبة جديدة...") على نمو أعداد الطبقة العاملة عالميا وعلى دورها المركزي في النضالات.

وترى الأغلبية أن المشكل المطروح علينا ليس في تناقص الطبقة العاملة عددا. على العكس ثمة في السنوات العشر الأخيرة نمو للعمل المأجور في الإنتاج كما في الخدمات، لاسيما في البلدان الصناعية الجديدة. لكن هذا النمو العددي يترافق مع ضعف سياسي للحركة العمالية ناتج عن أسباب جوهرية: إحداها أزمة المنظمات الإصلاحية التقليدية، الاشتراكية الديمقراطية والستالينية في البلدان الصناعية القديمة، إذ أنهكت الأولى سياستُها لتدبير الليبرالية، وانجرت الثانية مع سقوط الأنظمة الستالينية. وطبعا يتمثل عنصر إضعاف آخر في ما تراكم من هزائم في السنوات الأخيرة، مع استهداف مباشر لمكاسب عديدة في مجال التشغيل والحماية الاجتماعية في أوربا والقارة الأمريكية. كما أن تطور طبقات عاملة جديدة، بخاصة في آسيا (الصين والهند وتركيا...) لم يجر في إطار ميزان قوى القرن الماضي. بيد أن وضع الدفاع هذا لم يلغ إرادة الكفاح لدى المستغلين/ات والمضطهدين/ات وقد كانت النضالات الاجتماعية التي خيضت- مثلا في المنطقة المغاربية وأمريكا اللاتينية وأوربا- في السنوات الأخيرة تجليا لهذه الكفاحية. هكذا أبرز النقاش نقاط قوة عديدة: تأكد كفاحية الشغيلة في البلدان الصناعية الجديدة، ووزن الشباب الحاسم في كل التعبئات في السنوات الأخيرة ومكانة الحركة النسائية مع أجيال شباب مناضلة ليس فقط في المعارك النسائية بل أيضا في صلب كل المعارك. ثم أكد العديد من المندوبين/ات وجود ترابط متين بين المطالب المرتبطة بالمقاولة، ومسائل الميز، والبيئة، والمعركة ضد أشكال العنف. ويزداد ذلك الترابط قوة في النضالات بالمناطق القروية، غالبا ضد الشركات متعددة الجنسية والتدخلات العسكرية. كما تم التأكيد على تجارب المقاومة وتسيير الإنتاج ذاتيا.

أسفر هذا النقاش عن تناول شباب الكلمة مرارا، لا سيما من قبل رفيقات، ليشهدوا/ن على تدخلهم /ن في الحركات الجماهيرية، ولإثراء النقاش، سواء عن النضالات النقابية في إيطاليا أو الولايات المتحدة أو عن التعبئات في أوساط الشباب... وكذا بصدد التضامن في باكستان مع رفيقنا بابا جان، المهدد بالسجن مدى الحياة لمشاركته في تعبئة الفلاحين ضد عمليات الطرد من الأراضي. في نهاية المطاف لا ينقص الانحراف الاستبدادي لحكومات عديدة قوة العديد من النضالات ضد الاستغلال الرأسمالي وصنوف الاضطهاد.

دورنا ومهام البناء

كانت النقطة الأخيرة بصدد دور أمميتنا وفروعها والمهام نقطة تلاقي النقاشات السابقة والمسائل التي تشكلت بصددها أرضيتان بديلتان.

تركزت نقاشاتنا في السنوات الأخيرة على تجارب عديدة لفروعنا في بناء أحزاب أوسع، تقوم بدور مفيد في الصراع الطبقي وقادرة على خوض المعركة ضد الرأسمالية. على هذا النحو استخلصت دروس التجارب الحديثة لرفاقنا في حزب بوديموس في الدولة الاسبانية، وحزب الحرية والاشتراكية في البرازيل، وAwami Workers Party في باكستان، وكتلة اليسار في البرتغال، والتحالف الأحمر الأخضر بالدانمارك، والتوجه نحو سيريزا.

تركزت النقاشات حول مسائل عديدة: إن الوضع المتسم بالعولمة الرأسمالية العدوانية، والفوضى العالمية، لم يغلق مع ذلك باب الانفجارات الثورية والأزمات السياسية الكبيرة. تقع اليوم عالميا على كاهل مناهضي الرأسمالية مسؤوليات جسيمة: بناء منظمات سياسية مفيدة للمقاومة اليومية وقادرة على مواجهة أزمات تطرح مسألة السلطة؛ وردا على نقد من موقفين يمثلان أقلية واضحة، يدافع المقرر الذي صادق عليه المؤتمر على ضرورة الإمساك بطرفي المنهجية. تتطلب المقاومة خلق أدوات اعتراض على سياسات تدبير التقشف، من أي مصدر كانت. تبرز كل الأوضاع التي كانت موضوع نقاش في هذا المؤتمر الضرورة المزدوجة لبناء تجميعات سياسية عريضة وفعالة والدفاع داخلها عن توجه مناهض للرأسمالية واشتراكي بيئي حازم، وذلك أينما أمكن. يؤكد هذا خيار الحفاظ بجميع الأحوال على منظمة مناضلي/ات الأممية الرابعة.

أكد هذا المؤتمر على عمل تماسك، وتفكير وتجميع سياسي يتيح إضفاء الشباب على قيادة منظماتنا وأمميتنا. كما أن صلابة هذا العمل هي التي تتيح في البلدان التي شهدت فروعنا فيها انقساما، كما الحال في البرازيل وإيطاليا، أن تظل الأممية حلقة وصل قد تتيح، كما جرى في ألمانيا مؤخرا، إعادة توحيد قوانا في نفس المنظمة.

ويشهد حضور منظمات جديدة عديدة مدعوة، على غرار MAIS من البرازيل أو The Struggle من باكستان، على تلك الإرادة في التجميع الديمقراطي داخل أمميتنا. وطبقا نفس الروح بات لمنظمة MES بالبرازيل وضع منظمة نصيرة للأممية الرابعة وقد فُوضت اللجنة التنفيذية الجديدة للتمكن من منح نفس الوضع لمنظمة Súmate في البيرو.

وختاما، كان المؤتمر مناسبة لإعادة تأكيد خيارنا في بناء أمميتنا بأدوات بلورة عبر أيام دراسية منتظمة، وتطوير معاهدنا الخاصة بالتكوين في أمستردام ومانيلا وإسلام آباد

والمبادرة السنوية للتجميع الدولي للشباب في أوربا. تؤتي جهود التكوين هذه ثمارها في إضفاء طابع شاب على القيادة الجديدة المنتخبة. بيد أنه لم يكن ضمن مجمل المشاركين في المؤتمر غير 25% من النساء، رغم أن عددا مهما من فروع الأممية احترمت المناصفة في منتدبيها، وكان ثمة % 40 من النساء في القيادة الجديدة.

ليون كريميو Léon Crémieux

عضو المكتب التنفيذي للأممية الرابعة، مناضل نقابي وفي حزب مناهضة الرأسمالية الجديد- فرنسا.

1- حضر المؤتمر العالمي السابع عشر- بصفة أعضاء ومنظمات نصيرة وملاحظين دائمين أو مدعوين- وفود قادمة من القارات الأفريقية، والأمريكية (شمالية وجنوبية). والأسيوية والأسترالية والأوربية. يتعلق الأمر بوفود: الجزائر، ألمانيا، الآنتيل، الأرجنتين (3)، استراليا، النمسا، بنغلاديش، الباسك، بلجيكا، البرازيل (8)، بريطانيا، كشمير، الصين، كرواتيا، الدنمرك، إكوادور، الدولة الاسبانية، الولايات المتحدة (3)، فرنسا (أربعة)، اليونان (2)، إيران، أيرلندا، ايطاليا (2)، المغرب، المكسيك (3)، هولندا، النرويج، باكستان(2)، البيرو(2)، الفلبين، بولونيا، برتوريكو، الكبيك، لاريونيون، سلوفينيا، سريلانكا(2)، أفريقيا الجنوبية، سويسرا، السويد، تونس، تركيا، فنزويلا(2).

العولمة الرأسمالية والإمبرياليات والفوضى الجيوسياسية ومستتبعاتها

لا تدعي "الموضوعات" التالية الاكتمال ولا عرض استنتاجات ناجزة. غايتها الأولى إنعاش عملية تفكير جماعي عالمية. وغالبا ما تستند على حجج سبق تقاسمها، لكنها تسعى إلى دفع مستتبعاتها نحو أمام. ولهذه الغاية، ومع المجازفة بتبسيط مفرط لوقائع معقدة، تقوم الموضوعات بـ "تصفية" التطورات الجارية، غير المكتملة في الغالب، لتثمين ما يبدو جديدا.

هذه التحولات عميقة، وقد تبرز سمات متناقضة، ولها عواقب في جميع المجالات. لسنا نشهد إرساء منظما لنمط هيمنة عالمية مستقرة. إن سيطرة رأس المال المعولم يغذي عدم الاستقرار. وليس تطور موازين القوى بين القوى العظمى معطى مسبقا، ويظل رهان نزاعات شديدة يتعذر التنبؤ بما ستفضي إليه. وبالمقابل، يمكن قياس تغير الحقبة المبتدئ في سنوات 1990، وتحليل الديناميات الجارية اليوم وأهميتها السياسية.

I - مجرة امبريالية جديدة

أول ما نعاين هو اختلاف الوضع الراهن عن أوضاع مطلع القرن أو في أثناء سنوات 1950-1980. بعد ربع قرن من تفجر الاتحاد السوفياتي وصعود العولمة الرأسمالية، أصبحت دينامية النزاعات بين القوى غير مسبوقة وذات عواقب خطيرة بوجه خاص. يمكن إجمال عناوينها العريضة في:

يتشكل الوضع الحالي بشكل كبير عبر الصراع بين القوة الرئيسة القائمة، الولايات المتحدة الأمريكية، والقوة الرأسمالية الصاعدة، الصين، التي تطالب بدخول حلبة الكبار. يجري هذا الصراع في جميع القارات وفي جميع المجالات: الاقتصادية والمالية والنقدية والدبلوماسية والجيوستراتيجية (السيطرة على الموارد وقنوات الاتصال)، من أجل الزعامة داخل المؤسسات الدولية...

على صعيد التوترات العسكرية، يتبلور الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في شرق آسيا. كانت بكين قادرة، [ابتداء] من عام 2013، على ضمان وجودها في بحر

الصين الجنوبي. وتستعمل واشنطن الأزمة الكورية لاستعادة المبادرة. ولا يتردد دونالد ترامب، بقصد إعادة تأكيد الهيمنة الأمريكية، في التلويح بتهديد تدخل نووي. بات استخدام الأسلحة النووية، لأول مرة منذ عدة عقود، خطراً حقيقيا؛ وتقع مسؤولية ذلك الرئيسية على الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها مسؤولية استئناف سباق التسلح. إن تجهيز بطاريات صواريخ ثاد(Thaad) المضادة للصواريخ في كوريا الجنوبية يبطل بقدر كبير مقدرة الصين النووية، ما يحدو بها بدورها إلى التفكير في نشر أسطول غواصات إستراتيجية خاصة بالمحيطات المحيط .

يشمل استئناف سباق التسلح هذا بناء ناقلات طائرات جديدة وأسطول غواصات و"تحديث" السلاح النووي من قبل دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو فرنسا التي تسعى إلى جعلها قابلة للاستعمال، ومقبولة سياسيا في النزاعات المحلية.

ليس لروسيا ما لدى الصين من قاعدة، ولا وسائلها الاقتصادية أو المالية. لكنها تتحكم بثاني ترسانة نووية في العالم (منها أسطول محيطات من الغواصات الإستراتيجية)، تمثل مؤهلا هاما في المناخ العام لعسكرة الكوكب، الموضوع في حالة حرب دائمة. على الرغم من نطاق تدخلها الأضيق من نظيره الصيني، تقوم موسكو بدور حاسم في سوريا حيث لا محيد عنها. ويتزايد نفوذها، لا سيما في الشرق الأوسط أو أوروبا الشرقية، ويتنامى طابع النزاع في علاقاتها مع الكتلة الغربية.

يحيل هذا الوضع الجديد على تغييرات عميقة. فضلا عن اتضاح أشكال أولية لإمبرياليات جديدة صينية وروسية (انظر الفصل الرابع)، نسجل بوجه خاص:

* التغير العميق وتنوع المكانة الاعتبارية للإمبرياليات التقليدية: "قوة فائقة" أمريكية؛ وإخفاق تشكيل إمبريالية أوربية مندمجة؛ و"تحجيم" الامبرياليتين الفرنسية والبريطانية؛ ووجود إمبرياليات "بلا أسنان" (ألمانيا بوجه خاص، لكن حتى اسبانيا إزاء أمريكا اللاتينية)؛ وإخضاع الإمبريالية اليابانية (رغم جيشها المهم، لا تملك سلاحا نوويا ولا حاملة طائرات)، وأزمات تفكك اجتماعي ببعض البلدان الغربية (اليونان) منتمية تاريخيا إلى الدائرة الامبريالية...

* تغيرات مهمة في قسمة العمل الدولية، مع "تمييل financiarisation الاقتصاد، وتفكيك صناعة مختلف البلدان الغربية، بخاصة الأوربية، وتغير مركز الإنتاج العالمي للسلع لاسيما في آسيا- هذا دون استهانة بكون الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا تظل قوى صناعية كبيرة.

* تطور متفاوت لكل إمبريالية، قوية في بعض المجالات، وضعيفة في أخرى. فبات من جراء ذلك وضع تراتب للدول الامبريالية أشد تعقيدا من سابق عهده. وجلي أن الولايات المتحدة الأمريكية تظل بالمقدمة؛ فلها دون سواها إمكان ادعاء القوة في كل المجالات، لكنها تسجل مع ذلك انحدارا اقتصاديا نسبيا، وتُحس حدود سلطتها العالمية. (أنظر الفصل التاسع)

لذا ليس توصيف القوى الجديدة (الصين وروسيا) السؤال الوحيد المطروح علينا. يتعين علينا أيضا إعادة تقييم المكانة الاعتبارية المتغيرة للامبرياليات التقليدية- والنظام الإمبريالي برمته. إن مفاهيم كلاسيكية، مثل "المركز" و"الأطراف" و"الشمال" و"الجنوب"، تستدعي إعادة نظر في ضوء تنوع داخلي متنام لكل من هذه المجموعات الجيوسياسية.

II - عدم استقرار جيوسياسي مزمن

تتمثل ثاني معاينة في كون العولمة الرأسمالية لم تنتج "نظاما عالميا جديدا" مستقرا، بل بالعكس.

ثمة كتلة إمبريالية مسيطرة يمكن نعتها بـ"الكتلة الأطلسية" – لأنها مهيكلة حول محور أمريكا الشمالية/ الاتحاد الأوربي- بمعنى الكلمة الجيوستراتيجي لا الجغرافي: إذ تضم استراليا ونيوزيلندا واليابان. إنها كتلة متراتبة تحت هيمنة أمريكية. ويمثل حلف شمال الأطلسي ذراعها المسلح الدائم. ويبرز تمددها إلى الحدود الأوربية لـ"دائرة" التحكم الروسية أن وظيفتها الأولية لم تفقد راهنيتها، فيما غدت تلك الحدود منطقة نزاعات. سعى حلف شمال الأطلسي إلى مزيد من الانتشار شرقا، دون كبير نجاح. وتبرز الأزمة بالشرق الأوسط أن هذه المنظمة ليست إطارا عملياتيا كفيلا بفرض شريعته بكل مكان. والتوترات حادة مع ركيزتها الإقليمية، تركيا. وقد جرى عقد تحالفات متباينة حسب كل ساحة عمليات مع أنظمة متعارضة كالمملكة السعودية وإيران. ويظل الإسهام العسكري لأعضائها الأوربيين هامشيا. ويغذي هذا الوضع هجمات رونالد ترامب عليها في بداية ولايته.

· على صعيد إيديولوجي، تواجه الطبقات السائدة أزمة مشروعية، وفي الغالب اختلالات في اشتغال المؤسسات- تفقد التحكم بعمليات انتخابية حتى في بلدان أساسية كالولايات المتحدة الأمريكية (انتخاب ترامب) أو المملكة المتحدة (بريكسيت).

وللأزمة المزمنة الراهنة أسباب متعددة.

يظل دوما دور الدول الإمبريالية متمثلا في تأمين الشروط الملائمة لتراكم الرأسمال، لكن الرأسمال المعولم يشتغل إزائها على نحو أكثر استقلالا قياسا بالماضي. وأسهم هذا الفكاك في جعل مناطق النفوذ القديمة التي كانت حصرا على الإمبرياليات التقليدية (ما خلا، والى حد بعيد، أمريكا اللاتينية) ذات نفاذية. ولحركية الرأسمال الفائقة عواقب مدمرة لتوازن المجتمعات، ما ينسف إمكانات إضفاء استقرار على الدول.

العولمة الرأسمالية والتمييل وتدويل سلاسل الإنتاج المتزايد، كلها تقلص مقدرة الدول على تطبيق سياسات اقتصادية باسم المصالح الجماعية للطبقات المسيطرة.

• مستوى التمييل غير المسبوق، وتطور الرأسمال المسمى "وهميا"، الملازم للرأسمالية المعاصرة، اتخذ في السنوات الأخيرة أحجاما كبيرة. ويؤدي ذلك، دون قطع الصلة، إلى درجة أعلى من ابتعاد العمليات الإنتاجية، فيما تنحل العلاقة بين المُقرض الأصلي والمقترض الأصلي. دعم التمييل النمو الرأسمالي لكن تطوره الفائق يفاقم التناقضات.

• بات نظام الديون فاعلا في الشمال كما الجنوب. انه أداة رئيسة بيد ديكتاتورية الرأسمال على المجتمعات، ويقوم بدور سياسي مباشر، كما تؤكد حالة اليونان، لفرض بقاء النظام النيوليبرالي وتعميقه: يستعمل الدين ذريعة لتفكيك المكاسب الاجتماعية وتدمير الخدمات العمومية، ولفرض تخلي الدول عن ممارسة سيادتها. ويقوم، إلى جانب معاهدات التبادل الحر، بمنع تطبيق الحكومات لسياسة بديلة تتيح الخروج من الأزمة الاجتماعية.

• تتطور الاستدانة الداخلية لبلدان الجنوب بقوة لصالح رأس المال المحلي في أيدي البرجوازية التي تحافظ على خصائصها الكمبرادورية. لا يتطور الدين العام في شكل خارجي فقط، في سياق علاقات هيمنة الشمال على الجنوب أو المركز على الأطراف. كما أنها تستخدم كأداة للتراكم والهيمنة من طرف الطبقة الرأسمالية في البلدان التابعة.

• لم يكن لأزمة 2007- 2008 في العديد من بلدان الجنوب نفس آثارها المدمرة في الشمال]. كانت هذه البلدان محمية نسبياً بفعل تراكم العملات الأجنبية الذي أتاحته بداية ارتفاع أسعار السلع في عام 2003 – وبفعل أسعار فائدة منخفضة تاريخياً. ولكن منذ عام 2008، ازدادت الديون السيادية بنسبة 50٪ على صعيد العالم، بتشجيع من نظام ولوج إلى الاقتراض لم يتغير رغم الأزمة، وفي الشمال بفعل تشريك خسائر البنوك الخاصة. في هذه الحالة، سيكون لأزمة مالية كبيرة جديدة تداعيات عنيفة

على الكوكب برمته.

أصبحت الصين واحدة من أكبر الدائنين للديون السيادية، جنبا إلى جنب مع الإمبريالية التقليدية والمؤسسات المالية الدولية ورأس المال المالي الكبير، من خلال سياسة هجومية لمنح القروض المشروطة بالوصول إلى المواد الأولية. في حالة حدوث أزمة، يمكن أن تستخدم صعوبات الدفع لدى الدول المدينة لتسريع الاستحواذ على ثرواتها، وبالتالي تعزيز تطلعها إلى أن تصبح قوة إمبريالية كبرى.

• تُخاض "حرب عملات" حقيقية، وهذا أحد أوجه النزاعات بين الإمبرياليات، إذ يحدد استعمال عملة ما مناطق التحكم.

• كانت التحالفات الجيوسياسية بالأمس "مجمدة" بنزاعات شرق- غرب من جهة وبالنزاع الصيني السوفييتي من جهة أخرى، وباتت أكثر تغيرا وعدم ثبات.

• أسهم انطلاق السيرورات الثورية بالمنطقة العربية، ثم عنف الثورة المضادة المحفزة من قبل أقطاب متنافسة فيما بينها، في خلق وضع غير متحكم به في منطقة واسعة تمتد من الشرق الأوسط إلى الساحل، وحتى أبعد في جزء من إفريقيا جنوب الصحراء.

• بعد انفجار الاتحاد السوفييتي، كانت البرجوازيات والدول الامبريالية (التقليدية) غازية جدا في مرحلة أولى: تغلغل في أسواق الشرق، وتدخل بأفغانستان (2001) وبالعراق (2003)... ثم كان ثمة توحل عسكري، والأزمة المالية، وبزوغ قوى جديدة والثورات العربية... ليفضي كل ذلك إلى فقد المبادرة و التحكم الجيوسياسيين: باتت الولايات المتحدة الأمريكية اليوم تتفاعل باستعجال أكثر مما تخطط فرض نظامها.

• في هذا السياق، يصبح دور القوى الإقليمية هاما: تركيا، إيران، المملكة السعودية، إسرائيل، مصر، الجزائر... أفريقيا الجنوبية، البرازيل، الهند، كوريا الجنوبية... إنها تلعب، رغم موقع تابع في نظام السيطرة العالمية تحت هيمنة أمريكية، لعبتها الخاصة، زيادة على دور الدركي الإقليمي (مثل البرازيل في هايتي). (أنظر الفصل الرابع).

كشفت الأزمات المالية لـ1997-1998 و2007-2008 التناقضات الملازمة للعولمة الرأسمالية، وكانت لها عواقب كبيرة على الصعيد السياسي (نزع الشرعية عن نظام السيطرة) والاجتماعي (بالغة القسوة في البلدان المتضررة مباشرة) وهيكلية- مع تفجر الديون بوجه خاص. وكانت تلك الأزمات في خلفية الحركات الديمقراطية الكبرى التي انبثقت بعد بضع سنوات (الاعتصامات بالميادين)، لكن أيضا تطورات رجعية صريحة ومعادية للديمقراطية غداها خوف "الطبقات الوسطى" الكبير (تايلاند مثلا).

يؤدي عدم الاستقرار الهيكلي للنظام المعولم، في تركيب مع الأزمة البيئية والتنقلات الكثيفة للسكان، إلى أشكال فقر جديدة (مثل الفلبين)، تجبر المنظمات التقدمية على تطبيق سياسات ملائمة.

III - العولمة وأزمة القابلية للحكم

أرادت البرجوازيات الإمبريالية الإفادة من انهيار الكتلة السوفييتية وانفتاح الصين على الرأسمالية بقصد خلق سوق عالمية موحدة القواعد بما يتيح لها نشر رساميلها وفق مشيئتها. ولم يكن لعواقب العولمة الرأسمالية إلا أن تكون بالغة العمق- وفاقمتها تطورات لم ترد البرجوازيات الامبريالية، المغتبطة، توقعها.

في الواقع كان ذلك المشروع يستتبع:

• تجريد المؤسسات المنتخبة (برلمانات، حكومات...) من سلطة قرار الخيارات الأساسية، وإجبارها على أن تطبق في تدابير متخذة في مكان آخر: المنظمة العالمية للتجارة، واتفاقات التبادل الحر الدولية، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي الخ، مسددا على هذا النحو ضربة قاضية للديمقراطية البرجوازية الكلاسيكية- ما جرى التعبير عنه إيديولوجيا بالإحالة إلى "الحكامة" بدلا من الديمقراطية.

• نزع الشرعية، باسم سموحق "التنافس"، عن "الأنماط الملائمة" من سيطرة البرجوازية الناتجة عن التاريخ الخاص للبلدان وللمناطق (المساومة التاريخية من الطراز الأوربي)، وشعبويات من طراز أمريكي لاتيني، وتحكم دولتي من الطراز الأسيوي، وأنماط متنوعة من الزبونية القائمة على إعادة التوزيع...). فقد كانت كلها تقيم علاقات معدلة مع السوق العالمية وبالتالي عقبات بوجه الانتشار الحر للرأسمال الإمبريالي.

• إخضاع القانون العام لقانون المقاولات التي يجب على الدولة أن تضمن أرباحها المرتقبة عند الاستثمار، ضدا على حق السكان في الصحة، وبيئة سليمة، وحياة غير هشة. إنه أحد الرهانات الكبرى للجيل الجديد من اتفاقات التبادل الحر التي تتمم الجهاز المشكل من المؤسسات الدولية من قبيل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي

• سيرورة متصاعدة بلا نهاية من تدمير الحقوق الاجتماعية. إذ أدركت البرجوازيات الامبريالية التقليدية مستوى الضعف والأزمة الذين ألما بالحركة العمالية ببلدان ما

يسمى "المركز". وباسم "التنافسية" بالسوق العالمية، أفادت من ذلك لشن هجوم مستمر، ومنهجي، لتدمير الحقوق الجماعية المكتسبة بوجه خاص في الحقبة التالية للحرب العالمية الثانية. لم تكن ترمي إلى فرض "عقد اجتماعي" جديد أكثر ملاءمة لها، بل إلى إنهاء كل اتفاقات من هذا القبيل والاستيلاء على كل القطاعات المربحة المفلتة منها بانتمائها للخدمات العامة، من صحة وتعليم وأنظمة تقاعد، ونقل، الخ.

• عملية واسعة النطاق لنزع ملكية المستغلين والمضطهدين- سهلتها خصخصة الخدمات العامة وارتفاع الديون الخاصة- تغرقهم في عدد متنام من الحالات في وضع يُذكر بمصير الطبقات الشعبية في القرن التاسع عشر بأوروبا. تم طرد عشرات ملايين الأسر من الطبقات الشعبية من بيوتها، لاسيما نتيجة انفجار الفقاعات العقارية في اليابان (سنوات 1990) والولايات المتحدة (2007-2006)، وإيرلندا وإيسلندا (2008)، واسبانيا (2009). وفي اليونان، باتت البنوك، في إطار المذكرة الثالثة لعام 2015، حرة في طرد الأسر العاجزة على سداد ديون الرهن العقاري.

وتضاعفت تكاليف التعليم العالي بفعل السياسات النيوليبرالية، من الولايات المتحدة إلى الشيلي، ومن المملكة المتحدة إلى جنوب أفريقيا، مجبرة عشرات ملايين شباب الطبقات الشعبية على الاستدانة بنسب مأساوية. إنه تحول كبير بعد توسيع ولوج الجامعة في القرن المنصرم. كما تنتشر مديونية الفلاحين في جميع أنحاء العالم، مع عواقب لا إنسانية بمعنى الكلمة الحرفي: تم تسجيل أكثر من 300000 حالة انتحار فلاحين مالكين للأرض في الهند منذ عام 1995 (رقم لا يعتبر إذن حالات انتحار الفلاحين بدون أرض والنساء). وبوجه عام، تفاقم الديون الخاصة اضطهاد أكثر السكان هشاشة- على سبيل المثال، تطال معظم عمليات إخلاء المساكن الأسر ذات العائل الواحد أو نساء معيلات أسر يرعين أطفالهن.

نمط هيمنة جديد

وتستتبع العولمة الرأسمالية أيضا:

· تغيير دور الدولة والعلاقة بين الرساميل الإمبريالية والمجالات الترابية. فما عدا استثناءات، لم تعد الدولة شريك إشراف على مشاريع اقتصادية كبيرة أو تطوير بنيات تحتية اجتماعية (صحة، تعليم...). وإن كانت تواصل دعم "شركاتها" متعددة الاستيطان، فإن هذه الأخيرة لا تشعر (بالنظر لقوتها وتدويلها) بتبعية إزاء بلدانها الأصلية كما في السابق: باتت العلاقة "لا متساوقة" أكثر من أي وقت مضى... أما دور الدولة، الذي يظل أساسيا، فيتقلص إلى الإسهام في وضع قواعد تعميم حركية الرساميل، وفتح القطاع العام برمته لشهية الرأسمال، والإسهام في تدمير الحقوق الاجتماعية وإبقاء سكانها ضمن الوضع المتوقع لهم.

• إننا إذن إزاء نظامين تراتبيين مهيكلين لعلاقات السيطرة الامبريالية. تراتب الدول الامبريالية، المعقد كما أشرنا آنفا (النقطة I)، وتراتب تدفقات الرساميل الكبرى التي تطوق العالم في شكل شبكات. لم يعد هذان النظامان يتطابقان، رغم أن الدول هي في خدمة تدفقات الرساميل.

تمثل العولمة الرأسمالية نمط سيطرة طبقية إجمالي جديد، غير مكتمل وغير مستقل هيكليا. إذ يؤدي إلى أزمات مشروعية وقابلية للحكم مفتوحة في بلدان ومناطق عديدة، وإلى وضع أزمة دائمة. ومراكز الضبط العالمي المفترضة (منظمة التجارة العالمية، مجلس أمن الأمم المتحدة...) عاجزة عن النهوض بمهمتها، وتضعف سياسة دونالد ترامب، تحت شعار "أمريكا أولا"، المؤسسات التي تستعملها البرجوازية العالمية إطارات للتشاور.

لا تسيطر طبقة ما على المجتمع على نحو مستديم بلا توسطات، ومساومات اجتماعية، ودون مصادر شرعية، تاريخية كانت أو ديمقراطية، أو اجتماعية أو ثورية... تصفي البرجوازيات الإمبريالية قرونا من "الدراية" في هذا المجال باسم حرية حركة الرأسمال، فيما تمزق عدوانية السياسات النيوليبرالية النسيج الاجتماعي في عدد متزايد من البلدان. وإن حرمان قسم كبير من سكان بلد غربي كاليونان من خدمات الصحة أمر معبر جدا عن "تطرفية " البرجوازيات الأوربية.

في زمن الإمبراطوريات، كان يجب تأمين استقرار الممتلكات الاستعمارية – وكذا، وإن بدرجة أقل، مناطق النفوذ في زمن الحرب الباردة. أما اليوم فيتوقف ذلك، بفعل الحركية والتمييل، على المكان واللحظة... هكذا يمكن دخول مناطق برمتها في أزمة مزمنة تحت ضربات العولمة. وقد أدى تطبيق الأوامر النيوليبرالية من قبل أنظمة ديكتاتورية إلى انتفاضات شعبية بالعالم العربي، وتعبئات واسعة في أفريقيا، وأزمات نظام مفتوحة وردود مضادة للثورة عنيفة، مفضية إلى عدم استقرار حاد.

تكمن خصوصية الرأسمالية المعولمة في التلاؤم مع عدم الاستقرار كحالة دائمة: تصبح ملازمة للاشتغال العادي لنظام السيطرة الإجمالي الجديد. كان عدم الاستقرار الحاد مرتبطا في السابق بتفجر أزمة اقتصادية، بما هي لحظة خاصة بين حقب مديدة من "الحالة العادية" أي حالة استقرارا نسبي. طبعا تظل الأزمات موجودة دائما، لكن في بيئة شهدت تغييرا.

IV - الإمبريالية المتشكلة الجديدة والامبرياليات الفرعية الجديدة

كانت البرجوازيات الإمبريالية تعتقد بعد العام 1991 أنها ستلج أسواق البلدان المسماة سابقا "اشتراكية"، لدرجة إخضاعها على نحو طبيعي- متسائلة حتى ما إن بقيت لحلف شمال الأطلسي وظيفة ما إزاء روسيا. ليست هذه الفرضية عبثية كما يُبرز وضع الصين في انعطاف سنوات 2000 وشروط انضمام هذا البلد إلى المنظمة العالمية للتجارة (المناسبة جدا للرأسمال العالمي). لكن الأمور اتخذت مسارا مغايرا- ويبدو أن هذا لم يكن واردا أصلا أو جديا لدى القوى القائمة.

لأول مرة منذ قرن ونصف (حالة اليابان) نشأت مجددا قوة رأسمالية عظمى جديدة في آسيا: الصين. إنه معطى هام، نتاج تاريخ فريد.

في الصين، تشكلت برجوازية جديدة داخل البلد وفي النظام، عبر "تبرجز" البيروقراطية أساسا، بتحول هذه الأخيرة إلى طبقة مالكة بواسطة آليات باتت اليوم معروفة اليوم جيدا. أعادت إذن تشكيل ذاتها على قاعدة مستقلة (إرث الثورة الماوية)، وليس كبرجوازية خاضعة عضويا في الحال للإمبريالية. على هذا النحو، غدت الصين قوة رأسمالية، دائمة العضوية بمجلس الأمن لها حق الفيتو (ينطبق هذا كله على روسيا أيضا)، مع أن تشكيلتها الاجتماعية، الموروثة عن تاريخ بالغ الخصوصية، تظل فريدة (ما أبعد دراسة هذا المجتمع، المتحدر من تاريخ خاص لا مثيل له، عن الاكتمال).

أصبحت الصين، أيا كانت أوجه هشاشة النظام القائم واقتصاده، ثاني قوة عالمية.

منذ عام 2013، تنتهج بكين، بحفز من شي جين بينغ، سياسة دولية متزايدة الطموح، وهجومية، وذات طابع إمبريالي مؤكد: انتشار عسكري (لا سيما قاعدة جيبوتي)، وتوطيد مناطق نفوذ وإخضاع حكومات، واستيلاء على الأراضي والموارد المعدنية، وتصدير رأس المال، وتحكم في شركات بالخارج، وسلب سكان محليين وتدمير كياناتهم... وتتعرض الطبقات الشعبية لعواقب هذه التدابير في عدد كبير من البلدان. منذ عام 2017، يروم برنامج التوسع الكبير غربا المسمى "طرق الحرير الجديدة" (أو حزام واحد، طريق واحد، Obor اختصارا لـOne Belt, one road) مضاعفة وجود الصين الاقتصادي والمالي والسياسي والأمني في المحيط الهندي والشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا الوسطى وأوروبا وأمريكا اللاتينية.

حالة الصين فريدة من نوعها. تظل روسيا تابعة اقتصاديا لصادراتها من المواد الأولية (حيث تمثل المواد البترولية نسبة الثلثين)، وتعود مكانتها الدولية كثيرا إلى ترسانتها النووية (توازن القوى العالمية) والى فعالية قوتها العسكرية الإقليمية الضاربة (القرم، سوريا). إنها تنهج سياسات إمبريالية دون أن تملك مع ذلك مقدرة خلق قوة امبريالية جديدة ناضجة (من هنا وصفها بالشكل الأول من الإمبريالية).

حاولت دول البريكس أن تتدخل سوية في حلبة السوق العالمية لكن دون كبير نجاح. ولا تلعب البلدان المشكلة لهذه الكتلة الهشة كلها في نفس الساحة. يمكن على الأرجح اعتبار الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا إمبرياليات فرعية- وهو توصيف يعود إلى سنوات 1970- ودركيا إقليميا، لكن مع فارق مهم قياسا بالماضي متمثل في استفادتها من حرية أوسع لتصدير الرساميل. انظر "اللعبة الكبيرة" المفتوحة في أفريقيا مع تنافس الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وفرنسا والهند والبرازيل وأفريقيا الجنوبية والصين وقطر وتركيا ونيجيريا وانغولا...

الاندفاع صوب أفريقيا

عندما يكون القصد نهب الموارد الطبيعية وسلبها، ونزع الملكية، والدول المعسرة، وتآكل النسيج الاجتماعي، والصراعات المسلحة وعسكرة السياسة، ترتمي بقية العالم على أفريقيا.

يجري، في سياق ما تواجه البشرية من أزمة حضارية متعددة الأبعاد، انقضاض جديد نحو وفرة الموارد الطبيعية. منذ الفترة الاستعمارية حتى الآن، هيمن استخراج الموارد الطبيعية من أفريقيا على الاقتصادات. وكما وصف والتر رودني فترة سابقة، غذى استخراج الحديد واليورانيوم والماس والذهب والصمغ، ضمن سلع أخرى ثمينة، التصنيع وتوسع الرأسمالية في الغرب على حساب اقتصاد أفريقيا والتنمية الاجتماعية، مغذيا فساد العملية السياسية.

في عام 2013، على سبيل المثال، وقعت ستة من أكبر عشر اكتشافات نفطية بأفريقيا.

واليوم، تعصف الشهية للمعادن الإستراتيجية، النفط ومنتجات أخرى، بالقارة برمتها. ويستمر السعي إلى الأرباح والهيمنة في إثارة السباق نحو الاستخراج، أيا كانت العواقب على ظروف حياة الشعوب وعلى البيئة. ويمكن إبراز الطبيعة المدمرة التي يمثلها هذا الأمر للسكان الأفارقة بعديد الأمثلة، لكن حالة جمهورية الكونغو الغنية بالموارد أكثر مدعاة للدهشة. يوجد بباطن أرض الكونغو 24 تريليون دولار (مقدرة بأسعار عام 2011) من الموارد الطبيعية، منها طبقات غنية بالنفط والذهب والماس والكولتان المستخدم في رقائق الكمبيوتر والكوبالت والنيكل لمحركات الطائرات وبطاريات السيارات، والنحاس للأنابيب، واليورانيوم للقنابل ومحطات الطاقة والحديد لكل شيء تقريبا. هذه الثروة مصدر معاناة خفية، تؤدي إلى تهجير قسري واسع النطاق للسكان.

لقد أصبحت أفريقيا منطقة نزاعات بين القوى العظمى جراء الإفلات من العقاب الذي أرساه صندوق النقد الدولي، وبرامج التقويم الهيكلي وبرامج تثبيت البنك العالمي، وكذا اتفاقيات التجارة والاستثمار للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وتسعى القوى الجديدة لتأكيد طموحاتها بالمشاركة في الانقضاض الجديد على هذه القارة. وقد انضمت إلى الصين، التي أصبحت أكبر مستثمر صاف في أفريقيا، كل من روسيا والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا- ليس في شكل مبادرة مشتركة بين دول البريكس BRICS، بل رغم عضويتها في هذا النادي (ما يدل على فراغ هذا المشروع نفسه).

وفقاً لتقرير صادر عام 2016، استثمرت الصين في 293 مشروعاً للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا منذ عام 2005، ما مجموعه 66.4 مليار دولار- معظمها في مشروعات ضخمة مدمرة للبيئة حيث هي مسؤولة تقريبا عن ربع الاستثمار. ويلتقي برنامج الاتحاد الأفريقي لتطوير البنية التحتية في أفريقيا هنا مع البرنامج الصيني Obor.

بعض الخلاصات الأولية

1- لقد تأجج تنافس القوى الرأسمالية الاقتصادي. يتعلق الأمر بنزاعات بين قوى رأسمالية، وهي من ثمة مغايرة نوعيا لنزعات الحقبة السابقة. قد تفضي إلى حروب تجارية حقيقية.

2- فيما يخص حرية حركة الرساميل، بوسع البرجوازيات (حتى الخاضعة) والشركات متعددة الاستيطان بـ"الجنوب" استعمال القواعد التي سنتها البرجوازيات الإمبريالية التقليدية في 1991، لاسيما في مجال الاستثمارات، ما يزيد تعقيد التنافس في السوق العالمية قياسا بالماضي. وفيما يخص بيع السلع، يظل خلق تنافس عام بين العمال محفَّزا بقوة من قبل المقاولات بالمراكز الإمبريالية التقليدية، وهي المتحكمة بولوج أسواق الاستهلاك بالبلدان المتطورة وليس شركات البلدان المنتجة؛ بيد أن الأمر أقل صحة اليوم بالنسبة للصين، وحتى الهند والبرازيل. ليست هوامش مناورة القوى "الاقليمية" مكتسبة حتما، كما تبرز الآن حالة البرازيل حيث تعيد الإمبريالية الأمريكية تأكيد نفوذها.

3- ليس ثمة أزمة شرعية الطبقات السائدة وحسب، بل أيضا أزمة إيديولوجية. وتتجلى في سعة الأزمة المؤسسية، عندما يفرض المرشحون "السيئون" أنفسهم، وضد المؤسسة، وعندما يفقد الانتخاب ذاته كل صدقية بنظر قسم متنام من السكان. ولعجز عن الرد على ذلك، ستلجأ الطبقات السائدة أكثر إلى سياسة "فرق تسد"، مستعملة العنصرية، وكره المسلمين، ومعاداة السامية، وكره الأجانب، والتنديد، سواء بالكوريين في اليابان، أو المتحدرين من أفريقيا في الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل، أو بالمسلمين في الهند، أو بالشيعة وبالسنة وبالمسيحيين في البلدان الإسلامية... تمثل المعركة ضد العنصرية وضد كره الأجانب، أكثر من ذي قبل، ساحة أساسية للمقاومة على النطاق العالمي. والأمر عينه بالنسبة لضروب التمييز الأخرى (الجنسي، الاجتماعي...)

V - قوى يمين متطرف جديدة، وفاشيات جديدة

تتمثل إحدى أولى عواقب القوة المزعزعة للعولمة الرأسمالية في صعود مهول لقوى يمين متطرف جديدة وفاشيات جديدة، ذات قاعدة جماهيرية (محتملة). يكتسي بعضها أشكال تقليدية نسبيا، مثل منظمة الفجر الذهبي في اليونان، والحزب الوطني الديمقراطي في ألمانيا، وجوبيك Jobbik في المجر. وتتقمص أخرى نزعات جديدة كارهة

للأجانب وقائمة على انطواء هوياتي. وقد حققت تقدما بارزا على نحو خاص في بعض البلدان الأوربية، مثل الحزب من أجل الحرية PVV في هولندة، والجبهة الوطنية الفرنسية، والعصبة الايطالية، والحزب من أجل الحرية في النمسا، و"الفنلنديين الحقيقيين"، والحزب من أجل استقلال المملكة المتحدة Ukip. إنها تستفيد من أزمة ثلاثية الأبعاد: اجتماعية ومؤسسية وهوياتية. يتباين برنامجها الاقتصادي، لكنها تشترك خطابا عنيفا من معادة الأجانب وعنصرية كارهة للمسلمين.

نجح اليمين المتطرف في كسر هامشيته الأيديولوجية، في هولندا، وأيضا في فرنسا وبلدان أخرى، بتغيير حدود الخطاب السياسي، إذ جرى تبني مواضيع اهتمامه من طرف اليمين التقليدي وصولا إلى يسار الوسط. تحاول الحكومات اكتساب شرعية جديدة من خلال تأجيج نار القومية والخطر الخارجي: "غزو" رأس المال الأجنبي أو الهجرة. وفي الولايات المتحدة، تضرب الحملة الانتخابية لدونالد ترامب، الفائز السياسي غير المنتظر، بجذورها عضويا في نزعة تفوق البيض.

وتولد قوى يمين متطرف أخرى في شكل أصوليات دينية، وهذا في جميع الديانات "الكبرى" (المسيحية والبوذية والهندوسية، والإسلامية...)، أو "قومية دينية" مثل اليمين المتطرف الصهيوني... وتمثل هذه التيارات اليوم تهديدا في بلدان مثل الهند، وسري لانكا، وإسرائيل.

وكانت قادرة على التأثير على حكومات لها من الأهمية ما لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في ظل بوش. وفي فرنسا نزلت القطاعات الكاثوليكية الأشد رجعية بكامل ثقلها خلال الحملة الانتخابية الرئاسية (دعما لفيون)، وهي تحظى بمكانة مركزية في العديد من بلدان أوروبا الشرقية بما في ذلك هنغاريا. وتحدث الإنجيلية الراديكالية خرابا في أمريكا اللاتينية وأفريقيا. لذا، ليس للعالم الإسلامي احتكار ما بهذا الصدد، لكن الأمر اتخذ هناك بعدا دوليا خاصا، مع حركات "عابرة للحدود" مثل الدولة الإسلامية في الشام والعراق (داعش)، أو حركة طالبان (انظر الوضع في باكستان)، وشبكات ذات ارتباطات شكلية إلى هذا الحد أو ذاك من المغرب إلى اندونيسيا، وحتى جنوب الفلبين.

تنسق قوى اليمين المتطرف أيضا على المستوى العالمي في أشكال غير متجانسة. وهكذا، فإن "الحركة الأوراسيوية" بزعامة ألكسندر دوغين تدمج قوى جديدة يمينية، وفاشية، و"تآمرية"، و"معسكراتية" ومختلف الأصوليات الدينية، في شبكة مفتوحة على تحالفات "حمراء- داكنة" خطيرة.

بوجه عام، يجب علينا تحليل أعمق لقوى اليمين المتطرف الجديدة، دينية كانت أو غير دينية: فهي ليست مجرد نسخ للماضي، بل تعبر عن الوقت الراهن. يصح هذا بوجه خاص بالنسبة للتيارات الأصولية الدينية. ينبغي توصيفها سياسيا لفهم دورها (نعيد إلى الأذهان أن قسما لا يُستهان به من اليسار الجذري العالمي كان، حتى عهد قريب، يعتبرها تعبيرا مناوئا للإمبريالية "موضوعيا"، وإن كان رجعيا أيديولوجيا). وهذا ضروري أيضا لمحاربة التأويلات "الجوهرانية" لـ"صدام الحضارات".

إنها تيارات يمين متطرف ومضادة للثورة. وأسهمت على هذا النحو في وقف دينامية الثورات الشعبية الناتجة عن "الربيع العربي". وهي لا تحتكر العنف الأقصى (انظر نظام الأسد)، ولا "الهمجية "(النظام الامبريالي "همجي"). لكنها تمارس على المجتمع تحكما وإرهابا "من أسفل" يذكر في حالات عديدة بفاشيات ما بين الحربين قبل وصولها إلى السلطة.

على غرار كل الألفاظ السياسية، يجري استعمال كلمة الفاشية في غير محلها أو تأويلها بكيفيات مختلفة. لكن، وهذه مسألة تناقشها منظماتنا، كيف تتطور الحركات الأصولية أو قوى أقصى اليمين القومية، ومن منها يمكن اعتباره فاشيا أو لا- في بلدان مثل باكستان (تيارات طالبان) أو الهند (المنظمة القومية الوطنية RSS)، فضلا عن داعش. قد يكون وصف "فاشية دينية" اسما لتوصيف تيارات من هذا القبيل أيا كانت ديانتها.

أيا كانت الأوصاف الأكثر ملاءمة لتوصيف قوى اليمين المتطرف الجديدة، يطرح صعودها على جيلنا المناضل مشاكل سياسية لم نواجهها في الحقبة السابقة- مشاكل المقاومة "المناهضة للفاشية" على نطاق كبير. يجب أن ننكب عليها ولذلك نحتاج تشارك التحاليل والتجارب المحلية والإقليمية.

على نحو أعم، يغذي تجدد قوى اليمين الجذرية اندفاعة رجعية بالغة الخطورة ترمي بوجه خاص إلى النيل من الحقوق الأساسية للنساء وللمثليين جنسيا بالاستناد في الغالب على الكنائس المؤسسية في مجال الوقف الإرادي للحمل (في اسبانيا، حيث جرى إحباط مشروع لإلغاء حق وقف الحمل إراديا، وايطاليا...)، ووضع الأسرة (بالدعوة إلى العودة إلى رؤية محافظة جدا لدور المرأة)، وحتى إطلاق حملات مطاردة ساحرات ضد مثليي الجنس (إيران، وبلدان افريقية حيث توجد تيارات إنجيلية قوية...). على هذا النحو تهاجم الرجعية حق النساء والأشخاص في تقرير مصيرهن/هم (الاعتراف بتنوع التوجه الجنسي)، وحقوق منتزعة بنضال مديد.

تستهدف هذه الحركات بوجه خاص النساء اللواتي يعانين اضطهاد مزدوجا عنصريا وجنسيا. في معظم البلدان الغربية، يرجع نمو هذه الحركات إلى الدعاية المعادية للمسلمين (حتى لو أنها ليست الميزة الوحيدة للحركات والأحزاب الرجعية)، وخاصة ضد النساء المسلمات، وقد ازدادت الاعتداءات ضد المحتجبات منهن.

فيما يهاجم بعض هذه الحركات بجلاء النساء والأشخاص مثلي/ات ومتحولي/ات ومزدوجي/ات الجنس[م..م.م.ج] LGBTI، يمكننا ملاحظة ظاهرة جديدة: مثلية وطنية ونسوية وطنية في الدول الأوروبية والولايات المتحدة وإسرائيل. إذ بذريعة حماية النساء والمثليين تهاجم بعض قطاعات السكان، مثل المهاجرين أو المسلمين، متهمة إياهم باغتصاب النساء أو اعتبار الإسلام معاديا لمثلية الجنس. تتقدم هذه الحركات منذ عدة سنوات، وهي في الواقع، مرتبطة غالبا باليمين المتطرف. ونتيجة لذلك، غالباً ما يشهد اليمين المتطرف في البلدان الإمبريالية توترات بين التيارات التي تسعى إلى استعمال الميز الجنسي والميز ضد مثلي/ات ومتحول/ا ت ومزدوجي/ت الجنس لدى قاعدتها وتلك التي تحاول استمالة حقوق النساء والمثليين LGBTI من أجل تعزيز كره الإسلام والأحكام المسبقة المعادية للمهاجرين.

مع ما يبدو من تناقض بين المثلية الوطنية لدى حركات اليمين المتطرف بالبلدان الإمبريالية وحملات اليمين المتطرف ضد م.م.م.ج LGBTI في البلدان التابعة، فإنها في الواقع تعزز بعضها البعض. وتلتقي في اعتبار مثلية الجنس وحقوق م.م.م.ج منتجات مصدرة من البلدان الإمبريالية. يجب محاربة هذه الكذبة من طرف حملة كير queer الدولية ضد حملة اسرائيل لتجميل صورتها باستعمال قضية المثلية الجنسية pinkwashing.

إننا نؤكد مجددا، في ضوء الإيديولوجية الأصولية الدينية المستمرة والحديثة في بلداننا، أهمية علمانية الدولة، وكذا حرية ممارسة أي دين.

يجب أن تكون الدولة علمانية، دون تجريد المجموعات الدينية من صفتها تلك أو استخدام نزع الصفة الدينية أداة لتقويض حقوق الأقليات (فرنسا).

لا تعني الدولة العلمانية نزع الصفة الدينية عن المجموعات والأفراد على نحو يمس حقوقهم الإنسانية.

ولا تعني حرية العبادة حرية ممارسة الزعماء الدينيين سلطة ورقابة بواسطة أجهزة الدولة. لا تعني حرية العبادة سوى حرية ممارسة الإيمان. ما يعني أن حرية العبادة

في لبنان يجب ألا تتيح للزعماء الدينيين ممارسة صيغتهم الخاصة من "دولة القانون الديني".

وينبغي أن يؤخذ بالحسبان واقع وجود علاقات سلطة اضطهادية مفروضة على النساء وعلى أجسادهن وحياتهن في الممارستين المشار إليهما أعلاه، والإشارة إلى أن القوانين الدينية خاضعة إلى حد كبير لوحدة العائلة وفصل الأدوار بين الرجل والمرأة. على سبيل المثال، لا توجد في لبنان قوانين تنظم وضعا فرديا محميا من طرف الدولة، وما يوجد من قوانين دينية ترعاها الطوائف.

نريد التأكيد، فيما يخص بلدانا مثل إيطاليا والمكسيك، حيث كان فصل الكنيسة عن الدولة مكسبا تاريخيًا، على أن هذا الفصل يتضاءل باستمرار مع تكاثر العلاقات العامة بين الدوائر السياسية الحكومية العليا والزعماء الدينيين، لاسيما فيما يتعلق بحقوق المرأة و م.م.م. الجنس.

يسعى هذا النوع من الإجراءات والعلاقات، رغم عدم التعبير عنها بهذا النحو، إلى اتخاذ قرارات مشتركة بشأن جسد المرأة وحقوقها؛ كما هي حالة الإجهاض بالمكسيك. وجلي أن هذه القرارات تهدد حياتنا.

وقد أدت النزعة المحافظة النيوليبرالية، الساعية إلى تقوية الأسرة الأبوية عوض النساء والمانعة للطلاق، إلى زيادة كبيرة في العنف المنزلي ضد النساء. وفضلا عن الإفلات من العقاب، خلق خفض ميزانيات الدعم المادي لضحايا العنف الزوجي بيئة اجتماعية مثيرة لعنف الذكور.

وتستعمل الحركات "الدينية الفاشية" منهجيا العنف الجنسي ضد النساء والقاصرين في مناطق سيطرتها، لا سيما في شكل اغتصاب واستعباد جنسي. وتستخدم هذا لتجنيد أعضاء جدد ومحاربة مجموعات أخرى. تعرضت آلاف النساء الأيزيديات والكرديات في العراق وسوريا للأسر والاغتصاب من قبل أعضاء تنظيم داعش.

VI - أنظمة مستبدة، ومطلب الديمقراطية، وأشكال التضامن

يساعد على صعود قوى اليمين الرجعية الأيديولوجيةُ الأمنية التي تدفع بها اليوم الحكومات البرجوازية باسم المعركة ضد الإرهاب أو الهجرة "غير القانونية". وبالمقابل، تستعمل تلك الحكومات ما غذّت من مخاوف لتوطيد الدولة الجنائية، ولإقامة أنظمة

متزايدة الطابع البوليسي، ولتمرير تدابير نافية للحريات: إن مجموعات سكانية بكاملها تعتبر حاليا "مشبوهة" وعرضة لمراقبة.

لقد استخدمت الأجهزة الجديدة الرامية إلى تحطيم المعركة الشعبية من أجل التحرر، في منطقة العالم المتأثرة بالسيرورة الثورية المنطلقة من تونس ومصر، كل ترسانة الممارسات الأشرس، وكان عنفها مضاعفا بفعل تنافس القوى. في سوريا واليمن وليبيا وجزئيا في العراق، تم استئصال الحركات من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية بالحرب الشاملة من قبل سلطات الدولة الكاريكاتورية وحلفائها من جهة (إيران وروسيا من جانب، ودول الخليج من جانب آخر)، والجهاديين من جهة أخرى. وفي مصر والآن بتركيا، يؤدي التطرّف القمعي للأنظمة المهتزة إلى سحق غير مسبوق للتطلعات الديمقراطية. وصار الشعب الكردي، الرافض التنازل عن نضاله، ضحية كفّارة لنظام أردوغان؛ فيما تستفيد دولة إسرائيل في ظل نتنياهو من الفوضى المحيطة، ومن تواطؤ الجنرال السيسي وخاصة الرئيس الأمريكي ترامب، لمواصلة خنق الشعب الفلسطيني. وتبدو البلدان المغاربية ولبنان، قياسا بذلك، أقل تأثراً برياح الثورة المضادة الشديدة هذه، بالرغم من تشديد ملكية المغرب قبضتها الحديدية. وفي تونس، مهد سيرورة نهاية العام 2010، لن يمكن تدمير الحركات الاجتماعية رغم أن غياب بديل أمر ينيخ بثقله على الوضع.

ومع ذلك، لا تنفك الحركات الاحتجاجية تولد من جديد في جميع أنحاء المنطقة حتى إيران، لأن سياسات القمع باسم "محاربة الإرهاب"، والنيوليبرالية المدمرة وفساد كل تلك الأنظمة المتأصل، لا يمكنها القضاء على سكان شباب على بينة بفضل الإعلام ومستاء من انسداد الآفاق.

وفي أمريكا اللاتينية، توجد الحكومات (والأحزاب) المسماة تقدمية في أزمة. وينطبق هذا على تجارب مستلهمة لليبرالية اجتماعية وكذا على الأكثر جذرية، البوليفارية، إلخ. إنها تدفع ثمن تنازلاتها للنيوليبرالية و/أو حدود توجه إنمائي جديد néo-développementiste، قائم على تصدير الوقود الأحفوري والمواد الخام بوجه عام.

لقد سهلت مواطن ضعف هذه التجارب "التقدمية" الهجوم الرجعي الشرس لليمين المؤيد للإمبريالية والمعادي الديمقراطية. ويكتسي هذا الهجوم الليبرالي الجديد، اللاشعبي، والمناهض لحقوق العمال والعاملات، والنساء، والشعوب الأصلية، والشعوب ذات أصل أفريقي، شكلين مختلفين ولكن متكاملين: انتصارات انتخابية (الأرجنتين، الشيلي) وانقلابات مؤسسية زائفة (هندوراس، باراغواي، البرازيل).

تطورت مقاومة شعبية عريضة بأشكال مختلفة بوجه هذا الهجوم، ضد الانقلابات والتدابير الرجعية واللاشعبية. ويشارك مناهضو الرأسمالية بنشاط في هذه التحركات، ساعين إلى تعزيز الديناميات المناهضة للنظام القائم.

نشهد، حتى في بلدان تقاليد الديمقراطية البرجوازية العريقة، تغير نظام حقيقي. صودق على قوانين حرب أهلية تحت غطاء محاربة الإرهاب. وجرى نشر أنظمة مراقبة جماهيرية. ومُنح الجيش سلطات شرطة (فرنسا) أو جرت عسكرة قوات الشرطة. ودُمجت في القانون العادي تدابير استثنائية. وتمدد السلطة التنفيذية صلاحياتها على حساب السلطة القضائية.

يعرض إضعاف الدولة البرجوازية الديمقراطية هذا، المفترض أنه يعبر عن إرادة الشعب، بشكل مباشر النساء وقطاعات مجتمعية أخرى أكثر هشاشة تاريخيا لقوانين السوق "الوحشية"، التي لا يمكن سوى للأقوياء تحملها.

إن التخلي عن العقد الاجتماعي كما عرفناه في النصف الثاني من القرن العشرين فتح الأبواب لاستحواذ الرأسمال متعدد الجنسيات على جميع الأملاك المشتركة. وتمتد هذه السرقة إلى الأجزاء الحميمة والشخصية من أجساد النساء وأعضائهن الحيوية (والبشر عمومًا).

ويسهم التعميم التدريجي لحالات الاستثناء في إنكار إنسانية مجموعات اجتماعية بكاملها: أقليات، مهاجرون... ويسهم في ذلك اللجوء المنهجي لجريمة "القذف"، و"تعييب الذات الملكية"، والمس بالهوية أو السلامة الوطنية. وليس اللجوء الماكر إلى سياسة التجريد من الإنسانية (التي غذى إبادات الأمس الجماعية) علامة على تيارات رجعية بل مضادة للثورة فعلا.

سببت العولمة الرأسمالية أزمة المؤسسات المسماة ديمقراطية (حيث كانت توجد) والبرلمانية البرجوازية. وبوجه فقد الشرعية هذا، يتمثل الميل السائد في إرساء- عنيف أو زاحف- لأنظمة مستبدة مفلتة من السيادة الشعبية (ومن الاستثناءات المؤكدة للقاعدة أن ديكتاتوريات عسكرية قديمة قد تضطر إلى التنازل عن قسم من سلطتها، كما الحال في بيرمانيا، دون أن يتم مع ذلك إرساء نظام ديمقراطي). وبات حق السكان في الاختيار لاغيا ببساطة باسم اتفاقات وقوانين صادقت عليها حكوماتهم.

على هذا النحو، يكسب المطلب الديمقراطي ("الديمقراطية الحقيقية الآن") بعدا تمرديا مباشرا أكثر مما كان في الغالب سابقا، ما يتيح تحميله مضمونا بديلا، شعبيا. كما

أن تعميم السياسات النيوليبرالية، وما يلازمها من تحويل "المشتركات" إلى سلع، يتيح تلاقي المقاومات الاجتماعية، كما شهدنا في حركة العولمة البديلة. كما تتيح العواقب التي باتت محسوسة لتغير المناخ مجالا جديدا لتلاقيات كامنة مناهضة للرأسمالية.

بيد أن العواقب المستديمة لهزيمة الحركة العمالية، والهيمنة الأيديولوجية النيوليبرالية، وفقد البديل الاشتراكي للصدقية، تتعارض مع هذه الميول الايجابية. يصعب اتخاذ نجاحات، كبيرة أحيانا، لحركات احتجاج (اعتصامات في الميادين، عصيان مدني...) بعدا مستديما . يمكن لحدة الاضطهاد، في هذا السياق، أن تعزز مقاومات هوياتية "منغلقة"، حيث تظل مجموعة مضطهدة غير مبالية بمصير مضطهدين آخرين، كما يسهم إضفاء الطائفية على نزاعات عديدة في تقسيم المستغلين والمضطهدين.

لا يمكن للنظام النيوليبرالي أن يفرض نفسه إلا بنجاحه في تدمير أشكال التضامن القديمة وخنق بزوغ أشكال تضامن جديدة. لا يمكن، أيا كانت أهمية أشكال التضامن، أن نعتبر أنها تتطور "على نحو طبيعي" ردا على الأزمة، وكذلك شأن النزعة الأممية بوجه رأسمال معولم... يجب بذل جهد متفق عليه ومنهجي في هذا المضمار.

VII - التوسع الرأسمالي و أزمة المناخ

نحيل القارئ إلى مقرر المؤتمر العالمي السابع عشر للأممية الرابعة حول الإيكولوجيا. نشير هنا بإيجاز إلى أن إعادة دمج "الكتلة" الصينية السوفييتية في السوق العالمية أتاحت توسعا هائلا للمساحة الجغرافية لسيطرة الرأسمال. كما أسس تسارعا دراميا للأزمة البيئية الشاملة، في مجالات متعددة. بات تقليص نفث غازات الاحتباس الحراري واجبا لا يقبل تأخيرا في البلدان النافثة الكبرى بالجنوب وليس بالشمال وحسب.

في هذا السياق، يجب ألا يشجع سداد "الدين البيئي" للجنوب التطور الرأسمالي العالمي ويفيد الشركات متعددة الاستيطان اليابانية- الغربية المقيمة بالجنوب، أو الشركات متعددة الاستيطان الخاصة بالجنوب (من قبيل الصناعة الغذائية البرازيلية، الخ)، ما لن يؤدي سوى إلى إذكاء أشد للأزمات الاجتماعية والبيئية.

ثمة دوما حاجة إلى تضامن شمال- جنوب، مثاله الدفاع عن ضحايا الفوضى المناخية. لكن المطلوب على جدول الأعمال في علاقات "شمال- جنوب" هو نضال مشترك "مناهض للمنظومة" من وجهة نظر الطبقات الشعبية، أي معركة مشتركة من أجل

بديل مناهض للرأسمالية، وتصور آخر لتطور "الشمال" كما "الجنوب".

نقطة الانطلاق هي المعركة الاجتماعية- البيئية من أجل "تغيير النظام، لا المناخ"، وأساسها الحركات الاجتماعية وليس تحالفات البيئة وحدها. يجب، والحالة هذه، العمل من أجل تمفصلها. ما لم يضف طابع بيئي على المعركة الاجتماعية (على غرار ما يمكن القيام به منذ الآن في النضالات الفلاحية والحضرية)، سيقتصر نمو تعبئات "المناخ" العددي على سطح الأمور.

بفعل احترار الغطاء الجوي الإجمالي، غدت المجالد تتقلص، ومستوى المحيطات يرتفع، والصحاري تمتد والماء يندر، والزراعة مهددة والظواهر المناخية القصوى أكثر تواترا. وفاقت عواقب الإعصار الفائق Haiyan في الفلبين ما جرى التحذير منه. وبات المستقبل المعلن حاضرا. ولهذه التطورات نتائج مزعزعة تتجاوز المناطق المعنية مباشرة وتخلق أزمات متسلسلة (حالة التوتر بين بنغلاديش والهند حول مسألة اللاجئين المهاجرين أو النزاعات بين الدول حول التحكم بمصادر المياه العذبة).

يمثل تنظيم ضحايا فوضى المناخ، والدفاع عنهم ومساعدة تنظمهم الذاتي لبنة أساسية من لبنات المعركة الإيكولوجية.

تتمثل المسألة الأساسية بالجنوب في السيادة الغذائية التي تمنح الشعوب حق ووسائل تحديد أنظمتها الغذائية الخاصة. وتعطي السلطة لمن ينتجون ويوزعون ويستهلكون بدلا من المقاولات الكبرى ومؤسسات السوق المسيطرة اليوم على القطاع. وتتيح إنهاء الاستيلاء على الأراضي وتتطلب إصلاحا زراعيا واسعا لإعادة الأراضي إلى المنتجين.

إن الوجه الأشد تدميرا في الأزمة البيئية هو أثرها على التعدد الإحيائي- ما بات يسمى "الانقراض السادس". ولا يمكن فصل مستقبل النوع البشري عن أزمة التنوع الإحيائي هذه.

VIII - عالم حروب دائمة

لقد دخلنا عالم حروب دائمة. ولا يتعلق الأمر بنزاعات دولية وحسب، بل يميز الوضع الداخلي لبلدان بإفريقيا وأمريكا اللاتينية، مثل المكسيك.

والحرب قائمة لتستمر بأوجه متعددة. يجب علينا إذن أن نهتم مجددا بالكيفيات التي تخاض بها، لاسيما المقاومات الشعبية، من أجل فهم أفضل لشروط النضال،

وواقع الوضع، ومتطلبات التضامن الملموسة... ولهذا القصد يتعين تحليل كل حرب بخصوصياتها. ونحن إزاء أوضاع بالغة التعقيد، كما الأمر بالشرق الأوسط، حيث تتداخل في مسرح أحداث واحد (العراق وسوريا) صراعات ذات خصوصيات مميزة لدرجة إذكاء توترات وتناقضات بين قوى تقدمية.

لكن نحن بحاجة إلى الحفاظ على بوصلة في وضع جيوسياسي بالغ التعقيد: الاستقلال الطبقي ضد الإمبرياليات، وضد النزعات العسكرية، وضد الفاشيات وصعود حركات هوياتية "مناوئة للتضامن" (عنصرية، كارهة للإسلام، ومعادية للسامية، وكارهة للأجانب، وأصولية، وكره المثلية الجنسية، وكره النساء، وذكورية...)

كل حديث عن الحروب يستدعي آخر عن حركة مناهضة الحرب. وبسبب اختلاف الحروب، ليس تشكيل مثل هذه الحركات في تآزر أمرا بديهيا. ومع ذلك ثمة في آسيا بوجه خاص حركات حيوية مناهضة للحرب. ومن الناحية الاستراتيجية، في قارة أوروبا وآسيا، سيجري تجاوز الحدود الموروثة عن حقبة الكتل حول هذه المسالة بالخصوص.

يجب تأكيد تضامننا مع جميع السكان ضحايا النزعة العسكرية، مع كل المقاومات الشعبية للحروب التي أثارها النظام النيوليبرالي ومطامع القوى العظمى. ويجب إيلاء اهتمام جديد للمعركة من أجل نزع شامل للسلاح النووي، بعد اعتماد معاهدة الأمم المتحدة بهذا الشأن، ومنح جائزة نوبل للسلام للمنظمة التي كانت محركها الرئيسي (الحملة العالمية لإلغاء الأسلحة النووية، ICAN).

IX - حدود القوة العظمى الفائقة

لا تمنع القواعد الوحيدة للنظام الرأسمالي المعولم بعض البلدان من أن تكون مساوية أكثر من أخرى؛ تبيح الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها أمورا لا تسمح بها في جهات أخرى. وتراهن على مكانة الدولار، وتتحكم بقدر مهم من التكنولوجيا الأكثر تقدما، وتقود قوة عسكرية لا نظير لها. وتحافظ الدولة على احتكار وظائف عالمية، فقدتها قوى أخرى، في العالم الغربي، أو لم تعد تملك وسائلها. والجديد بالأحرى أنها مجبرة في العقد الأخير على مواجهة الصين التي تقود دولتها التوسع العالمي، ولم تعد محتكرة هذا الميدان.

تظل الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الفائقة الوحيدة بالعالم- ومع ذلك تخسر كل الحروب التي خاضت من أفغانستان إلى الصومال. ربما تقع مسؤولية ذلك على العولمة النيوليبرالية التي تمنعها من توطيد اجتماعي (بتحالف مع نخب محلية) لمكاسب عسكرية مؤقتة. وربما الأمر ناتج أيضا عن خصخصة الجيوش، حيث تقوم شركات المرتزقة بأدوار متنامية، وكذا العصابات المسلحة "غير الرسمية" في خدمة مصالح خاصة (مقاولات كبيرة، عائلات كبيرة...).

كما ليس لهذه القوة العظمى، مهما كانت فائقة، وسائل التدخل في جميع الاتجاهات في شروط عدم استقرار هيكلي معمم. قد تكون بحاجة إلى إمبرياليات فرعية قادرة على مساندتها. لكن تَشكلَ امبريالية أوربية قد أجهض، ولم يعد لفرنسا وبريطانيا غير مقدرات محدودة جدا. وقد وجهت مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوربي (بريكسيت) الضربة القاضية لتشكل إمبريالية أوربية موحدة فيما المملكة المتحدة تقود إحدى أهم جيشين بالاتحاد.

يطرح انتخاب ترامب وتصريحاته من جانب واحد مشكلا قديما في صيغة جديدة: إلى أي حد تكون "المظلة الإستراتيجية" الأمريكية مضمونة؟ الجواب جلي: إلى حد غير مؤكد. وقد استنتج صقور اليمين الياباني الخلاصات من ذلك. ماذا سيكون الأمر في أوربا؟ توجد ألمانيا الإمبريالية تحت الضغط. هل بوسعها مواصلة الاستفادة من مكانتها الاقتصادية المهيمنة دون تحمل مسؤوليات عسكرية؟ أزمة الاتحاد الأوربي، والضغط الروسي والموقف الأمريكي كلها تطرح موضوعيا مسألة إعادة تسلح ألمانيا – فيما تظل مناهضة النزعة العسكرية عميقة جدا بين سكان هذا البلد (وكذا باليابان).

تكشف حكومة اليابان الحالية دون تزويق طموحاتها القومية والعسكرية. بيد أن عليها كسر المقاومة المدنية لإتمام إعادة تسليحها (حاملة الطائرات، السلاح النووي...). وتشهد هذه المقاومة أكبر حيوية في جزيرة أوكيناوا حيث توجد أكبر القواعد العسكرية الأمريكية. وبصورة أعم، لم تتلاشى بعد الذاكرة التاريخية للغزو الياباني لآسيا، التي فتحت الحرب العالمية الثانية في الشرق الأقصى. وطبعا يمثل الأرخبيل الياباني حجر قطعة رئيسية في نظام السيطرة الأمريكية في شمال المحيط الهادئ. غير أن طوكيو تظل عاجزة على تحمل مباشر لمسؤوليات جيوسياسية دولية وتدعم بهذا النحو واشنطن. فضلا عن ذلك، لا تسهل سياسة دونالد ترامب المتقلبة، وعدم اكتراثه بحلفائه، مهمة أبي شينزو.

ليس بوسع الإمبريالية الأمريكية أن تعتمد على حلفاء موثوقين وفعالين في الغرب كما في أوروبا، وفي الشرق، وفي آسيا،.

X - النزعة الأممية بوجه المعسكراتية

لم تعد ثمة قوى كبرى (مقولة لا تنتمي إليها كوبا) "غير" رأسمالية أو "معادية" للرأسمالية. يجب استنتاج كل الخلاصات من ذلك.

كنا في الماضي، وبلا اصطفاف مع الدبلوماسية الصينية، ندافع عن جمهورية الصين الشعبية (وعن دينامية الثورة) ضد التحالف الإمبريالي الياباني الأمريكي- وبهذا المعنى كنا في معسكرها. وعارضنا حلف شمال الأطلسي مهما كان رأينا في النظام الستاليني؛ ومع ذلك لم نكن ذوي نزعة "معسكراتية"، لأن ذلك لم يكن يحد من معركتنا ضد البيروقراطية الستالينية. كنا فقط نفعل في عالم حيث كانت تتمفصل خطوط النزاعات ثورات/ ثورات مضادة، وكتل شرق/ غرب وصينية سوفييتية. لم يعد الأمر على هذا المنوال اليوم.

أدى دوما المنطق "المعسكراتي" إلى التخلي عن ضحايا (وجُدوا في الجانب السيئ) باسم المعركة ضد "العدو الرئيس". يصح هذا اليوم أكثر من أمس، لأنه يؤدي إلى الوقوف في معسكر قوة رأسمالية (روسيا، الصين) أو في المعسكر الغربي عند اعتبار موسكو أو الصين خطرا أولا. يجري بذلك تغذية نزعات قومية عدوانية وتكريس الحدود الموروثة عن عصر "الكتل" فيما المطلوب بالضبط محوها.

كما قد تفضي النزعة المعسكراتية إلى مساندة نظام حافظ الأسد المجرم في سوريا- حيث التحالف تحت هيمنة أمريكية ويضم المملكة السعودية. وتكتفي تيارات أخرى بالتنديد بالتدخل الإمبريالي في العراق وسوريا (وهذا واجب) لكن دون حديث عن ماهية داعش ودون دعوة إلى مقاومتها.

يمنع هذا النوع من المواقف طرحا واضحا لمجمل مهام التضامن. إن التذكير بالمسؤولية التاريخية للإمبرياليات، وتدخل العام 2003، والأهداف غير المعلنة للتدخل الراهن في سوريا والعراق، والتنديد بإمبرياليتنا الخاصة، واجبات كلها غير كافية. يجب التفكير في مهام التضامن الملموسة من وجهة نظر الحاجات (الإنسانية، والسياسية، والمادية) للسكان الضحايا وللحركات المناضلة. وهذا متعذر سوى بمهاجمة نظام الأسد والحركات الأصولية المضادة للثورة.

كذلك الأمر في حالة النزاعات على الحدود التي تقسم اليوم الشرق الأوربي، كما في حالة أوكرانيا، كان موقفنا ان نناضل، في جميع البلدان، داخل الاتحاد الأوربي وخارجه، من أجل أوربا أخرى قائمة على اتحاد حر بين شعوب ذات سيادة ضد كل علاقات السيطرة (قومية، اجتماعية...) ما يعني لدينا الاشتراكية.

XI -أزمة إنسانية

السياسات النيوليبرالية، والحروب، وفوضى المناخ، والاضطرابات الاقتصادية، والتفكك الاجتماعي، والعنف المتفاقم، والمذابح، وانهيار أنظمة الحماية الاجتماعية، والأوبئة المدمرة، واستعباد النساء، وموجات التهجير القسري، وأطفال معذبين... هكذا تلد الرأسمالية الظافرة، المنفلتة من عقالها، عالما تتكاثر به الأزمات الإنسانية.

يعصف تفكك النظام الاجتماعي أيما عصف بالدول في بلدان مثل باكستان. وفي المكسيك بوجه خاص، لم يفض تعفن الرأسمالية إلى بزوغ فاشية جديدة، بل حوّل العصابات الإجرامية المهمشة، العاملة سريا، إلى مجموعات سلطة حقيقية، شريكة للطبقة السياسية السائدة وللرأسمال المالي الدولي. وتمد شبكاتها إلى باقي أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية. وفضلا عن تجارة المخدرات، تورطت في اختطاف النساء والمتاجرة بهن. وتتحكم بأقسام واسعة من التراب ولها قاعدة اجتماعية. وسببت الحرب المزعومة على المخدرات، والنزاعات بين مختلف العصابات الإجرامية والخسائر "الجانبية" عددا من القتلى أكثر مما في الحرب بالعراق. ويسهل وجودها التراكم الرأسمالي بنزع ملكية آلاف الفلاحين والسكان المحليين بطردهم من أراضيهم لصالح الشركات متعددة الجنسية العاملة أساسا في صناعات الاستخراج. وتبرر عسكرة البلد وتجريم الاحتجاج الاجتماعي. ورغم أنها لا تبدي وجها سياسيا، تمثل هذه العصابات أساسا لتراكم الرأسمال، وتحمل ثقافة معادية للنساء، وتمييزية على أساس الجنس، ومعادية للمثليين وللأجانب. وقد تغدو حقلا خصبا لتشكل مجموعات شبه عسكرية في خدمة الاوليغارشيات.

تجري، بضغط من الاستخراجية وأقصى نهب لموارد الطبيعة، والاستيلاء على الأراضي والمياه، واحدة من أكبر أزمات الهجرة واللاجئين على مدى عدة عقود في أفريقيا جنوب الصحراء. معظم اللاجئين والمهاجرين أفارقة، ولكن على عكس الأساطير المعتادة، يظل معظمهم (4.5 مليون) "متموضعين" بإفريقيا. ويُقدر أن 10 إلى 20 مليون أفريقي

سينتزعون، في السنوات المقبلة، من أماكن عيشهم نتيجة للاضطراب المناخي الناتج عن الرأسمالية.

وبدل تعزيزه بوجه حال الاستعجال، يُداس القانون الإنساني تحت أقدام الدول. ولم يعد الاتحاد الأوربي يتظاهر حتى باحترام القانون الدولي فيما يخص استقبال اللاجئين. ويمثل الاتفاق الآثم موضع التفاوض مع تركيا مثلا ساطعا عن ذلك، وكذلك شأن مصير إثنية Rohingya في جنوب شرق آسيا.

غالبا ما يشهر عنف بلا حدود نفسه بلا تجميل. ولم يعد العنف الفائق موضوع إنكار، بل يخضع لإخراج، كما قامت به داعش. ويتخذ قتل النساء أشكالا قصوى في بلدان مثل الأرجنتين والمكسيك: أجسام مخوزقة، ومحروقة، تضاهي أشكال العنف "التقليدية" لـ"جرائم الشرف" (وأد متمردات على النظام البطريركي...).

بعد جورج بوش وتفجيرات سبتمبر 2001، جرى إنكار انسانية العدو نفسها من قبل عدد متنام من الحكومات. وباسم معركة الخير ضد الشر، تحررت "الحرب الإنسانية" من القانون الإنساني ومن قانون الحرب: لم يعد للعدو "المطلق" أي حق- يتعفن في زنازين الأصوليين أو في "الثقب الأسود" في غوانتنامو وفي السجون السرية للمخابرات الأمريكية الموجودة ببلدان مختلفة.

يجب الرد على هذه الهمجية الحديثة بتوسيع مجالات الفعل الأممية. يتعين على قوى اليسار المناضل والحركات الاجتماعية أن تؤمن تطوير التضامن "من شعب إلى شعب"، و "من حركات اجتماعية إلى حركات اجتماعية"، مع ضحايا الأزمة الإنسانية.

بعد حقبة جرى فيها تحقير مفهوم النزعة الأممية ذاتها، أعادت إليها موجة العولمة البديلة، ثم تكاثر "الاعتصامات" بالميادين والأحياء، الاعتبار. يجب الآن أن تجد هذه النزعة الأممية المجددة أشكال نضال بطابع ديمومة أكثر، في جميع ساحات الاحتجاج. لم يجر هذا عفويا، إذ يلاحظ تضاؤل حس التضامن أو تطبيقه ببلدان عديدة.

XII - حرب طبقية معولمة

تخوض الرأسمالية المعولمة حربا طبقية معولمة. وليست أهدافها ظرفية. ولا تسعى إلى فرض مساومة تاريخية أكثر ملاءمة من التي أجبرت البرجوازيات بعد الحرب العالمية الثانية على قبولها- إنها تريد السيطرة دون اضطرار لعقد مساومة مع الطبقات

الشعبية. إنها لا تقيم مسبقا أي حدود لهجومها. لهذا تؤسس نمط سيطرة جديد.

تثير وحشية الهجوم مقاومات عريضة أحيانا. ويشهد على ذلك حاليا بجلاء النطاق العالمي للثامن من مارس 2017 وتعبئات النساء المتكررة من الأرجنتين إلى بولونيا، ومن الهند إلى إيران، ومن تونس إلى الدولة الإسبانية أو إيطاليا، ومن تركيا إلى المكسيك، ومن الولايات المتحدة إلى باكستان... وهن يعانين فعلا بشدة من الآثار المركبة للنيوليبرالية، والتهشيش الاجتماعي، وصعود التيارات الرجعية والمضادة للثورة، وحالات الحروب، واحتداد العنف وقتل الإناث. وفضلا عن تنوع الأوضاع والمطالب، غالباً ما تكون النساء في طليعة المقاومات الجماعية للفوضى العالمية الجديدة.

في ظل ميزان قوى غير ملائم، تقدم المقاومات الديمقراطية والاجتماعية نقاط ارتكاز لإعادة بناء قدرة مبادرة الحركات الشعبية والمناهضة للرأسمالية (انظر مقرر المؤتمر العالمي حول هذه المسائل).

لا تزال ثمة أسئلة "مفتوحة" كثيرة حول دينامية الرأسمالية المعولمة، لا سيما في الشأن الاقتصادي، وآثارها الاستراتيجية. على سبيل المثال لا الحصر: هناك خطر أزمة مالية جديدة، دون معرفة المفجر والعواقب. هل سيكون للابتكارات التكنولوجية المرتبطة بالمعلوميات تأثير مهم على إنتاجية العمل؟ هل دخلنا حقبة ركود مديدة؟ هل يمكن لقطاعات وازنة من البرجوازية أن تختار حمائية جديدة، فيما لا تزال اتفاقات التبادل الحر تتوسع؟ هل يسهم احترار المناخ في فرض حدود مطلقة على الرأسمالية؟ يجب أن يستمر عمل التفكير الجماعي بهذا الشأن.

مهما يكن من أمر، سيتواصل تهشيش الشغل وظروف الحياة العامة، وتمزيق النسيج الاجتماعي في معظم البلدان. وسوف تتقوى أشكال الاضطهاد ما لم يتصدى التضامن بما يكفي من بقوة. وسوف تنتشر كوارث أزمة البيئة. ويتفاقم عدم الاستقرار الجيوسياسي.

إن البديل التاريخي "اشتراكية أو بربرية" يتخذ اليوم كامل دلالته - ويضفي معنى كاملا على النضال الأممي الذي ننخرط فيه.

* صادق مؤتمر الأممية الرابعة العالمي السابع عشر على هذا المقرر بـ 109 تفويضا مقابل 5 ضد وامتناع واحد عن التصويت.

تدمير البيئة الرأسمالي والبديل الاشتراكي البيئي

إلى ذكرى بيرتا كاسيريس، المناضلة من أجل حقوق الشعوب الأصلية، ومن أجل البيئة وحقوق النساء، من هندوراس، تعرضت للاغتيال في 3 آذار/مارس عام 2016 بيد مأجورين من قبل مقاولات متعددة الجنسيات، وإلى ذكرى جميع شهداء النضالات من أجل عدالة بيئية.

1. مقدمة

1.1. لا ينفك الضغط الذي تمارسه البشرية على نظام الأرض عن التزايد بسرعة مطردة منذ سنوات 1950. وفي مطلع هذا القرن، بلغ مستوى بالغ الخطورة، ولا يزال يرتفع في جميع المجالات تقريبا. ولقد جرى بالفعل تجاوز عتبات تدهور حرجة في مجالات عديدة، مثل تركز غازات الاحتباس الحراري بالغلاف الجوي. وإن خطر أن يفضي، في كل آن، هذا الضغط الكمي المتزايد، الممكن ملاحظته في كل مكان بمعظم المجالات، إلى تحول نوعي قد يكون مفاجئا (بضعة عقود)، وبلا رجعة إلى حد بعيد، بات خطرا حقيقيا لا يمكن الاستهانة به. وبالتالي قد تدخل منظومة الأرض نظام توازن دينامي، مميز بظروف جيوفيزيائية وجيوكيميائية مغايرة جدا، وكذا بتناقص أكبر لثرائه البيولوجي. وعلى الأقل، فضلا عن العواقب على الكائنات الحية الأخرى، قد يعرض الانتقال نحو هذا النظام الجديد حياة مئات ملايين الناس ضمن الفئات الأكثر فقرا، خاصة النساء والأطفال والمسنين، للخطر. وعلى الأكثر، قد يؤدي انهيار بيئي بأحجام إجمالية إلى انهيار النوع البشري.

2.1. يتفاقم الخطر يوما بعد يوم، لكن يمكن تجنب الكارثة، أو بالأقل حصرها أو احتواؤها. وفي الواقع، ليس الوجود البشري عامة السبب المحدد لتهديد البيئة، بل السبب نمط الإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي لهذا الوجود، المتضمن أيضا نمطه في التوزيع والاستهلاك، علاوة عن نمط قيم ثقافية. إن النمط ساري المفعول منذ قرنين تقريبا- الرأسمالية- غير قابل للاستدامة لأن محركه، أي التنافس من أجل الربح، يستتبع توجها أعمى نحو النمو الكمي غير المحدود، على نحو يتنافى مع تدفقات ودورات

المادة والطاقة في منظومة الأرض. وفي أثناء القرن العشرين، كانت البلدان المسماة «اشتراكية قائمة فعلا» عاجزة عن تقديم بديل عن التدمير الإنتاجوي للبيئة، الذي أسهمت فيه بشكل كبير. وفي بداية القرن الواحد والعشرين هذه، تواجه البشرية ضرورة لا عهد لها بها متمثلة في التحكم بتطورها في جميع المجالات من أجل ملاءمتها للحدود وللصحة الجيدة للبيئة التي تمكنت -هذه البشرية- من التطور في حضنها. لم يعد بوسع أي مشروع سياسي تجاهل استنتاج الدراسات العلمية حول «التغير الشامل» هذا. بل بالعكس، يجب الحكم على كل مشروع بناء في المقام الأول على تدابير مواجهة المخاطر، وعلى الأجوبة المنظومية التي يحملها، ومدى مطابقة تلك الأجوبة للمتطلبات الأساسية للكرامة الإنسانية، وتمفصلها مع برنامجه في باقي المجالات، خاصة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

2. هوة بين الضرورة الملحة لبديل اشتراكي بيئي جذري من جهة، وموازين القوى ومستويات الوعي من جهة أخرى.

1.2. إن علاقة أخرى مغايرة تماما بين البشرية والبيئة ضرورة ملحة. لن تنتج هذه العلاقة الجديدة، القائمة على «الاعتناء» بالبشروبالبيئة، عن مجرد تغييرات فردية في التصرفات. إنها تتطلب تغييرا هيكليا للعلاقة بين البشر، أي الاستئصال التام والشامل للرأسمالية بوصفها نمط إنتاج للوجود الاجتماعي. وفي الواقع، يشكل هذا الاستئصال الشرط اللازم لتدبيرعقلاني ومقتصد وحذرلمبادلات المواد بين البشرية وباقي الطبيعة. ومن شأن العلوم والتقنيات تسهيل هذا التدبير، لكن بشرط أن لا يُخضع تطورها لما يفرضه الربح الرأسمالي.

2.2. إن قرار قمة كوب 21 بتحديد عتبة خطورة الاحترار في 1.5 درجة مائوية نجاح ونقطة ارتكاز للحركة. بيد أن الرأسمالية الخضراء واتفاقية باريس لا تتيحان تفادي تدمير البيئة بشكل عام وخطر إنكار التغيرات المناخية بشكل خاص. يتطلب نضال الدفاع عن الكوكب وضد احتراره وضد تبدل المناخ أوسع تحالف ممكن لا يخرط قوى الحركات الأهلية والحركة العمالية وحسب، بل حتى الحركات الاجتماعية التي تعززت وتجذرت في السنوات الأخيرة وقامت بدور متنام، لا سيما في التعبئة من أجل المناخ. ولا يمكن أن يأتي البديل سوى من سياسة عالمية تلبي الحاجات الإنسانية الفعلية، أي الحاجات التي لا تحدد بواسطة السوق، بل عبرتشاور ديمقراطي، تمكن السكان

من إعادة التحكم بمصيرهم بالتحرر من استلاب السوق وتحطيم المنطق الموضوعي للتراكم الانتاجوي المميز للرأسمال.

3.2. دعامات هذا البديل هي كالتالي:

- تشريك قطاع الطاقة: هذه هي الوسيلة الوحيدة للتخلي عن الوقود الأحفوري، ووقف استعمال الطاقة النووية والحد بشكل جذري من إنتاج/استهلاك الطاقة والعمل بسرعة على الانتقال نحو نظام متجدد ولا مركزي وفعال، وفق المقتضيات البيئية والاجتماعية؛

- تشريك قطاع التسليف: وهذا لا غنى عنه نظرا لتداخل قطاعات الطاقة والمالية في استثمارات كبرى وطويلة الأمد، وذلك من أجل امتلاك موارد مالية ضرورية لاستثمارات المرحلة الانتقالية؛

- إلغاء الملكية الخاصة للموارد الطبيعية (أراضي ومياه وغابات ورياح وطاقة شمسية وطاقة حرارية وموارد بحرية...) وموارد المعرفة؛

- تدمير جميع مخزونات الأسلحة، وإلغاء عمليات الإنتاج غير المفيدة (أسلحة وما إلى ذلك)، أو الضارة (بتروكيمياء، وطاقة نووية)، وإنتاج قيم استعمالية محددة ديمقراطيا بدل قيم تبادلية؛

- التدبير المشترك والديمقراطي للموارد وفق حاجات إنسانية فعلية، في إطار احترام الاشتغال الجيد للنظم البيئية ومقدراتها على التجدد؛

- إلغاء جميع أشكال الميز والتفاوت القائمة على النوع أو العرق أو الأصل أو الدين أو الأفضلية الجنسية؛ وتحرر جميع المضطهدين رجالا ونساء، وخاصة تحرر النساء والأشخاص الملونين؛

- إلغاء الوقت الإجباري والعمل المنتج للسلع لطابعه المُستلِب، والمختلف عن النشاط الإنساني الحر، والمدمر لوقت الفراغ؛

- سياسة اجتماعية اقتصادية طويلة الأمد تروم إعادة التوازن بين سكان المدن والقرى وتجاوز التعارض القائم بين المدن والقرى.

4.2. توجد فجوة عميقة بين هذا البديل الضروري موضوعيا وموازين القوى الاجتماعية ومستويات الوعي الحالية. ولا يمكن ردم هذه الفجوة سوى بنضالات المستغَلين/ات

والمضطهَدين/ات الملموسة دفاعا عن ظروف معيشتهم وبيئتهم في آن واحد. إن انتزاع مطالب مباشرة سيؤدي بفئات أوسع فأوسع إلى التجذر، وإلى تحقيق تضافر نضالاتها وصياغة مطالب انتقالية متعارضة مع المنطق الرأسمالي.

بعض المطالب الرئيسة في إطار هذه الإستراتيجية تتمثل في ما يلي:

- عدم الاستثمار في الطاقة الأحفورية. وإلغاء الإعانات المالية الموجهة إلى تطوير مشاريع الطاقة الأحفورية وإلى وسائل النقل المعتمدة على الوقود الأحفوري. وإدانة الشراكات بين القطاعين العام والخاص المهيمنة على قطاع الطاقة في العالم؛

- تنظيم التعبئة ضد مشاريع فرط استخراج الموارد الطبيعية- خاصة عمليات الاستغلال الجديدة للنفط وللغاز الصخريين- وكذا ضد الأشغال الكبيرة غير النافعة التي تخدم قطاع الوقود الأحفوري (مطارات وطرق سيارة، الخ)؛

- وقف العمل بالطاقة النووية وإنهاء استغلال الفحم الحجري والرمال النفطية والليتيت (من أنواع الفحم الحجري)؛

(تجد هذه المطالب الثلاثة تعبير تحريضيا لها في شعار: "لنُبقِ النفط والفحم في باطن الأرض"، الذي يرمز إلى إرادة التعبئة ضد الكارثة المناخية).

- دعم برامج التعليم المستمر والشعبي حول الاستدامة البيئية؛

- رفض عمليات التملك الرأسمالية للأراضي والمحيطات ومواردها؛

- الدفاع عن حقوق النساء، بدءا من النضال ضد أي سعي إلى تجريم قرارات النساء فيما يتعلق بقدراتهن الإنجابية. والدفاع عن حرية الإجهاض وموانع الحمل المجانيين، بتكفل من نظام الضمان الاجتماعي. وإعادة تأميم مجالات رعاية الأطفال والمرضى والمسنين التي تشكل مسؤوليات جماعية وإلغاء طابعها المؤنث؛

- الاعتراف بحقوق الشعوب الأولى في تقرير المصير. والاعتراف بمعارفها وبنمط تدبيرها المستدام للنظم البيئية؛

- منح صفة لاجئين لضحايا الكوارث البيئية/ المناخية. والاحترام الكامل للحقوق الديمقراطية للاجئين/ات عموما. وتأمين حرية التنقل والإقامة؛

- ضمان أنظمة ضمان اجتماعي جيدة، تؤمن سلامة حياة الأشخاص ومعاشات تقاعد كافية؛

- إلغاء اتفاقيات التبادل الحر متعددة الأطراف والثنائية؛ واستبعاد التكنولوجيات الملائمة للبيئة من الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات؛

- احترام الالتزامات الخاصة بالصندوق الأخضر (100 مليار دولار سنويا)، والتي يجب الوفاء بها على شكل هبات (وليس قروض). والتسيير العمومي للصندوق الأخضر، لا من قبل البنك العالمي بل من قبل ممثلي بلدان الجنوب، تحت رقابة المجتمعات المحلية والحركات الاجتماعية؛

- فرض ضرائب على حركة النقل الدولية، الجوية والبحرية، ودفع عائدات هذه الضريبة إلى بلدان الجنوب، كتعويض (جزئي) عن الدين البيئي؛ ورفع نسبة هذه الضريبة بانتظام.

- الاعتراف بالديون البيئية المستحقة لبلدان الجنوب. وإلغاء (دون تعويض، سوى لصغار الدائنين) الديون العامة التي تستعملها الإمبريالية وسيلة لفرض تنمية سيئة وغير عادلة وغير مستدامة؛

- فرض ضرائب على المعاملات المالية وتطبيق إصلاح ضريبي قائم على إعادة التوزيع كي يدفع الرأسمال والممتلكات كلفة المرحلة الانتقالية؛

- إلغاء نظام براءات الاختراع، وخاصة العمل فورا على منع تسجيل براءات الاختراع على الأحياء وتكنولوجيا تحويل/ تخزين الطاقة. وإنهاء سرقة معارف أسلاف الشعوب الأصلية، خاصة من قبل شركات الأدوية؛

- إعادة تمويل كثيفة للبحث العلمي العمومي؛ وإلغاء الآليات التي تُخضع البحث العلمي للصناعة؛

- تعزيز السيادة الغذائية وحماية التنوع البيولوجي بواسطة الإصلاح الزراعي؛

- الانتقال إلى زراعة بيئية وفلاحية محلية، ومبنية على القرب، ومُعترِفة بالصالح العام، دون كائنات معدلة جينيا ولا مبيدات؛

- إلغاء تربية الحيوانات صناعيا. وتقليص إنتاج/استهلاك اللحوم بقدر كبير. احترام رفاه الحيوانات؛

- منع الإعلانات التجارية، وتطوير إعادة التدوير وإعادة الاستعمال والتخفيض: رفض ما يفرضه الرأسمال من نموذج استهلاكي ومبذر ومفرط في استعمال الطاقة؛

- مجانية الطاقة والماء الضروريين لتلبية الحاجات الأساسية، وعند تجاوز هذه العتبة، فرض تعريفة تصاعدية بدرجة بالغة تبعا للاستهلاك بقصد محاربة التبذير. وتوسيع نطاق مجانية السلع (منتجات غذائية أساسية) والخدمات (النقل العمومي والتعليم والرعاية الصحية...).

- ضمان حق عمال/ات المقاولات التي ستزول في مرحلة الانتقال في اقتراح إنتاج بديل ضروري لإنشاء بنية تحتية مستدامة. وإذا اتضح أن هذه الاقتراحات غيرواقعية، يجب الاحتفاظ بالحقوق الاجتماعية في حالات تكييف إنتاج تلك المقاولات أو إتاحة فرصة عمل جديدة أو التقاعد؛

- تطوير مقاولات عمومية وجماعية تروم خلق فرص عمل بتنفيذ الانتقال البيئي باستقلال عن الربح، تحت رقابة عمالية ومواطنة (خاصة في مجالات إنتاج الكهرباء وتدبير الماء وبناء المباني وعزلها وتجديدها، وتنقل الأشخاص بالتخلي عن "الجميع يتنقل بالسيارة"، وإعادة تدوير النفايات وإصلاح النظم البيئية)

- تقليص ساعات العمل بشكل جماعي وجذري دون خفض الأجور، مع إنقاص وتيرة العمل وتوظيف متناسب (خاصة النساء والشباب وأعضاء الأقليات): كل ذلك مع تطوير القطاع العام، ما يشكل الوسيلة المثلى للتوفيق بين خفض إنتاج السلع، وإنقاص استهلاك الطاقة، والتشغيل الكامل وتدبير مرحلة الانتقال ديمقراطيا؛

- توسيع نطاق حقوق تنظيم العمال/ ات وفرض رقابتهم/ن في المقاولات، خاصة على مسائل الصحة المهنية، وديمومة المنتجات، وفعالية الإنتاج، الخ. وحماية المبادرين إلى دق ناقوس الخطر؛

- إصلاح حضري يروم القضاء على المضاربة العقارية، و«نزع الطابع المصطنع» عن المدينة (زراعة حضرية، تجديد مآوي أحيائية مندرجة وسط النسيج الحضري) وتخليصها من السيارة لصالح وسائل نقل عامة، وزراعة خضراوات مشتركة، وفضاءات ترفيه وتنقل سلس (مساحات خاصة بالمشاة ومستعملي الدراجات)؛

5.2. هذا البرنامج غير تام: لقد اغتنى من النضالات الملموسة باستمرار ولا يزال. ومن وجهة نظر اشتراكية بيئية، يلزم أن يسترشد هذا الاغتناء بالمبادئ الرئيسة لانتقال بيئي عادل: عدالة بيئية واجتماعية، ومسؤوليات مشتركة لكن متمايزة، ونضال ضد أشكال التفاوت، وتحسين الظروف المعيشية، ورفض الاستعمار الأخضر والعنصرية البيئية، وأولوية الحلول الجماعية، والأممية، ومبدأ الحذر. وفوق هذا وذاك، المطلوب

تطوير مقدرات المُستغلين/ات والمُضطهَدين/ات بالديمقراطية واللامركزية والرقابة وتملك أو إعادة تملك المشتركات. يتحدد المشترك بالسيرورة الاجتماعية لإنشائه ديمقراطيا، وليس بالطبيعة التي قد تجعل بعض الأشياء "مشتركات"، فيما يُحكم على أخرى بالتملك الخاص.

ليست المطالب أعلاه حلا جاهزا: إنها تُرشد إلى الطريق العام لبلوغ مخرج معاد للرأسمالية واشتراكي بيئي وأممي ونسواني بيئي سيغير جميع مجالات النشاط (انتاج وتوزيع واستهلاك) وسيترافق مع تحول عميق في القيم. إنها مطالب قابلة لتطبيق على حدة، لكن فكاكا من الأزمة مستحيل دون تطبيقها بتنسيق وتخطيط. وتشكل مجتمعة كلا متماسكا ومتعارضا مع الاشتغال العادي للنظام الرأسمالي. وما من حل آخر، وطرق مختصرة بوجه خطورة الوضع.

3- العمل المأجور والاستلاب والاشتراكية- البيئية

1.3 وحدهم المستغلون والمضطهدون يستطيعون خوض الكفاح البيئي إلى نهايته، لأن إلغاء النظام الرأسمالي يطابق مصالحهم الطبقية. ولكن الرأسمال يدمج العامل/ ة بشراء قوة عمله/ ها. يترافق، إذا، جعل البيئة سلعة وتدميرها مع العلاقة الأجرية. وفي ظروف نمط الإنتاج الرأسمالي "العادية"، يتوقف وجود الشغيلة اليومي على اشتغال النظام الذي يفتك بهم مباشرة ومداورة عند الفتك ببيئتهم. وهذا التناقض يجعل مشاركة حركة العمال في النضال الإيكولوجي أمرا صعبا وحاسما في الآن ذاته. وتميل الصعوبة هذه إلى التعاظم في الحقبة الحالية، إذ تؤدي إعادة هيكلة الاقتصاد إلى البطالة الكثيفة وتدهور ميزان القوى بين العمل ورأس المال. تميل بعض القطاعات نحو الحمائية، وحتى نحو إنكار أزمة المناخ. ففي بعض الحالات، يُستعمل الدفاع عن المناخ ذريعة لهجمات رأسمالية، أو يتوهم بعض النقابيين أن التشكيك في الواقع قد يساعد على تفادي تدمير فرص العمل في القطاعات الأحفورية. لذا تمثل إثارة النقاش حول البدائل الاشتراكية الإيكولوجية، والإسهام داخل النقابات في تشكل يسار قطيعة مع التعاون الطبقي مهمة بالغة الأهمية الإستراتيجية.

2.3. تشارك قطاعات نقابية يسارية في النضالات البيئية، ولا سيما عبر "النقابات من أجل الديمقراطية في مجال الطاقة"، و"شبكة العمل من أجل الاستدامة"، والحملات من أجل فرص عمل مناخية. وتخرط هذه المبادرات في النضال نقابات العمال

وأعضاءها الذين يخشون فقدا كثيفا لفرص العمل. وتعزو جميع هذه المبادرات النقابية الهامة مسؤولية الخروج من الاقتصاد الأحفوري إلى الشركات الملوثة وإلى الحكومات التي تحميها وتدعمها ماليا. وهي بهذا تثير مطالب مناهضة للرأسمالية يمكن توسيعها وتنسيقها حين يواجه العمال خطورة الأزمة البيئية. فالنقابات العمالية من أجل الديمقراطية في مجال الطاقة، على سبيل المثال، تدافع عن تشريك الطاقة.

يعبر مطلب "انتقال عادل" في الآن ذاته عن وعي ضرورة التخلي عن الطاقة الأحفورية وعن رفض تحمل العمال/آت تكاليف نزع الكربون. بيد أنه جلي أن قوى موالية للرأسمالية ستحاول حصر تجذر هذه الحملات بالإصرار على بقائها في إطار "احترام تنافسية المقاولات" (الاتحاد الدولي للنقابات، مؤتمر فانكوفر، قرار بشأن "الانتقال العادل"). وفضلا عن ذلك، تستند أحيانا الحملات من أجل فرص العمل المناخية إلى توقعات مفرطة التفاؤل بشأن "نمو" التشغيل عن طريق الانتقال. وهي لا تراعي دائما واقع أن الاستدامة تتطلب خفضا للإنتاج. والحال أن إغلاق الصناعات الضارة- من صنع الأسلحة حتى المحطات الحرارية مستعملة الفحم الحجري- وتحويل إنتاج السيارات إلى صنع وصيانة نظام نقل عام جماعي، هما من تدابير الانتقال ذات الأولوية. وطبعا سيستتبع الانتقال أيضا نمو التشغيل في قطاعات أخرى. منها مثلا ما سيتيح تفكيك الصناعة الزراعية الكبيرة لصالح زراعة إيكولوجية، وتنمية القطاع العام أو قطاع التجمعات في ظل رقابة ديمقراطية، من إمكانات تكييف الإنتاج في اتجاه مراع للبيئة. ويجدر أيضا أن يؤخذ في الاعتبار أن إعادة تنظيم النشاط هذه وفق الحاجات الاجتماعية، وكذا تقليص أوجه التفاوت، ليسا أهدافا مقصورة على منطقة خاصة، بل أهداف عالمية تستتبع فرص عمل جديدة عبر إصلاح ما لحق بلدان الجنوب من أضرار. ولا بد، مع ذلك، من خفض إجمالي للإنتاج المادي. ويجب أن ترد الحركة العمالية على ذلك بمطلب خفض وقت العمل دون خفض الأجور، خفض جماعي لوقت العمل. وهذا مطلب مناهض للإنتاجوية بامتياز. إنه الوسيلة المفضلة لـ "إدارة عقلانية لمبادلات المادة مع الطبيعة في احترام للكرامة الإنسانية"، أي التوفيق بين انعدام البطالة وإلغاء أشكال الإنتاج غير النافعة والضارة وذات مدة الاستهلاك المقلصة عمدا.

4.3- يتجلى تدهور ميزان القوى بين رأس المال والعمل بشكل خاص في تردي ظروف العمل. وصحة أشد العمال/ات عرضة للهشاشة هي المهددة بوجه خاص. ويعد النضال ضد تزايد الأمراض المهنية رافعة لحفز وعي الأجراء/آت أن الرأسمال يدمر

الأرض والعامل/ة على السواء. كما يأخذ هذا التدمير شكل تنامي المخاطر الاجتماعية-النفسانية، غير المترتبة عن أشكال تنظيم العمل ومراقبته فقط، وإنما أيضا عن أضرار يضطر عديد من العمال/آت إلى إلحاقها بالبيئة بأمر من رأس المال. كما يمثل هذا الدفاع عن الصحة رافعة للتضافر الصعب في غالب الأحيان بين مطالب عمال/ آت الشركات الملوثة والسكان المحيطين بها والحركات البيئية. وقد أبانت فضيحة الحرير الصخري (أميانت) إمكان خوض معارك ضارية عندما يكون شغيلة مصنع ملوث، وأقاربهم والجيران، ضحايا شراهة أرباب العمل الذين يعرضونهم لمواد سامة.

4- نضالات النساء والاشتراكية-البيئية

1.4- توجد الشعوب الأصلية والفلاحون والشباب في طليعة الكفاحات البيئية، وتقوم النساء بدور رائد في هذه القطاعات الثلاث. هذا الوضع ناتج عن اضطهادهن الخاص، لا عن جنسهن البيولوجي، كما أبانت النسوانية الأيكولوجية غير الجوهرانية. يفرض القهر الأبوي على النساء وظائف اجتماعية مرتبطة مباشرة بـ"الرعاية"، وتضعهن على خط التحديات البيئية الأمامي. وتواجه النساء، بفعل إنتاجهن نسبة 80% من القوت في بلدان الجنوب، مواجهة مباشرة صنوف الخراب الناتجة عن تغير المناخ وعن الصناعات الزراعية. ويواجهن مباشرة، بفعل اضطلاعهن بمعظم مهام تربية الأطفال والرعاية المنزلية، عواقب تدمير البيئة وتسميمها على الصحة والتعليم.

2.4- على الصعيد الإيديولوجي، تحتفظ الحركات النسائية بذاكرة تجارب استغلال أجساد النساء باسم العلم (حملات تعقيم قسري، الخ)، ما يشجع رؤية ناقدة للعقلانية العلمية الميكانيكية الزائفة بما هي أداة هيمنة وتلاعب.

3.4- وفضلا عن ذلك، تسهم معارك النساء إسهاما خاصا وقيما وفريدا في إنماء وعي شامل مناهض للرأسمالية، يشجع اندماج النضالات. ووفقا للأمم المتحدة، تظل المجموعة الكاملة من وسائل تنظيم الأسرة غير متاحة لما لا يقل عن 350 مليون من الأسر في العالم. وثمة أكثر من 220 مليون امرأة لا يستفدن من خدمات الإنجاب الأساسية، الفاصلة في الغالب بين الحياة والموت. وتموت كل عام 74.000 امرأة من جراء عمليات إجهاض سرية- معظمها في بلدان الجنوب. وكل عام، تموت 288.000 امرأة (99% منهن

بالبلدان النامية) جراء أسباب متصلة بالحمل والولادة ممكن تجنبها. إن كفاح النساء ضد التملك الأبوي لأجسادهن ومقدراتهن الإنجابية الطبيعية، وضد استغلال العمل المنزلي المجاني الذي يقمن بأكبر نصيب منه، يحفز فهم حقيقة أن الرأسمالية لا تقوم على تملك الطبيعة واستغلال قوة العمل بواسطة نظام الأجرة وحسب، بل أيضا على الإضفاء الأبوي لطابع غير مرئي على عمل الرعاية وإعادة إنتاج قوة العمل. وتُضاف إلى ركائز الرأسمالية الثلاث هذه أخرى رابعة: الاستغلال والاضطهاد على أساس العرق. والحال أن ركائز الرأسمالية الأربع تلك لها، في المقام الأخير، قاسم مشترك هو تملك الموارد الطبيعية، ومنها قوة عمل البشر. على هذا النحو، إن نضالات النساء من أجل حق التحكم في أجسادهن وحياتهن الجنسية ومقدراتهن الإنجابية؛ وضد الميز الجنسي والعنصري في سوق العمل وفي الإنتاج عموما، ومن أجل الاعتراف الاجتماعي بالعمل المنزلي وإعادة تنظيمه،تمثل جزءا لا يتجزأ من النضال الاشتراكي-البيئي. إن نضالات النساء تعمق آفاق التحرر وتوسعها.

5- المسألة الزراعية والاشتراكية- البيئية

1.5 يمثل الفلاحون والفلاحون بلا أرض وعمال الزراعة، في العالم برمته، القطاع الاجتماعي المنخرط بأكبر كثافة في النضال البيئي عموما، لا سيما المناخي. وهذا الدور الطليعي هو الرد على العدوان الوحشي لرأس المال الذي يريد تحويل الفلاحين المستقلين إلى عاطلين عن العمل (من أجل الضغط على الأجور) أو إلى عاملين أو شبه عمال زراعة (من أجل إنتاج سلع رديئة رخيصة للسوق العالمية بديلا عن جودة منتجات قوتية جيدة للسكان المحليين). وهو أيضا نتيجة عمل تنظيم وتوعية تقوم به نقابات الفلاحين، مثل فيا كامبيسينا، ولا سيما عمليات احتلال الأرض التي يقوم بها الفلاحون دون أرض.

2.5- وبعكس الأجراء، ليس الفلاحون الصغار مدمجين في رأس المال. وبرغم من أن الإنتاج للسوق يميل إلى فرض أهداف وأساليب إنتاجوية عليهم، يحافظون أيضا على عقلية الحرفي الحريص على القيام "بالعمل الرائع". ورغما عن قوة عدوهم الرأسمالي، يحشدون قواهم للحفاظ على ملكية وسائل إنتاجهم أو استعادتها. ويحدوهم تفاوت ميزان القوى إزاء الصناعة الزراعية وشركات التوزيع الكبير على السعي إلى تحالفات مع حركات اجتماعية أخرى، لا سيما مع الأجراء ومع الحركة البيئية. أما عمال/ ات

الزراعة، وبخاصة الموسميين/ ات بدون أوراق إقامة، المعرضين/ات لفرط الاستغلال، فليس لديهم/ن، خاصة النساء، أي أفق خروج من هوامش العمل المأجور فائقة الهشاشة. وقد أفلح بعضهم، برغم الترهيب والقمع المتكرر من جانب أرباب العمل، من خلق نقابات وتحسين أجورهم وظروف عملهم. إن نضالهم مناهض موضوعيا للرأسمالية.

3.5- ينبغي ألا نقيس أهمية المسألة الزراعية بنسبة المزارعين من السكان النشيطين، وإنما استنادا إلى خمس وقائع موضوعية:

5-3-1- توجد أساليب الإنتاج الزراعي، وصيد الأسماك، في صلب رهانات حاسمة، متعلقة بصحة الإنسان (السمنة، وأمراض القلب، والحساسية، الخ) وبحماية البيئة، تكشف قوة رأس المال التخريبية. ولا يمكن لتغيرات سلوك المستهلكين أن تقود الانتقال البيئي، لكن الخيارات الغذائية قد تدعم داخل فروع إنتاجية إعادات توجيه ذات تأثير بيئي ايجابي كبير. ويضع مطلب "السيادة الغذائية" موضع تساؤل قدرة الشركات متعددة الجنسيات على استخدام سلاح الغذاء ضد كفاح الشعوب. ويتيح توحيد المستهلكين والمنتجين حول معركة وممارسات تولد وعيا مناهضا للرأسمالية.

5-3-2- دور النساء الهام في الإنتاج الزراعي. تشكل النساء نسبة 43% من اليد العاملة الزراعية في ما يسمي البلدان "النامية". ويتجلى الميز القائم على السلطة الأبوية في المساحة الأقل لأراضيهن، وفي صغر قطعان ماشيتهن، وفي تدني مستوى المكننة، وفي عبء عمل أثقل مقابل مردود أضعف (نتيجة ثقل الأعمال غير المنتجة، لا سيما الماء والحطب)، وفي حصتي تدريب وقروض أقل (ولكن بحصة قروض صغرى أكبر مما لدى الرجل). وتعاني عاملات الزراعة أوضاع هشاشة أكثر مما يعاني الرجال. ويمثل تحرر المزارعات بما هن نساء أحد الشروط المحددة لمواجهة تحدي السيادة الغذائية والزراعة الإيكولوجية على حد سواء. هذا ما يجعله بحد ذاته رهانا اشتراكيا- بيئيا.

5-3-3- قطاع الزراعة- الغابات مسؤول عن أكثر من 40% من نفث غازات الاحتباس الحراري. وتعتبر الصناعات الزراعية أيضا عاملا رئيسا في التسميم الكيميائي للمحيط الحيوي، فيما يمثل الصيد الصناعي وتلويث المياه من قبل الصناعات الزراعية عوامل محددة لزوال التنوع الأحيائي في الأوساط المائية. وفي الآن ذاته، يهدد الاحترار إنتاجية الأراضي وتهدد الحموضة الناتجة عن الاحترار إنتاجية النظم البيئية المائية.

4-3-5 - لن يوقَف زوالُ التنوع الأحيائي بإنشاء محميات طبيعية بشكل خاص، بل بتنمية زراعة مراعية للبيئة. وفضلا عن ذلك، لم يعد خفض نفث غازات الاحتباس الحراري إلى الصفر كافيا لتعطيل تغير المناخ. يحب في العقود المقبلة سحب الكربون من الغلاف الجوي. ولا يمكن لرأس المال، بفعل منطق الربح، أن يرد سوى بتكنولوجيات الهندسة المناخية غير محسوبة العواقب وبتملك شامل "لخدمات النظم البيئية".

إن زراعة الفلاحين والاستفادة العقلانية من الغابات هما الوسيلتان الوحيدتان لخفض تركز الكربون في الغلاف الجوي خفضا فعالا وآمنا وعادلا اجتماعيا. وهكذا، تعزز حمايةُ التنوع الأحيائي والمناخ ضرورةَ البديل الاشتراكي- البيئي، وتؤسس المكانة الحاسمة للبديل الزراعي المراعي للبيئة في هذا البديل الإجمالي.

5.3.5 – يمثل التحول إلى زراعة (وصيد أسماك واستثمار غابات) مراعية للبيئة شرطا رئيسا لبناء مجتمع اشتراكي- بيئي بنفس أهمية ديمقراطية المنتجين واستعمال طاقة متجددة 100%. والحال أن هذه الزراعة تتطلب يدا عاملة كثيفة أكثر من الزراعة الصناعية. كما يستوجب التحول إلى استفادة مستدامة من الغابات واستعادة/ حماية النظم البيئية زيادة قسم السكان المشتغل في هذه الأنشطة. ويتطلب هذا التحدي سياسة طويلة النفس لإعادة تثمين الأنشطة الزراعية، وتكوين العمال وتجهيز المناطق الريفية بالبنيات التحتية الأساسية وبالخدمات للأشخاص، فضلا عن تطوير زراعة الخضر الحضرية.

6- الشعوب الأصلية، والعيش الكريم والاشتراكية- البيئية

في أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية، وأفريقيا، وآسيا والقارة الأسترالية، توجد الشعوب الأصلية أيضا في الخط الأمامي. وكثيرا ما يتداخل نضالها مع نضال الفلاحين والتجمعات الريفية، ولكنه مميز. تنتج الشعوب الأصلية وجودها الاجتماعي في علاقة مباشرة مع البيئة التي كيفتها والتي تشكل إطار عيشها. هذا ما يضع هذه الشعوب في طريق العديد من الفاعلين الرأسماليين شديدي البأس المتلهفين إلى نهب الموارد الطبيعية: الشركات متعددة الجنسيات في مجالات النفط والغاز والمناجم والخشب ولبه، واللحوم، والصناعة الزراعية، وصناعة الدواء، فضلا عن رأسماليي "تعويض نفث الكربون" المتخفين بقناع مدافعين بيئيين عن الغابات. وبوجه عام، يحظى كل هؤلاء النهابين بواسطة فرط الاستخراج بتواطؤ الحكومات الوطنية والسلطات

المحلية التي تشهر الأهداف الإنمائية وحاجات حماية البيئة لإخفاء تحفزهم إلى للربح واحتقارهم الاستعماري الجديد للشعوب الأصلية. ومن جانبها، ليس لدى هذه الشعوب، بوجه عام، أي رسم ملكية لموارد بيئتها. ولا وسيلة أخرى لديها غير النضال ضد تهجيرها. وبهذا النضال تحمي الشعوب الأصلية رؤيتها للكون وتعرف بها، وهي ثروة ثمينة للبشرية جمعاء ومصدر إلهام للاشتراكية- البيئية. وتقوم هذه الشعوب، في وجه الرأسمالية الساعية إلى سحقها وتملك مواردها ومعارفها، بدور طليعي في الكفاح من أجل مجتمع مستدام بيئيا. وحتى عندما يتحول السكان الأصليون إلى حضر، يقيمون صلات مع مجتمعاتهم وثقافتهم، مواجهين مشاكل خاصة، لاسيما مشاكل ميز. وهم على حق في السعي إلى التحالف لتعزيز نضالهم.

7- التسيير الذاتي والرقابة والأفق السياسي

1.7. إن ما يستلزمه الانتقال البيئي من تغيرات عميقة في نمط الحياة وآفاق التطور لا يمكن فرضه من فوق، بطريقة تحكمية أو تكنوقراطية. إنه ليس قابلا للتحقيق إلا إذا حصل اقتناع لدى غالبية السكان بأنه ضروري ومتلائم مع تحسين مهم لظروف حياتهم، وبالتالي مرغوب. يتطلب هذا تغييرا كبيرا في الوعي قصد منح مزيد من القيمة للوقت، وللرقابة على ما يُنتج وللعمل غير المستلب، يفوق ما يمنح للتراكم اللامحدود للممتلكات المادية.

المقصود إذن تعميم التربية الدائمة بخطورة تدمير البيئة وأسبابه. إن المطلوب، بوجه العجز الرأسمالي، حفز سيرورات ديمقراطية من الرقابة النشيطة، والتكفل بالانتقال البيئي، والتدخل في القرار العمومي، وحتى التملك المشترك للإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعية، وكذا حماية الأنظمة البيئية المهددة. تتداخل هذه السيرورات، بحكم طبيعتها ذاتها، مع نضالات الجماعات المضطهدة من أجل حقوقها الاجتماعية وحقها الديمقراطي في تقرير ذاتي لمصيرها. المقصود رسم المعالم الأولى، عمليا، لإبداع علاقات متحررة بين الكائنات البشرية، وبين البشرية وباقي الطبيعة، لإبراز أن "عالما مغايرا ممكن". وستشجع ممارسات هذه القطاعات الاجتماعية الأشد انخراطا في النضالات الحركة العمالية على محاربة تأثير النزعة الحمائية الانتاجوية داخلها.

2.7. يجب أن تحظى الحركة من أجل سحب الاستثمار في الطاقات الأحفورية وحركة المدن في طور انتقال بيئي بدعم نشيط. بوجه عام، تخلق تجارب الرقابة العمالية،

والرقابة المواطنة، والتدبير بالمشاركة، وحتى التسيير الذاتي، وكذا نضالات النساء من أجل الاعتراف الاجتماعي وتقاسم المهام المنزلية، ميدانا ملائما لتشكل وعي ومشروع مناهضين للرأسمالية دامجين البعد الاشتراكي البيئي. وتمثل تجارب الزراعة البيئية التعاونية، لاسيما في أوربا وأيضا في أمريكا اللاتينية، برهنة على ذلك، ولها تأثير أيضا على الحركة العمالية.

وتُشرك تجارب إنتاج مسيرة ذاتيا عمالا/ ات مسرحين/ ات وشغيلة في وضع هشاشة، وحتى معدومي/ ات أوراق ثبوتية وطالبي/ ات لجوء. وتقدم هذه البدائل جوابا فوريا على الإقصاء الاجتماعي الكثيف والدائم، الذي يُدهور حياة الأشخاص وكرامتهم. ولها مكانة هامة في إستراتيجية اشتراكية بيئية لأنها ترفض القدرية، وتخلق صنوف تضامن، ولا تقتصر على أوساط مناضلي البيئة.

لكن، من الوهم اعتقاد أن تعميمها بالعدوى على مجموع المجتمع قد يتيح تفادي الكارثة البيئية: لا محيد عن الإجراءات الاقتصادية- الاجتماعية الهيكلية، وأولها إضفاء طابع اجتماعي على التسليف والطاقة. يجب أن ترتبط مبادرات الانتقال البيئي بضرورة تخطيط ديمقراطي للانتقال البيئي يتضمن في الآن ذاته إرضاء الحاجات الاجتماعية واحترام متطلبات البيئة. في غياب هكذا ترابط، قد يكون لتلك المبادرات مفاعيل نزع تسيّس، وقد تفضي حتى إلى تعايش طويل الأمد مع النظام القائم على الربح.

3.7. إن النضال ضد الأشغال الأحفورية الكبرى عنصر أساسي في الحركة العامة للتدخل والرقابة والتكفل بالانتقال البيئي. وتتيح المظاهرات الجماهيرية، والاعتصام بالمواقع، وبالمناجم وحملات العصيان المدني الاعتراض الملموس على دينامية "فرط النمو" و"فرط الاستخراج" لدى الرأسمال. وتكتسي هذه المعارك أهمية حاسمة في الدفاع عن الأنظمة البيئية وعن المجموعات البشرية التي تعيش فيها وقامت بتكييفها. ولها أهمية إستراتيجية في الدفاع عن المناخ، لأن المستوى الراهن للبنيات التحتية يشكل عائقا خانقا لتثمين مخزونات الرأسمال الأحفوري. ويمثل وسيلة مفضلة لمد جسور بين نضالات الفلاحين والشعوب الأهلية، والشباب والنساء، ومن ثمة مساءلة الحركة العمالية لتنضم إلى النضال. يتيح جمع هذه المقاومات في شبكة عالمية تحسين ميزان القوى، وتبديد اتهامات نمبي NIMBY [1] وتوطيد شرعية المطالب. ويتيح ذلك في بعض الحالات فرض إصلاحات من شانها، مع بقائها في الإطار الرأسمالي، أن تفيد كنقط ارتكاز للمطالب اللاحقة.

1 - NIMBY : لفظة أوائلية تعبر عن القاطنين الرافضين مشروع مصلحة عامة محلي بمبرر تضررهم المحتمل

4.7. لا يروم تضافر النضالات الاجتماعية والبيئية اللازم تجميعا حول مساومة ثابتة بين البيئة والشأن الاجتماعي. إنه سيرورة دينامية من التوضيح وإعادة التركيب والتجذر. وتستتبع هكذا سيرورة نزاعات متعددة بين قطاعات اجتماعية، وبوجه خاص نزاعات بين قطاعات من الحركة العمالية متعاونة طبقيا مع الانتاجوية. ومع إبداء حس التكتيك الذي لا غنى عنه، ومع التأكيد على مزايا الانتقال البيئي بالنسبة للعمال (بخاصة من جانب التشغيل والصحة)، يجب معارضة الحركة العمالية المتأثرة بالحمائية وبالانتاجوية. وعند نشوء نزاع بين قطاعات اجتماعية مناضلة من أجل البيئة وقطاعات من الحركة العمالية المصطفة مع الانتاجوية والحمائية، ندافع عن الأولين مع سعي إلى إقناع العمال بتغيير موقفهم. ويتعين علينا في هكذا حالة أن نقترح بدائل برنامجية متينة تروم زيادة حقوق العمال والجماعات ورفاهيتهم. ليس عليهم أداء كلفة قرارات المقاولات والحكومات الداعمة لها.

5.7. إن كسب الحركة العمالية والحركات الاجتماعية الأخرى إلى النضال من أجل برنامج انتقالي اشتراكي بيئي أمر غير قابل للتحقيق بنهاية المطاف إلا بانبثاق بدائل سياسية، تروم الاستيلاء على سلطة الحكومة بقصد تطبيق خطة إجمالية قوامها إصلاحات هيكلية مناهضة للرأسمالية تلبي في الآن ذاته الحاجات الاجتماعية ومتطلبات البيئة. وبدون بناء هكذا بدائل سياسية، وبدون ارتباطها بالحركات الاجتماعية، ستكون دوما تلك التلبية المقترنة وهما، على نحو يضحي بالبيئة على مذبح الشأن الاجتماعي، أو العكس. إن تشكيل حكومة اشتراكية بيئية تقطع مع الرأسمالية استنادا على التعبئة الاجتماعية هو حجز زاوية برنامج استعجالي اشتراكي بيئي. لكن ما من اشتراكية بيئية ممكنة في بلد واحد. وليس تشكيل هكذا حكومة بدوره غير مرحلة انتقالية في سيرورة دائمة تروم إطاحة الرأسمالية على الكوكب برمته.

8. التكنولوجيات، والتسيير الذاتي، واللامركزية

1.8. "الكومونة هي الشكل السياسي الذي اكتشف أخيرا والذي كان يمكن في ظله أن يتحقق تحرر العمل"، هكذا كتب ماركس في دروسه عن كومونة باريس. خلقت الرأسمالية في القرن التاسع عشر نظام طاقة متماثل ومركزي على نحو متزايد، وكان التحكم التقني والسياسي به يستوجب على التوالي جهازا بيروقراطيا واسعا ونظام تفويضات سلطة معقد. جلي أن هذا النظام ليس سبب الانحطاط البيروقراطي

للاتحاد السوفييتي- الناتج في المقام الأول عن الثورة المضادة الستالينية- لكنه يسره بقدر ما.

وبالعكس،لا تمنح مرونة التكنولوجيات المتجددة ضمانة اشتراكية ديمقراطية، بل تفتح إمكانات جديدة لإصلاحات هيكلية مناهضة للرأسمالية تروم تنمية ترابية لا مركزية، منظمة حول الرقابة الديمقراطية للتجمعات المحلية على مورد الطاقة المتجددة المتوافر بعين المكان وعلى استعماله. لكن تحقيق هذه الإمكانات متوقف على النضال الطبقي. إن مصادرة قسم فقط من الثروات التي كدستها ممالك البترول العربية قد يكفي لتمويل مشاريع إقليمية للتنمية البديلة بالشرقين الأدنى والأوسط قائمة على الطاقة الشمسية وموجهة نحو إرضاء الحاجات الاجتماعية على صعيد محلي. وعلى منوال الأفكار ذاته، مؤسف أن الحكومات "التقدمية" بأمريكا اللاتينية لم تستثمر مداخيل الاستغلال الأحفوري في خطط انتقال اجتماعي وبيئي تروم نمط تنمية مغاير، لا مركزي، وديمقراطي، وأكثر توازنا بين المدن والقرى، متمحور حول التجمعات وقائم على الطاقة المتجددة بنسبة 100%.

2.8. كما تُغير تكنولوجيات الطاقة المتجددة ترابط الإجراءات الهيكلية وتجارب الرقابة أو التسيير الذاتي على الصعيد الترابي، إذ تفتح أمام هذه إمكانات استقلال جديدة في مجال الطاقة. وعلى هذا النحو يتعزز مشروع مجتمع اشتراكي بيئي ديمقراطي قائم على شبكة هيئات سلطة لا مركزية براهنية ومصداقية إضافيتين. إن الطبيعة الفيزيقية للطاقة الكهربائية، وصعوبات تخزينها، يجعل من الأيسر تدبير نظام لا مركزي متضامن ومتكامل قياسا بالنظام الراهن الخاضع لما يفرضه السوق. إن لميدان النضال هذا أهمية خاصة بالنسبة لبلدان الجنوب، في إطار نموذج تنمية بديل عن النموذج الامبريالي، يضم أيضا السيادة الغذائية. بوجه عام، النطاق القاري وتحت القاري ملائم لتحقيق تمفصل بين تصور جديد للتنمية متمحور حول التسيير الذاتي للتراب وليكون واصلا بين المحلي والعالمي.

9. تدمير البيئة والالتزام الاجتماعي للمختصين في العلوم

الإجابات الرأسمالية غير كافية بيئيا، وظالمة اجتماعيا، لأنها منحرفة بمماثلتها قواعد السوق الاجتماعية مع قوانين طبيعية لا محيد عنها. يحدو هذا الواقع بعض المختصين/ات في العلوم على الانخراط في النضالات. وتتمثل خلفية التزامهم في نقد

التجزيئ المتنامي للبحث العلمي، وإخضاعه المتزايد لحاجات الرأسمال وزمنيته. يدرك عدد قليل، لكن متنام، من الباحثين/ ات ضرورة تشارك الاختصاصات وطابع البحث العابر للاختصاصات التي تستوجب التعاون مع الأوساط الاجتماعية. في هذا السياق تسنح فرصة لإعادة تحديد "المعرفة" وفك عزلتها وتوجيهها ضد الرأسمال. وتكبر هذه الفرصة أكثر بالتصاعد الملحوظ في بعض قطاعات الطبقة السائدة للاعقلانية ولإنكار الوقائع الموضوعية، كسمتين رجعيتين مجسدتين بوجه خاص في دونالد ترامب. يجب أن يسهم الاشتراكيون/ات البيئيون/ات في انتهاز كامل لهذه الفرصة. ليس المقصود إخضاع الحركة الاجتماعية لديكتاتورية "العلم" أو الخبراء، بل بالعكس وضع الخبرة في خدمة الحركة الاجتماعية وإخضاعها لنقدها. قد ينمي هذا بقوة مصداقية ومشروعية الاختيارات المناهضة للرأسمالية. وعلى وجه الخصوص يمثل تعاون مختصي/ات العلوم دوليا مرتكزا هاما لتطوير النزعة الأممية.

10. تنظيم السكان المعنيين الذاتي

إن وسائل تفادي الكارثة القادمة متخلفة على نحو رهيب عن المتطلبات. لذا ستتكاثر كوارث بيئية "من صنع الإنسان"، لاسيما بفعل ظواهر جوية قصوى (فيضانات، أعاصير، الخ). يؤدي هذا إلى أوضاع اختلال وفوضى يستغلها المضاربون، وتُستعمل لأغراض سيطرة (سياسية، اقتصادية، جيواستراتيجية). وفي الآن ذاته، قد تكون هذه الأوضاع نفسها ملائمة لمبادرات بناء شبكات تضامن بديلة للوكالات الامبريالية، ومبادرات تنظيم ذاتي للدعم، ولاستقبال اللاجئين/ ات، وحتى إعادة الإعمار والحياة الاجتماعية إجمالا. تحظى عندئذ هذه المبادرات بمشروعية كبيرة لأنها تغدو حيوية في تلك الظروف وهي أشد فعالية من الدعم الدولي. والعامل الذاتي حاسم في تتجدد إمكانات من هذا النوع. ويمثل هذا المنظور جزءا لا يتجزأ من إستراتيجيتنا الاشتراكية البيئية بما هي إستراتيجية ثورية. وعلى نحو أعم، يسهم استمرار العجز الرأسمالي بوجه تطور أزمة البيئة في خلق وضع ملائم موضوعيا، سواء للهمجية أو للثورة.

11. الاشتراكية البيئية والنزعة الأممية

1.11. في خطة الاستعجال الاشتراكية البيئية، تندرج متطلبات إضفاء المحلية على الإنتاج والسيادة الغذائية في منظور تسيير ذاتي ونزعة أممية معارض جذريا للعولمة الرأسمالية وللتبادل الحر من جهة، وللنزعة الحمائية الرأسمالية وللسيادة الوطنية من جهة أخرى. ويجب، بالبلدان المتطورة خاصة، التزام أكبر حذر بوجه محاولات استيلاء اليمين المتطرف على قضية البيئة. إذ يسعى هذا الأخير إلى حرف المطالب البيئية نحو إجابات وطنية زائفة تخدم دوما الرأسمال وتمد جسرا نحو الموضوعات العنصرية، والكارهة للمسلمين والرجعية- التقليدية بوجه عام. وتمثل مطالب محلية الإنتاج والسيادة الغذائية إحدى الميادين المفضلة لهذه المحاولات. لذا يغدو حاسما تأطير تلك المطالب بعناية لتفادي كل استيلاء من ذلك القبيل.

2.11. نعارض ترحيل المقاولات نحو بلدان الأكلاف المنخفضة، ونؤيد محلية الإنتاج بوجه عام، لكننا لا نساند مطلب إعادة توطين المقاولات المُرَحّلَة. إذ أن فكرة إعادة التوطين تستتبع فقدان عمال/ات بلدان الأكلاف المنخفضة فرص عملهم/ن واستعادة عمال/ات البلدان الإمبريالية تلك الخاصة بهم. بدل توحيد أجراء/ ات مختلف البلدان بوجه مستغليهم، يضعهم هذا المطلب في تنافس، وينزع بالتالي سلاحهم بوجه متطلبات أرباب العمل المتعلقة بالتنافسية في الأسواق. وتندرج محلية الإنتاج في مشروع مغاير، منطلق من الحاجات البيئية والاجتماعية، لاسيما الحق في العمل وفي دخل للجميع، رجالا ونساء، وبالقرب من مكان الحياة. وكذلك، ليست السيادة الغذائية بنظرنا سيادة وطنية بل سيادة على صعيد ترابي كما تشكَّل هذا الصعيد تاريخيا من قبل التجمعات. لذا يجب على السيادة الغذائية أن تحترم تاريخ التجمعات... وندافع عن التضامن بين التجمعات الذي يتيح تدبير الموارد المشتركة وتبادلها على قاعدة تآزر وتكامل بدلا عن التنافس وفرط الاستغلال.

3.11. بوجه عام، تضفي صيغ "الحمائية اليسارية والمتضامنة" مصداقية على فكرة أن منافسة بلدان الأكلاف المنخفضة والتي لا تحمي البيئة هي السبب الحاسم لفقد فرص العمل الصناعية بالبلدان المتطورة. والحال أن السبب الرئيس لذلك الفقد هو ارتفاع إنتاجية العمل في سياق انحباس الحركة التاريخية لخفض وقت العمل بفعل تدهور ميزان القوى. إن "أنصار الحمائية اليسارية"، بتبنيهم رؤية بالية لاقتصاد عالمي قائم على تنافس البلدان، فيما الدور السائد تقوم به الشركات متعددة الجنسيات، يَحْرفون الانتباه من تناقض الرأسمال-العمل لصالح جبهة بين الطبقات للدفاع عن التنافسية.

تدعي "الحمائية اليسارية" أنها أممية، لكنها تطمس المنافسة المدمرة القائمة في صادرات منتجات زراعية منخفضة الأكلاف من البلدان المتطورة نحو بلدان الجنوب، وتجليات أخرى للسيطرة الامبريالية. وإن خطر الإصابة بعدوى عنصرية انطلاقا من مواقف سيادوية لذو مغزى. ففي البلدان الأكثر تقدما يجري انزلاق بسهولة من الدفاع عن فرص العمل بالحفاظ على تنافسية المقاولات ضد منافسة بلدان الأكلاف المنخفضة إلى الدفاع عن فرص العمل بمحاربة منافسة العمال بدون أوراق ثبوتية أو المرسلين من شركات أجنبية، لأن هؤلاء يمثلون "عالما ثالثا داخل البيت". هذا بالذات الفخ الذي يسعى اليمين المتطرف إلى أن يجر إليه الحركة العمالية وحركة الدفاع عن البيئة.

ليس ثمة طريق مختصر، ولا جبهة ممكنة بين الرأسماليين وقوة عملهم تحل معا مشكلي البطالة وتدمير البيئة. بدلا عن جبهة مع أرباب العمل، يجب على العمال تطوير حملات تضامن تتيح تحقيق الوحدة والقوة لهزم الأزمة.

4.11. بوجه حكومة اشتراكية بيئية تشرع فعلا في القطع مع المنطق الرأسمالي استنادا على تعبئة المستغَلين/ ات والمضطَهدين /ات، ندافع طبعا عن حق تلك الحكومة في حماية سياستها بتدابير من قبيل احتكار التجارة الخارجية، والرقابة على حركة الرساميل، الخ. لكن ليس المقصود في هذه الحالة حماية المقاولات الرأسمالية ضد المنافسة الدولية: الغاية بالعكس حماية السياسة المناهضة للرأسمالية مع دعوة مستغَلي /ات ومضطهَدي /ات بلدان أخرى إلى النضال من أجل امتداد هذا النجاح إلى بلدان أخرى، ضمن منظور أممي لإطاحة الرأسمالية العالمية. هذه السياسة نقيض "للنزعة الحمائية" التي تؤول في الأخير إلى إخضاع المطالب البيئية والاجتماعية لحاجات توطيد الرأسمالية الوطنية في السوق العالمية، أي في آخر المطاف... للتبادل الحر.

5.11. يمكن أن تبدأ الاشتراكية البيئية على صعيد وطني، لكن تحققها الكامل غير ممكن سوى على صعيد عالمي، لأن تدبير النظام الأرضي بعقلانية وحذر يتطلب تخطيطا ديمقراطيا عالميا. ويبرز العمل العلمي العالمي، الذي تقوم به هيئات مثل مجموعة الخبراء الحكوميين حول تطور المناخ GIEC والبرنامج الدولي للمحيط الحيوي والمحيط الأرضي IGBP، أن التخطيط الديمقراطي ممكن. فما بوسع العلماء القيام به على صعيدهم ممكن أيضا من قبل ممثلين منتخبين ديمقراطيا للحركات الاجتماعية، وتقوم به اليوم جزئيا منظمات مثل فيا كامبسينا ونقابات أخرى.

12. حالة الحركة

1.12- منذ عهد طويل كان السكان الأهليون المدافعين الأشد فعالية عن بيئة الكوكب وفضاءاتها البرية وأفضل حراس سلامتها وتنوعها الأحيائي. تعيش شعوب أهلية عديدة على أراضي غنية بالموارد، لأسباب منها أنها حافظت عليها طيلة أجيال. ما يجعلها أهداف مفضلة لدى الصناعات الاستخراجية وعمليات الاستحواذ على الأراضي. وتناضل ضد الاستعمار منذ ما يزيد عن 500 سنة وتواصل النضال ضد كل أشكال الاستعمار والعنصرية. وقد كانت الشعوب الأهلية بكندا وشمال الولايات المتحدة في طليعة النضال ضد بناء أنابيب استخراج الرمال الزفتية في آلبيرتا. وقد وقعت 50 منظمة أهلية في العام 1916 ميثاقا للاعتراض على ذلك، ومنها قبيلة السيو sioux Standing Rock المعترضة على أنبوب داكوتا في الشمال.

بعد هزيمة حركة المناخ بقمة كوبنهاغن (كوب 15)، استدعى مورااليس، رئيس بوليفيا، في أبريل/ نيسان 1916 إلى مؤتمر للشعوب حول تبدل المناخ وحقوق الأرض الأم في كوشابامبا في بوليفيا، بقصد إسماع صوت الشعوب، ومنها الشعوب الأهلية. حضر المؤتمر أكثر من 35 ألف شخص رغم ما سبب بركان في إيسلندا من اضطرابات عرقلت مشاركة آلاف الأشخاص.

يتطلب نضال الدفاع عن الكوكب وضد احتراره وضد تبدل المناخ أوسع تحالف ممكن لا يخرط قوى الحركات الأهلية والحركة العمالية وحسب، بل حتى الحركات الاجتماعية التي تعززت وتجذرت في السنوات الأخيرة وقامت بدور متنام، لاسيما في التعبئة من أجل المناخ. إن منظمات، من قبيل Plane Stupid, Take the Power وحركات Ende Gelände في ألمانيا خاضت حملات عمل مباشر هامة. وتمثل منظمة بيا كامبيسينا Via Campesina أحد أكبر الحركات الاجتماعية في العالم وتضم أكثر من 200 مليون مزارع صغير ومتوسط، وفلاحين بدون أرض، ونساء مزارعات، وشعوب أهلية، ومهاجرين/ات وعمال/ات زراعيين من 70 بلدا؛ وقد بات النضال من أجل زراعة إيكولوجية، وضد الصناعة الزراعية الرأسمالية، مركزيا أكثر فأكثر في أجندتها. وتطورت وتجذرت منظمات قديمة مثل أصدقاء الأرض والسلام الأخضر في السنوات الأخيرة، وتجذرت منظمات مثل Avaaz و38 Degrees، لا سيما عشية مؤتمر الأطراف حول المناخ في باريس، ولها مقدرة تعبئة مذهلة. وبوسع نضالات محلية، مثل النضال ضد مناجم الذهب في كاخاماركا في البيرو أو ضد مطار نوتر دام دي لاندر في فرنسا، أن توقف مشاريع مدمرة. تمثل كل هذه المقاومات، التي تسميها ناومي كلاين بلوكاديا Blockadia،

أهم مكونات النضال من أجل "تغيير النظام، وليس المناخ".

وأخيرا، يكتسي انخراط النقابات في النضال ضد تبدل المناخ أهمية حاسمة، رغم صعوبته في حقبة دفاعية. بيد أن أوجه التقدم كانت ثمرة مبادرات مثل الحملة من أجل مليون فرصة عمل خضراء في بريطانيا، التي حظيت بدعم معظم النقابات ومنظمة مؤتمر النقابات TUC. وعلى صعيد عالمي، تكتسي حملة كونفدرالية النقابات الدولية حول "الانتقال العادل" (انتقال عادل اجتماعيا من الوقود الأحفوري إلى فرص عمل خضراء) أهمية بالغة رغم أنها تجري في إطار إصلاحي- على غرار معظم الحملات والتحركات النقابية، مثل « Trade Unions for Energy Democracy » (نقابات من أجل ديمقراطية في مجال الطاقة)، و« Labour Network for Sustainability » (الشبكة النقابية من أجل التنمية المستدامة). وهذه المبادرات ذات صدقية بين النقابات لأنها تتناول مسألة فقد فرص العمل نتيجة انتقال إلى الطاقة الخضراء.

2.12 .صرحت الأممية الرابعة بانتسابها إلى الإشتراكية البيئية في مؤتمرها العالمي الأخير في 2010. وهي بذلك التيار العالمي اليساري الجذري الوحيد المقدم على الأمر. إنه قرار هام، بيد أنه خطوة أولى للبناء. وأشد أنصار هذه المبادرة تحمسا فروع البلدان الفقيرة بالجنوب الأكثر تضررا بالظواهر الجوية القصوى، والأقل إسهاما في نفث الكربون، والأكثر حرمانا في مجال العدالة المناخية. وقد كانت بعض تلك الفروع اشتراكية بيئية من قبل.

كان فرع الأممية الرابعة في ميندناو بالفلبين مثلا، وهي منطقة عرضة لأعاصير متزايدة التواتر والقوة، منخرطا منذ أمد طويل في الدفاع عن مجموعاتها السكانية ضد الظواهر الجوية القصوى. كما أنهم منخرطون في تطوير أساليب زراعية قائمة على السيادة الغذائية واستبعاد البذور المعدلة وراثيا للشركات متعددة الجنسية مثل مونسانتو. وبالعكس يستعملون بذورهم الخاصة وينتجون غذاء بيولوجيا للمجموعات المحلية.

بانغلاديش، أحد البلدان الأكثر هشاشة، أرضه قليلة الارتفاع، والأكثر عرضة في العالم لتغير المناخ، بات يعاني من ارتفاع مستوى البحر وارتفاع ملوحة مناطق واسعة بالبلد. منظمة الأممية الرابعة منخرطة بعمق في النضال ضد تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر. ومندمجة نضاليا في حركات فلاحين كبيرة، في النضال في الآن ذاته ضد تغير المناخ ومن أجل إعادة توزيع الأرض وفق نموذج حركة الفلاحين معدومي الأرض بالبرازيل. ويشارك مع بيا كامبيسينا ومنظمات أخرى في حملات من أجل السيادة

الغذائية وحقوق المنتجين الفلاحين ومن أجل إعادة توزيع الأراضي. وانخرطوا بقوة في تنظيم قوافل مناخية منذ العام 2011، تقوم بحملة في بانغلاديش برمتها وفي نيبال والهند ضد تغير المناخ واحترار الكوكب.

وفي باكستان، كان أيضا رفاق الأممية الرابعة في طليعة النضال ضد تغير المناخ. في 2010، غمرت فيضانات مدمرة خمس البلد وخلفت ملايين من البشر بلا ماوى. وقد تضرر 20 مليون شخص ومات 2000، وتضررت أو دمرت مساكن 12 مليون شخص. وضاع نصف مليون رأس من الماشية ودمرت 10 آلاف مدرسة.

وتعرض خمس رفاق للسجن بسبب الدفاع عن القرويين بعد انجراف تربة سد نهر هونزا Hunza في منطقة جيليت بالستان Gilgit-Baltistan في باكستان، مدمرا بيوتا ومسببا وفاة 19 شخصا. أدى انجراف التربة الى تشكل بحيرة طولها 23 كلم غمرت ثلاث قرى، مخلفا 500 شخص بلا مأوى و25 ألف محاصر. ولا يزال المعتقلون بالسجن اليوم بعد سبع سنوات وتتواصل الحملات من أجل إطلاق سراحهم. (2)

وفي البرازيل انخرط الرفاق في بناء حركة المناخ. ونظموا في العام 2015 في فوتاليزا Fortaleza أكبر مسيرة مناخية بالبرازيل، ومنذئذ تظاهروا في 2016 في إطار حملة 350's Break Free أمام أكبر محطة فحم برازيلية، وفي 2017 في مسيرة الماء. ويناضلون مع الشعوب الأهلية والجماعات السكانية المحلية والمجموعات البيئية في النزاعات حول الماء، لاسيما في القسم شبه القاحل من البلد. كما انخرط رفاق في الدفاع عن الأمازون ضد اتفاق تقليص نفث الغازات الناتج عن إتلاف الغابات.

وأسهمت فروع الأممية الرابعة في أمريكا اللاتينية في التعبئات حول قمة الشعوب في كوتشابامبا.

وينخرط رفاق الأممية الرابعة، في أوربا وأمريكا الشمالية، في التعبئات المناخية بنحو متزايد- حول قمة الكوب في كوبنهاغن وباريس أو حول نضالات محلية- ضد التشقيق (تقنية لاستخراج المحروقات) في بريطانيا، وضد الرمال الزفتية في الدولة الكندية أو ضد أنبوب Keystone في الولايات المتحدة وفي الدولة الكندية.

خاتمة: الاشتراكية البيئية والثورة

إن المنطق الرأسمالي العبثي واللاعقلاني القائم على التوسع والتراكم اللانهائيين، وكذا إنتاجويته المهووسة بالسعي إلى الربح بأي ثمن، مسؤولان عن وجود البشرية اليوم على شفا الهاوية: تدمير بيئي وترجح مناخي.

العبور من "التقدم المخرب" الرأسمالي إلى الاشتراكية البيئية سيرورة تاريخية، وتغيير ثوري دائم للمجتمع، وللطبيعة وللعقليات. ولا يفضي الانتقال إلى نمط إنتاج جديد ومجتمع مساواة وديمقراطية وحسب، بل أيضا إلى نمط حياة بديل، إلى حضارة جديدة تتجاوز سيادة المال وعادات الاستهلاك المصطنعة بالإعلان التجاري، ويتجاوز الإنتاج اللامحدود لسلع غير مفيدة. وكما قال ماركس يبدأ ملكوت الحرية بخفض العمل...

يجدر التأكيد أن هكذا سيرورة غير ممكنة دون تغيير ثوري للبنيات الاجتماعية والسياسية بفعل جماهيري لأغلبية السكان. إن تطور وعي اشتراكي، ونسواني، وبيئي، سيرورة عاملها الحاسم تجربة نضال جماعي تخوضها الشعوب ذاتها، من التغييرات المحلية والجزئية حتى التغيير الجذري للمجتمع.

إن حلم اشتراكية خضراء، أو شيوعية شمسية كما يسميها البعض، والنضال من أجلها، لا يستتبعان الامتناع عن النضال من أجل إصلاحات جزئية وملحة. ويجب أن نسعى، بدون أدنى وهم حول "الرأسمالية الخضراء"، إلى ربح وقت وفرض تدابير ملموسة ضد الكارثة الجارية على السلطات القائمة، بدءا بتقليص جذري لنفث غازات الاحتباس الحراري.

يمكن لهذه المطالب البيئية أن تحفز سيرورة تجذر، بشرط رفض حصر الأهداف وفق متطلبات السوق الرأسمالية أو "التنافسية".

إن كل نصر صغير، وكل تقدم جزئي، قد يفضي فورا إلى مطلب أرقى، إلى هدف جذري أكثر. إن معارك من هذا القبيل، حول مشاكل ملموسة، هامة. ليس فقط لأن انتصارات جزئية مرحب بها بحد ذاتها، بل أيضا لأنها تسهم في رفع الوعي البيئي والاشتراكي وتحفز الاستقلال والتسيير الذاتي من أسفل. وهذا الاستقلال والتسيير شرطان مسبقان ضروريان وحاسمان لتغيير جذري للعالم، أي ثوري، هو غير ممكن سوى بتحرر المستَغلين/ات والمضطَهدين/ات الذاتي: العمال والفلاحين والنساء والتجمعات الأهلية، وكذا الأشخاص المضطهدين/ ات بسبب عرقهم، أو دينهم، أو قوميتهم.

تحوز نخب النظام الحاكمة، المتمترسة داخل حصونها، قوة شديدة البأس على نحو لا يُصدق، فيما قوى المعارضة الجذرية صغيرة. بيد أن تطور هذه الأخيرة في حركة جماهيرية غير مسبوقة الأحجام هو الأمل الوحيد لوقف مجرى "النمو" الرأسمالي الكارثي وإبداع شكل حياة مرغوب، أكثر ثراء بالخصال الإنسانية، مجتمع جديد قائم على قيم الكرامة الإنسانية والتضامن والحرية واحترام "الأرض الأم".

· صادق مؤتمر الأممية الرابعة العالمي السابع عشر بـ 112 تفويض على هذا المقرر، وعارضه 1 وامتنع 2 عن التصويت

(1) لفظة تلخص تعبير «Not In My BackYard » (ما يعني "ليس في حديقتي")، المستعمل بنحو قدحي لوصف معارضة مقيمين لمشروع محلي ذي منفعة عامة يعتبرونه مضرا بهم ، أو لوصف المقيمين أنفسهم.

(2) لمزيد من العلومات راجع: Inprecor n° 587 d'octobre 2012, Inprecor n° 629/630 de juillet-août 2016 et Inprecor

اضطرابات اجتماعية ومقاومات وبدائل

كانت السنوات الأخيرة مطبوعة بموجات تعبئات اجتماعية وسياسية متباينة المصائر. في البلدان المغاربية والشرق الأوسط، اصطدمت موجات الربيع العربي، دون أن تستنفذ طاقتها، بتضافر قوى رجعية. وفي بلدان أمريكا اللاتينية، أدركنا بداية دورة جديدة بعد هزيمة الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي PSUV في انتخابات فنزويلا. وفي أوروبا، لم يحافظ ائتلاف سيريزا، بعد استسلام تسيبراس، على اتجاه الدينامية المنطلقة بانتخابه أو عبر التصويت الكثيف بـ"لا" في تموز/ يوليو عام 2015.

في العام 2008، كان إفلاس بنك ليمان براذرز بداية أزمة مالية عالمية كانت سبب أزمات ارتدادية عديدة، خاصة أزمة الديون السيادية في أوروبا. وأطلقت هذه الأزمة هجمات اجتماعية جديدة انضافت إلى الاضطرابات العميقة الناتجة منذ سنوات 1990 عن عمليات إعادة التنظيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد العام 1989 وبعد طور العولمة الرأسمالية الجديد.

يرمي هذا النص إلى تحليل مقتضب للتغيرات الاجتماعية الجارية في هذا السياق وفي الآن ذاته لمقدرات نضالات المُستغَلين/ات والمضطهَدين/ات وتجاربهم، وكذا لتطورات الحركات الاجتماعية والنقابية والسياسية المقاومة والمناضلة ضد الهجمات الرأسمالية.

والمسألة الذي نواجه هي واقع موازين القوى بين الطبقات على نطاق عالمي. وهذا يفترض تحليل ما يلي:

. الواقع الاجتماعي للطبقة العاملة وغيرها من الطبقات المستغَلة الذي شهد تغيرات كثيرة منذ زهاء ثلاثين سنة، مع العولمة وإعادة الدمج الإجمالية لروسيا والصين في نظام اقتصادي رأسمالي عالمي؛

. القوة المنظمة للحركة العمالية وللحركات الاجتماعية المناضلة ضد الاستغلال وصنوف الاضطهاد في مجملها، تلك القوة شهدت تحولات كثيرة على مستويات مختلفة. إن تفكك الاتحاد السوفياتي ونهاية تنافس الاتحاد السوفياتي والصين حول الهيمنة "الاشتراكية" على الحركات المقاومة للإمبريالية غيرا إلى حد كبير الجغرافية السياسية

في ما كنا نسميه "قطاعات الثورة العالمية الثلاث". لكن كيف صارت القوة الفعلية لكل حركة من حركات النضال المنظِمة للمستغَلين/ات والمضطهَدين/ات في مختلف هذه القطاعات؟

. ميادين التجذر الجديدة منذ عقدين من الزمن، لاسيما ضمن الأجيال الشابة. ورغم أن الحركة المناضلة من أجل عولمة مغايرة أضعف مما كانت بداية القرن، تظل مسألة العدالة الاجتماعية وضرورة محاربة سلطة البنوك، والمجموعات الكبرى والمؤسسات الدولية، عامل تجذر قوي. وثمة علاقة جلية بين العدالة الاجتماعية وفرصة عمل ثابت للعمال/ات، وحق الفلاحين في العمل في أراضيهم وبين مسائل البيئة. ويمكن أيضا أن نرى، خاصة فيما يتعلق بالتغيرات المناخية والمشاريع الكبرى غير النافعة، السعي إلى رقابة ديمقراطية على القرارات الكبرى وضد النظام المهني للسلطة المقترن بكتلة ساسة منفلتين من كل تحكم. كما يشكل التوق التحرري إلى العيش دون عنف، ودون فرض قوانين جائرة، حافزا قويا لتعبئات الحركة النسوانية وحركة المثليات/ات ومزدوجي/ات التوجه الجنسي والمتحولين/ات جنسيا [1] LGBT+. كذلك شأن النضالات المناهضة لصنوف الميز والعنف العنصري من أجل التخلص النهائي من إرث مجتمعات الاستعمار والرق. وأخيرا يمكن أيضا معاينة سلطة وسائل الاتصال الجديدة، خاصة الشبكات الاجتماعية كوسيلة لتنظيم التظاهرات ونشر المعلومات والتعبئة في جميع أنحاء العالم.

. مقدرة إضفاء تماسك سياسي على المعركة، فضلا عن متطلبات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية هذه، وعلى دمجها في نضال شامل ضد النظام في وضع انتفاء "حركة عمالية عالمية". إن رفض عواقب السياسات الرأسمالية لا يفضي، على نحو آلي، إلى وعي معاد للرأسمالية. ولا تخلق الهوية الاجتماعية العمالية بحد ذاتها هوية طبقية. أي مقدرة ثمة على إدراج هذه النضالات في برنامج سياسي استراتيجي لإعادة نظر جذرية في المجتمع الرأسمالي وفي ما خلق أو أعاد هيكلته من صنوف اضطهاد؟ في هذا الإطار، ما النتائج الممكن استخلاصها من حركة العولمة البديلة ومن مختلف الشبكات العالمية الساعية في هذا القطاع أو ذاك إلى تنسيق النضالات؟ وأخيرا ما هي قوة واتجاه التيارات السياسية لجبهات النضال هذه، سواء اعتبرت نفسها ديمقراطية أو معادية للرأسمالية أو ثورية، على النطاق الوطني والإقليمي والعالمي؟

I . عناصر تحليل

1/ ما هو تطور وضع الطبقة العاملة والمستغَلين/ ات على المستوى العالمي؟

ينبغي تسجيل ظواهر هامة عديدة. لقد سرّعت العولمة حركة نمو صناعي واقتصادي في بلدان عديدة (الهند والصين وتركيا والمكسيك...)، وهي ظاهرة من اللازم منطقيا أن تستمر وتتنوع.

تنتج عن هذا ظاهرتان هامتان في البلدان المسماة " بازغة": التركز الحضري وتزايد عدد الأجراء بنسبة أسرع من ارتفاع عدد السكان (75% ما بين عام 1992 وعام 2012 فيما تزايد عدد السكان بنسبة 30%). يطابق هذا بجلاء تطور مراكز إنماء اقتصادي جديدة. وتمثلت خاصية أخرى هامة في النمو النسبي لقطاع الخدمات قياسا بقطاع الإنتاج، وكذا بلترة أشكال عمل مأجور عديدة كانت تعتبر سابقا مؤهلة، مثل التعليم أو الصحة، ما استتبع تنامي انخراط هذه المجموعات في تعبئات اجتماعية ضد وتيرات العمل، وتجميد الأجور وعمليات الخصخصة وهجمات أخرى.

لكن يلزم ألا يغيب عن النظر كون معظم السكان النشيطين في هذه البلدان ذاتها هم إجمالا عمال/ ات في وضع هش حسب معايير منظمة العمل الدولية (عمال داخل نطاق الأسرة دون أجر أو عاملون لحسابهم الخاص)، وهذه نسبة متنامية منذ عام 2008، ما يمثل إذا ميلا معاكسا. كما تسجل منظمة العمل الدولية منذ عام 2008 وتتوقع ارتفاعا مطردا لنسبة البطالة في السنوات الخمس المقبلة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وعاقبة كل ذلك واضحة: يدفع التمدن الكبير- حيث يميل طبعا وضع السكان القرويين، الذين باتوا أقلية مع التدمير الموازي للأنسجة الاجتماعية (مع إلغاء خدمات اجتماعية ومدارس في المناطق القروية والتركز في المتروبولات الضخمة)- نحو تدهور ظروف الحياة، رغم استمرار شبكات التضامن الفلاحية.

نحن إذن إزاء تزايد الطبقة العاملة عدديا، لكن بخصائص اجمالية مختلفة فيما يخص التطور الشامل للمجتمعات حيث يحدث هذا التطور.

في "البلدان الصناعية القديمة"، ترافق تطور البروليتاريا، بوجه أعم، مع نضالات نقابية وسياسية ضد البرجوازية في إطارات وطنية، وكذا، مهما كان عنف النضالات الطبقية في القرن العشرين، مع انتزاع حقوق اجتماعية في إطار الدول، مبلورا موازين قوى بين الطبقات. لم يكن الاعتراف بحقوق البروليتاريا الجماعية مرتبطا بعقد

العمل في المقاولة وحسب، بل أيضا بالحقوق الاجتماعية الجماعية في إطار المجتمع المدني، إذ تنازلت البرجوازيات باستعمال قسم من الأرباح الرأسمالية لتمويل أنظمة مساهمة وإعادة توزيع ضريبية شُيدت عليها معظم المجتمعات الصناعية في القرن العشرين. تجسد هذا في مساومات اجتماعية، وتطور "الدولة الاجتماعية"، مرتبطة بأنظمة ايديولوجية موروثة عن الفلسفة الوضعية والمسيحية الاجتماعية. كانت هذه الإيديولوجيات وهذه المساومات أيضا ردا لا غنى عنه بوجه تطور بالغ للتيارات الماركسية والاشتراكية. لم يعد كل هذا قائما حاليا ولا يجري التطور الصناعي في البلدان المسماة بازغة إطلاقا في نفس السياق. على سبيل المثال، فيما يتعلق بصناعة إنتاج السيارات "المنتقلة إلى الشرق" نرى ما يلي: بغض النظر عن المكسيك والأرجنتين والبرازيل، فإن مناطق التطور الكبرى هي أوروبا الشرقية وتركيا وإيران وباكستان والهند والصين. في هذه الحالات، فإن خطوط الإنتاج والمؤهلات هي نفسها كما هو الحال في البلدان الصناعية القديمة، لكن الحقوق الاجتماعية وقانون العمل مختلفة تماما. ويمكن وضع جداول مماثلة في قطاعات صناعية أخرى عديدة. في مجالات التنمية الصناعية تلك، لم تعد مساومات القرن الماضي الاجتماعية قائمة. وفي البلدان الصناعية القديمة، باتت تلك المساومات ذاتها موضوع مراجعة بفعل سياسات التقشف الليبرالي. وبجانب ذلك، هناك أوضاع شبه عبودية، خاصة بالنسبة للعمال المهاجرين، حيث تفلت مصانع سرية من كل تشريع.

2/ تطور معدل الاستغلال أيضا على المستوى العالمي

إن للتغيرات الاقتصادية في السنوات الأخيرة عواقب مختلفة... لم تشهد الأجور ركودا في البلدان المصنعة القديمة وحسب، بل شهدت السنوات الأخيرة أيضا زيادة في مكاسب الإنتاجية على حساب الأجور، ما فاقم الميل العام، المعروف منذ سنوات 1980، المتمثل في خسائر كتلة الأجور لصالح الرأسمال. كما كانت عقود العمل الهش، وانتهاكات تشريعات العمل، في البلدان المصنعة القديمة، أحد العناصر الرئيسة لمكاسب الإنتاجية هذه (عقود صفر ساعة عمل في بريطانيا [2]، وعقود عمل Jobs Act في إيطاليا، ووظائف صُغيّرة في ألمانيا minijobs...). يستهدف صعود فرص العمل الهشة وتدهور ظروف العمل هذا الشباب ذوي العلاقات الضعيفة مع سوق العمل، ويستعمل رافعة لإستراتيجية عامة للتغيير الإجمالي لسوق العمل انطلاقا من أضعف

نقطة في الطبقة العاملة.

رغم كبح الإنتاج في عام 2008، في معظم مناطق الإنتاج الجديدة، حصل الأجراء على زيادات فعلية في الأجور، لا سيما في الصين. ورغم طابع الإضرابات الاقتصادي على صعيد المقاولة، كانت تأثيراتها ملموسة.

تُلاحظ في هذا السياق تجليات ما سمي "تأنيث" سوق العمل والفقر. ويُمكن فهم الأمر بطريقتين: من جهة، أن الشروط التي كانت مميزة للتشغيل الشكلي للنساء تتعمم على مجمل قوة العمل: عدم استقرار العمل وهشاشته، عقود مرنة، أجور أدنى من اللازم لأداء قفة حاجات أسرة. ومن جهة أخرى، يشرح هذا أيضا تكاثر عروض عمل للنساء خاصة فرص العمل التي يتواصل تأنيثها، مثل عمل العلاجات والرعاية. ويوم العمل مزدوج بالنسبة للنساء اللائي يقمن بمهام العمال المنزلي غير المؤدى عنها.

هكذا تستمر عناصر التوتر الاجتماعي في سوق العمل في كل من البلدان "البازغة" وفي الاقتصادات القديمة، إما بفعل ضغط بطالة متنام، وإما بتدهور خفي لظروف العمل ولأنظمة الحماية الاجتماعية. يعيش زهاء نصف عمال العالم خارج نظام العمل المأجور، في حالة هشاشة فائقة. وينحو الاتجاه صوب تعميم عقود العمل الهشة وتشريعات مقلصة إلى أدنى حد للحمايات القانونية من التسريحات. وتفاقم هذه التطورات المرونة ومقدرة الرأسماليين على أقصى تكييف لساعات العمل ولعدد الأجراء وفق الحاجات اليومية. ويترافق ذلك مع تنظيم لوجستي لسلاسل انتاج وتوزيع يتيح أقصى تقليص تلك التكاليف بلجوء إلى عدد لا يحصى من مقاولات من باطن. وتتيح معاهدات جديدة كثيرة للشركات الكبيرة الإفلات من التشريعات الوطنية، منها على سبيل المثال شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي TTIP، واتفاقية تجارة الخدمات TISA، الخ. وتنهي قوانين جديدة، كل شهر، في الاتحاد الأوروبي، قوانين وطنية قديمة. وثمة في الواقع، على صعيد عالمي، سلطتان هرميتان: سلطة الدول وسلطة المقاولات، والثانية متزايدة القوة فيما يتعلق بتنظيم التجارة وعقود العمل.

انتقلت أزمة الديون في العقد الأخير من بلدان الجنوب نحو البلدان الرأسمالية المتقدمة: أزمة ديون الأسر في بلدان عديدة (الولايات المتحدة الأمريكية والهند...)، وأزمة الديون السيادية في أوروبا. وتؤدي هذه الأزمات إلى تسريع الهجمات الاجتماعية، والهشاشة وأوضاع البؤس الاجتماعي، وأيضا إلى تعجيل ضرورات الافتحاص، ورقابة السكان لإيقاف هذه السياسات. ويشير مفهوم تأنيث الفقر إلى أن النساء هن أيضا

من يصبح "الهدف" المفضل لهذا الطراز من السياسة. يجري حفزهن بما هن أمهات، مع متطلبات مسؤولية يلزمهن اتباعها لتطبيق تلك السياسات، ويجري إشراكهن في تبنيك bancarisation توفيراتهن وتمييلها financiarisation.

تضعف كل هذه التغيرات مقدرات التنظيم الجماعي وهيكلة متحدات المقاومة في الأمد الطويل. وتحفز في الآن ذاته ضرورات المقاومة وديناميات التنظيم الذاتي. ويفرض ذلك في الوقت نفسه تطوير التنظيمات الاجتماعية الترابية القادرة على تجميع العمال/ ات المعزولين/ ات أو المتنقلين/ ات، بتجاوز إطار المقاولات.

كما أن سيرورات التأنيث المشار إليها، وكذا إضعاف بعض الهويات التي كانت مُجمِّعة، مثل الهوية النقابية، يفسران بزوغ فاعلين اجتماعيين "جدد" مع دور قيادي غير مسبوق، مثل النساء، وكذا ببلدان عديدة المثليين/ات LGBT+.

3/ هجمات على كل الصعد ضد السكان الفلاحين

رغم تناقص عدد السكان الفلاحين المستمر، تشغل الزراعة 1.3 مليار رجل وامرأة، أي نسبة 40% من السكان النشيطين. ويشكل الفلاحون دوما معظم السكان النشيطين في أفريقيا وآسيا. وقد واجه الفلاحون، منذ عقدين، في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، استراتيجيات "عمليات تحديث محافظة" زعزعت بعمق البنيات الفلاحية سعيا إلى تكييفها مع العولمة الرأسمالية. وثمة أخطار عديدة تهدد الفلاحين، وتهدد أبعد من ذلك الأنظمة الغذائية والتوازنات البيئية، وهي: الصعود القوي للصناعة الزراعية، والاستيلاء على الأراضي، وانتشار الزراعات الأحادية الموجهة للتصدير على حساب زراعات معاشية، وضغوطات على الموارد الطبيعية.

إن الاستيلاء على الأراضي ظاهرة عالمية، تشنها نخب محلية، ووطنية وعابرة للقوميات وكذلك مستثمرون ومضاربون، بتواطؤ من الحكومات والسلطات المحلية. وتفضي إلى تركز الملكية العقارية والموارد الطبيعية بين أيدي صناديق الاستثمار الكبرى، ومالكي المزارع والمقاولات الكبيرة العاملة في صناعة منتجات الغابات ومحطات الطاقة الكهرَومائية والمناجم. وتسببها أيضا الصناعة السياحية والعقارية، والسلطات المشرفة على إدارة البنيات التحتية المينائية والصناعية.

أدى تركز الملكية هذا إلى طرد سكان محليين من أراضيهم وتهجيرهم قسرا- وفي المقام الأول الفلاحات والفلاحين. ويؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان وخاصة حقوق النساء.

أصبحت المؤسسات المالية، مثل البنوك وصناديق التقاعد وغيرها من صناديق الاستثمار، محركات قوية لسلب الأراضي. وفي الوقت نفسه، تشن حروب طاحنة في الوقت الراهن للتحكم بالثروات الطبيعية.

وتقترن عمليات الاستيلاء على الأراضي مع تنامي تحكم المقاولات الخاصة في الزراعة والتغذية عبرتعزيزالتحكم بالموارد مثل الأرض والماء والبذور وغيرها من الموارد الطبيعية. وفي السباق من أجل الربح هذا، يعزز القطاع الخاص تحكمه بأنظمة الانتاج الغذائي، ويحتكر الموارد ويكتسب مركزا مهيمنا في سيرورة اتخاذ القرار.

إن الفلاحات والفلاحين، ومعدومي الأرض والشعوب الأصلية، وبوجه أخص النساء والشباب، والعمال الزراعيين في أوضاع هشة، مجردون من مصادر عيشهم. كما تدمر هذه الممارسات البيئة. طُردت الشعوب الأصلية والأقليات الاثنية من أراضيها، غالبا باستعمال القوة، وهذا يزيد تفاقم وضعها الهش، ويلقي بها في بعض الحالات إلى العبودية.

وتخوض حركات الفلاحين تعبئات في جميع القارات. تكاثرت هذه المقاومات في العقدين الأخيرين محورها السيادة الغذائية. إضافة إلى ذلك، يوجد هؤلاء السكان الفلاحون في قلب كل الأزمات التي تعصف بالعالم الحالي: أزمة اقتصادية وعواقب الديون العامة والخاصة، وأزمة غذائية، وتغيرات مناخية مسببة للهجرة، وانتهاك حقوق النساء والأقليات. زادت حكومات بلدان الجنوب، في السنوات الأخيرة، تحت ضغط سداد الديون، حدة سياسات تصدير زراعي واستخراج موارد عرضت السكان الفلاحين لعواقبها، بسبب الأضرار البيئية واستيلاء تروستات صناعة الأغذية على الأراضي.

4/ ما عواقب التزايد الكبير لظواهر الهجرة؟

باتت مناطق عديدة بالعالم مواقع نزوح سكان كبيرة. 250 مليون مهاجر دولي، و750 مليون مهاجر داخلي (مهَجَّر...). وغالبا ما تنتج عمليات النزوح هذه عن تغيرات اقتصادية هيكلية، وعن فوارق شاسعة بين المناطق: هكذا تجتذب جنوب أفريقيا وأنغولا مهاجري البلدان المتاخمة، تماما كما الأرجنتين وفنزويلا في أمريكا اللاتينية

وأستراليا واليابان في شرق آسيا وفي جنوب شرقها. وتجتذب دول الخليج عددا كبيرا من المهاجرين القادمين من منطقة القرن الأفريقي ومن تركيا وشبه القارة الهندية والفلبين. يعيش زهاء 20% من سكان الفلبين النشيطين ويشتغلون في الخارج، نسبة 50% منهم في الشرق الأوسط، معظمهم نساء. تجري نسبة ثلثي حركات الهجرة العالمية بين بلدان ذات مستوى تنمية مماثل وتتجه نسبة الثلث نحو الولايات المتحدة الأمريكية (المكسيك) وأوروبا قادمة أساسا من إمبراطوريتها الاستعمارية سابقا. لكن تنضاف أيضا إلى هذه الظواهر الدائمة حركات نزوح ناجمة عن الحروب، لاسيما في سوريا والعراق وإرتيريا وأفغانستان، وكذا عن التغيرات المناخية.

تؤدي هجرة النساء، في السياق الراهن لأزمة العولمة الرأسمالية للاقتصاد، إلى تعميق وزيادة ظروف الاضطهاد وتولد آثار عديدة وأوجه استغلال للنساء كثيرة. يعكس السياق الذي تجري فيه الهجرة الإفقار الاقصى وفقد قطاعات كبيرة من سكان العالم حقوقهم. تهاجر النساء بسبب الحاجة إلى ظروف حياة أفضل لهن ولأسرهن، وبسبب نقص فرص مهنية في بلدانهن الأصلية. كما يهاجرن بفعل أشكال الاضطهاد السياسي وما يهدد حياتهن في سياق الحرب.

وفي جانب آخر، نجد نساء وأسرهن في تدفق اللاجئين الفارين من بلدانهم الأصلية بدفع من الحرب والعنف نحو أوربا، مثل ما في سوريا ومناطق أخرى بالشرق الأوسط. وتجرى مآسي على طرق ولوج أوربا، وعلى السواحل أو بعبور البحر المتوسط، وكذا في بلدان أوربا الشرقية او البلقان مع المهاجرين الساعين إلى بلوغ ألمانيا أو بلدان أخرى. تواجه النساء في هذا السياق أشكال ميز جندرية والعنصرية والاستغلال.

وللهجرة أيضا وجه آخر مع المتاجرة بالنساء في ما يبلغن من بلدان، مثل انجلترا، والدنمارك، وهولندا وغيرها. وتواجه النساء في البلدان حيث الجريمة المنظمة وكارتيلات المخدرات قوية، مختلف المخاطر مثل الاحتجاز والاختطاف لدمجهن في شبكات الدعارة العالمية أو تجارة النساء. وفي حالات أخرى عبر تلاعبات بالغة التعقيد مثل "التجنيد العاشق" الذي تتورط فيه أسر كاملة لمتاجرين بالنساء. كما تمثل عمليات الخداع أو وعود بالعمل فخا لنقل النساء إلى بلدان أخرى حيث يجبرن على الدعارة. يوجد في بعض الأماكن صلة بين الهجرة وتجارة السياحة الجنسية.

وتستعمل سياسيا حملات كره الاجانب لتقديم المهاجرين كاعداء، حتى للطبقة العاملة. تلك كانت حالة البريكسيت في بريطانيا أو ترامب بالولايات المتحدة الأمريكية. وفي بلدان

مثل الدنمارك تطورت حملات كره للأجانب تستعمل خطابة "نسوانية وطنية" تدعي أن الهجرة تنسف حقوق النساء المولودات في بلدان الوصول. والخطاب "النسواني الوطني" قريب جدا من "المثلية الوطنية" التي يقدم فيه اليمين الكاره للأجانب فكرة تهديد الهجرة لحقوق المثليين/آت ومتحولي/آت ومزدوجي/آت الجنس (م.م.م).

موازاة لذلك، نجد التعبير الآخر عن المشكل المتعلق بالهجرة من النمط الاقتصادي حيث تجد ظروف الفقر والتفاوت وغياب فرص العمل أصلها في العواقب الكارثية للنيوليبرالية التي تدفع ملايين الاشخاص إلى مغادرة بلدانهم بحثا عن العمل. يعني هذا بوجه خاص الشباب وتحدي تحقيق مشاركتهم في منظمات اجتماعية وفي النقابات.

في حالة الفلبين، مثلا، ثمة 10 مليون شخص خارج البلد يعملون في أماكن بعيدة كالمملكة السعودية، أوبالشرق الاوسط بوجه عام. وتمثل تحويلات عمال/ ات الفلبين من الخارج إلى أسرهم قسما أساسيا من مداخيل العملة الصعبة. وفي هذه الحالة تمثل النساء المصدر الرئيس لهذه المداخيل، إذ تُفترض سهولة ايجادهن عملا، وحتى باعتبار كونهن خاضعات غالبا للمتاجرة وللدعارة، وجلي أن للأمر عواقب خطيرة على النسيج الاسري، ويؤدي إلى قطيعات.

نجد، بأنحاء متباينة، بمختلف مناطق العالم حيث تتجلى اشكال اضطهاد المهاجرين واستغلالهم هاته، لا سيما النساء، أشكال استعباد في العمل، واحتجازومتاجرة بقصد الدعارة.

فيما يخص موجة التنقلات والهجرة بأمريكا اللاتينية، تتمثل إحدى الحالات الأكثر مأساوية، وفي الآن ذاته إحدى أمثلة مختلف تجارب المقاومة، في المكسيك. هذا البلد معبرلازم لمئات آلاف المهاجرين، ليس المكسيكيين وحسب، بل أيضا من أمريكا الوسطى ومناطق أبعد كأفريقيا، صوب الولايات المتحدة الأمريكية. يسعى المهاجرون إلى فرص عمل أو ملاذ (للهاربين من العنف في أمريكا الوسطى)، ويحاولون عبور الحدود المشتركة على امتداد ألف كيلومتربين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية. هذا ما جعل حملة دونالد ترامب الغوغائية ضد عمال المكسيك المتهمين بسرقة فرص العمل في المصانع الأمريكية مركزة على بناء جدار على طول تلك الحدود (المقصود في الواقع استكمال بنائه).

وتنضاف الآن إلى الوضع الحرج للهجرة نحو الولايات المتحدة الأمريكية خطر سياسة ترامب العنصرية والكارهة للأجانب التي تنوي طرد زهاء 3 مليون عامل مكسيكي في الامد القريب. إبان حكومة أوباما، تم بالضبط طرد 3 ملايين عامل مكسيكي. ويتمثل المشكل الراهن في إرادة ترامب نفي هذا العدد من الأشخاص في سنة واحدة. وسيكون ذلك مفجر أزمة اجتماعية ذات عواقب غير متوقعة في المكسيك، سوف تنضاف إلى أزمة حقوق الانسان وإلى الأزمة السياسية. وفضلا عن عمليات الترحيل، ستتعرض تحويلات الأموال من العمال المكسيكيين إلى ذويهم بالبلد لتقليصات. وتمثل تلك التحويلات ثاني مصدر عملة صعبة بالبلد بعد صادرات السيارات (تقوم بها مقاولات يريد ترامب إعادة توطينها بالولايات المتحدة الأمريكية)، لكنها أهم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياحة وصادرات البترول. وتوجد المكسيك في المرتبة الرابعة بين البلدان المستقبلة لهذا النوع من المداخيل، بعد الصين والهند والفلبين.

و تكتسي عواقب هذه السياسات دلالة خاصة فيما يخص النساء. وستؤدي القوانين التي يريد ترامب فرضها، مثل الغاء "المدن الملاذات" (حيث لا يُرخص للشرطة مراقبة وثائق هجرة الاشخاص الذي ارتكبوا مخالفات طفيفة، مثل مخالفات السير)، إلى تحطيم أسر أثناء عمليات الترحيل... يحصل أطفال امرأة بلا أوراق ثبوتية بالولايات المتحدة الأمريكية على الجنسية الامريكية. وبوسع المرأة أيضا الحصول عليها حاليا بعد عملية مديدة ومحفوفة بالمخاطر ومكلفة. تؤدي المقتضيات القانونية الجديدة إلى تدمير الأسر، إذ يُنزع منها الأطفال وتُرحل النساء الى المكسيك. وتروم إحدى المقتضيات القانونية التي يدفع بها ترامب معاقبة كل مهاجر "غير شرعي" يُعتقل في محاولة دخول جديدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بعد طرد سابق منها، بعشر سنوات سجنا. لكن المكسيك، فضلا عن كونه جسرا نحو الولايات المتحدة، قد يكون نقطة وصول لمهاجري بلدان أخرى. بفعل التقييدات الجارية في الولايات المتحدة الأمريكية، يوجد آلاف المهاجرين محبوسين في المكسيك، خاصة المدن الحدودية مثل تيخوانا ونويبو لاريدو. قام أوباما ساعات قبل مغادرة الحكومة بإلغاء المقتضى القانوني المعروف باسم "الأجل الجافة" الذي كان يمنح كل كوبي بلغ أرض الولايات المتحدة بطريق برية، وليس بحرية، حق اللجوء بأثر فوري. وفي فبراير/شباط 2017 طالب آلاف الكوبيين بإمكان الالتحاق بالولايات المتحدة عبر نويبو لاريدو. لم يكن لهؤلاء الكوبيين، هم أيضا، أي حق في المكسيك.

ظهر وضع مماثل في تيخوانا حيث الحدود مسدودة بوجه آلاف الهايتيين والأفارقة الذين دفعوا مبالغ مالية طائلة لمهربين بقصد ايصالهم من بلدانهم إلى الولايات المتحدة. ويوجد بين هؤلاء الهايتيين أسر كاملة، وكذا العديد من الاشخاص ذوي مستويات تأهيل عالية.

تضاف الآن إلى الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي يمثلها آلاف المهاجرين المحبوسين، بلا عمل وبلا حقوق، العنصرية بين سكان المكسيك ضد الهايتيين والأفارقة بتهمة الإجرام. إن كان المكسيكيون يشتكون من المعاملة السيئة للمهاجرين بالولايات المتحدة، فإن المعاملة ذاتها تطبق على المهاجرين في الطريق نحو الولايات المتحدة.

ويضاف حاليا إلى العنصرية التي تسلبهم وتستغلهم أفعال كارتيلات المخدرات، التي تهاجم، بدعم متكرر من السلطات المكسيكية، حافلات المهاجرين من أمريكا الوسطى، كما في سان فرناندو وتاماوليباس. وفضلا عن السرقات والاغتيالات التي يتعرض لها قسم منهم، يجري تجنيد آخرين للعمل في ظروف قريبة من الاستعباد أو كقتلة مأجورين. أما النساء فيُخضعن للدعارة التي تشكل قسما من الانشطة الاقتصادية للكارتيلات أو في خدمة المهربين.

كما يتجلى الميل إلى طرد اليد العاملة، الناتج عن العولمة الرأسمالية، في ارتفاع هجرة النساء والاطفال في وضع خطر (وكذا ارتفاع عدد الاطفال المسافرين بالمفرد حتى الولايات المتحدة). كانت النساء يمثلن، حسب أرقام رسمية، نسبة 44.7% من المهاجرين في حقبة 2004- 2007 و47.5% في حقبة 2013- 2015. كما تفوق نسبة البطالة بين النساء المهاجرات نظيرها بين المهاجرين الذكور. وتشهد هجرة نساء المكسيك ارتفاعا منذ سنوات 1960 حتى الآن. وفي 2012، بلغ عدد النساء القاطنات في الولايات المتحدة 5.5 مليون، أي نسبة 46% من سكان المكسيك المقيمين بهذا البلد. وكانت ظروف دمجهن المهني وتشغيلهن مطابقة للأدوار المسندة تقليديا للنوع الاجتماعي.

تشير منظمات متنوعة إلى تعميم التعديات على النساء المهاجرات وإلى أن الاغتصابات باتت مشهدا. تؤدي الادوار والسلوكات النمطية المسندة للنساء إلى جعلهن أكثر تأثرا ويعرضهن ليصبحن ضحايا العنف الجنسي والاختطافات والمتاجرة والدعارة والاغتصاب والفصل عن أسرهن (يسافر الكثير منهن مع أطفال)، والاعتقالات التعسفية، والأمراض والحوادث والقتل. وغالبا ما يتحملن عبء أطفال يهاجرون

معهن، ما يجعلهن هدفا مزدوجا. وبالنظر لوضعهن بلا أوراق ثبوتية، تتراكم مصاعب الحصول على فرصة عمل، وعلى سكن ومداخيل، أو الإفادة من الخدمات الاجتماعية لهن ولأطفالهن.

طبعا بات تسارع ظواهر الهجرة هذا مسألة سياسية هامة وظاهرة اجتماعية دائمة. ولدى البلدان المصنعة إمكانات واسعة لاستقبال المهاجرين الراغبين في دخولها، لكن هؤلاء يصبحون رهان حملات كره أجانب في بلدان عديدة، في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وأوروبا وجنوب أفريقيا... ويتمثل التحدي المزدوج المطروح على الحركة العمالية في النضال في الآن ذاته ضد هكذا كره أجانب وفي المساعدة على استقبال هؤلاء العمال/ات المهاجرين/ات، الذين [اللواتي] عززوا و[عززن] حديثا الطبقة العاملة في بلدان قديمة عديدة. وما يمثل تحديا لإمكان تنظيم هؤلاء العمال/ات في النقابات. وتشغل بعض بلدان الخليج أو حتى إسرائيل، على نطاق واسع، مهاجرين/ات في حالة شبه عبودية، من أجل تطوير النشاط الصناعي.

5/ تأثير الأزمة البيئية

إننا نواجه كوارث بيئية على نطاق غير مسبوق، مع تغيرات مناخية من صنع الإنسان كأخطر خاصية.

يجعل التصحر والملوحة والفيضانات مناطق كبيرة من العالم غير صالحة لحياة الإنسان أو للزراعات الغذائية. وتخلق الفوضى المناخية أحداثا مناخية قصوى تؤدي فيها الخسائر في الأرواح، وعمليات تدمير المساكن والبنيات التحتية، إلى الموت والبؤس وإفقار مدقع لملايين البشر.

في مناطق عديدة من العالم، تميزت العقود الأخيرة أيضا ببروز حركات سكان أثارتها التغيرات المناخية وغيرها من أوجه الأزمة البيئية. وستكتسي حركات السكان تلك أهمية مطردة فيما يخص سكانا من بين الأفقر في العالم. كان إحدى عواقب المشاريع الرأسمالية (كالسدود العملاقة مثلا) والإصرار على تطبيق أشد لطرق قصوى لاستخراج الوقود الأحفوري، في مناطق كثيرة من العالم، هجوما جديدا على مجتمعات محلية بأكملها: ففي الفلبين وكندا ومنطقة الأمازون، تعتدي خطط تحويل مناطق بأكملها على شعوب غالبا ما تنتمي إلى الأمم الأولى وإلى غيرها من مجموعات باتت تعاني من

أشكال ميز. وتتشكل في هذه المناطق جبهات تنظيم ذاتي شعبي ويخاض نضال ضد الكوارث المناخية وضد المشاريع المدمرة.

وتتمثل خلاصة النتائج العامة في عالم يشهد تغيرات قوية في مناطق عديدة، مع تطور للعمل المأجور مفض إلى اضطرابات اجتماعية كبيرة. ويحدث هذا في حقبة حيث لا يجري التطور الاقتصادي في إطار تطوير الدول لبنيات وخدمات قادرة على ضمان ظروف معيشية أفضل. الواقع عكس هذا بالضبط في معظم الحالات، ويفضي بطرق مختلفة تدهور في الظروف المعيشية اليومية، متفاقم في مناطق كثيرة بسبب أوضاع حرب والتغيرات المناخية. وتمثل النساء والشباب الفئات الأشد تضررا من هذا الوضع.

II/ جبهات الرد على الهجمات

1/ تطور الحركة النقابية المتفاوت

نشهد، طبعا، تطورا هاما للحركة النقابية في قطاعات الأجراء الجديدة، في البلدان التي تشهد تصنيعا، وعدد كبيرا من مقاومات متطلبات أرباب العمل بالإضرابات. لكن ذلك يحدث، إجمالا، في وضع أصبحت فيه المكاسب الاجتماعية التي انتزعتها "الطبقة العاملة القديمة" (تقاعد وضمان اجتماعي بوجه خاص)، مستهدفة في أوروبا وفي غيرها من البلدان المصنعة باسم خطط التقشف، بدل امتدادها إلى البلدان البازغة. وكذلك في الصين، التي شهدت في السنوات الأخيرة عددا كبيرا من الإضرابات المحلية، خاصة حول مسألة الأجور، لكن ذلك لم يفض إلى تشكيل حركة نقابية مستقلة عن جهاز الدولة.

إن الطبقة العاملة في تزايد عددي مستمر، وتجدر الإشارة أن مراكز تزايدها انزاحت صوب آسيا، وستتجه مستقبلا بلا شك نحو أفريقيا. في هذه المناطق، تتبع قوى نقابية في طور البناء تزايد العمل المأجور العددي، ووزنه الاجتماعي المتنامي، وتخلق أسس وعي طبقي، لكنها لا تمتلك البنية السياسية القوية التي كانت تشكل عمود فقريا سياسيا للحركة العمالية الأوروبية، رغم أن تناقض هذا النموذج غالبا ما تمثل في تفويض المسائل "السياسية" للأحزاب السياسية.

وتجري دوما نضالات قوية ليس في البلدان الصناعية القديمة وفي أمريكا اللاتينية وحسب، بل حتى في جنوب إفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء وتركيا، وفي شبه القارة الهندية وآسيا.

لكن في عصر العولمة، باتت ضرورة أن تأخذ النقابات على عاتقها انشغالات أوسع نطاقا، مثل العنصرية أو كل صنوف الميز أو مسألة السكن، متعاظمة وتشكل حامل تجذر. ورغم وجود بعض محاولات التنظيم في قطاعات هشاشة فائقة مثل الوجبات السريعة في الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة أقل في انجلترا، فإن العمال الأكثر هشاشة (الأكثر شبابا مع نسبة أكبر من المهاجرين والنساء) هم عموما، في البلدان المصنعة القديمة، الأقل تنظيما.

وثمة أيضا مسائل إستراتيجية أخرى في الوضع الراهن. وتطرح نقابات قطاعات عديدة، في عصر العولمة، مسألة الاستعاضة عن التنظيم في نقابات صناعة بتنظيم على شكل "سلسلة القيمة" [3]، أي تنسيق بين جميع القطاعات التي تتيح تحقيق نفس الإنتاج. ومما يزيد أهمية ذلك أن السعي إلى أقصى الأرباح يؤدي إلى سياسات تشتت سيرورات الإنتاج، مع الدعوة إلى استعمال المقاولة من باطن في نفس الموقع أو معظم الأحيان على المستوى العالمي. وأبعد من ذلك، تشكل الديمقراطية النقابية مسألة أساسية بالنسبة لبناء منظمات فعالة.

ولا يمكن لتشكيل اتحاد النقابات العالمي CSI، بمثابة اتحاد نقابي وحيد يضم معظم القوى النقابية على المستوى العالمي، أن يخفي تفاوتا كبيرا خاصة في مقدرة الدفاع عن مصالح الأجراء ومواجهة خطط الرأسمالية. إن ضعف النقابات والمنظمات السياسية المتبنية الماركسية والصراع الطبقي والتي تقوم بعمل تثقيف في صفوفها يؤدي إلى ضعف الوعي الطبقي.

تواجه الحركة النقابية إذا مشاكل عديدة رئيسة:

- مقدرة استيعاب جميع المسائل الاجتماعية التي تطرح في المجتمع (العنصرية وكره المثليين وأشكال الميز ضد النساء والسكن). وتشكل الحاجة إلى استيعاب مسائل البيئة ضرورة رئيسية. إن التوترات القائمة بين الحفاظ على فرص العمل والنضال ضد المضر من مصانع وعمليات إنتاج تفرض اعتماد نظام مطالب يتيح تجاوز تلك التناقضات.

- مقدرة الأخذ بعين الاعتبار واقع العمل الهش في جميع أشكاله وبالتالي حفز وخلق البنيات التي تتيح تنظيم جميع المعنيين رجالا ونساء، خاصة تطوير البنيات في إطار يتجاوز المقاولات، في مناطق النشاط الصناعي، والأحياء والبلدات. يهم هذا بوجه خاص الشباب الذين غالبا ما يكونون المبادرين إلى خلق فروع نقابية.

- الضرورة الملحة لتنسيق التنظيم على المستوى العالمي، ارتكازا على الشبكات الفعلية لسلاسل الإنتاج حيث يوضع العمال/ات في حالة تنافس الجميع مع الجميع.

- مقدرة خلق هوية طبقية، انطلاقا من النضال من أجل الحقوق، هوية طبقية تزود نضالات المقاومة ببرامج تتيح رفض البنيات الرأسمالية في المجتمع وحمل مشروع إطاحة هذا النظام.

2/ التنظيم الذاتي والتعاونيات

تظهر في بلدان عديدة، بوجه التسريحات وإغلاق المقاولات، في معظم الأحيان من قبل الشركات العالمية الكبرى، حركة إعادة امتلاك المقاولات، نظير مقاولة زانون في الأرجنتين، حيث توجد حاليا أكثر من 300 مقاولة استعادها العمال في أعقاب عام 2002. وعلى النحو ذاته، في أوروبا، تتطور شبكة مقاولات مسيرة ذاتيا حول مقاولات فراليب Fralib وفيو مي Vio-me وريمافلاو Rimaflow...

وعلى النحو ذاته تؤدي العديد من نضالات جماعات الفلاحين، بوجه الشركات الكبرى وتروستات الصناعة الزراعية، إلى إنشاء تعاونيات إنتاج ساعية إلى تحكم في توزيع منتجاتها.

تبرز هذه التجارب، رغم محدوديتها، مسألة رقابة العمال/ات، واستعادتهم/هن وسائل الإنتاج، وكذا خيارات الانتاج المرتبطة بالحاجات الاجتماعية.

ما ينقص بكل مكان هو قوة ارتباط اجتماعي قائم على تجارب متينة من نضالات المقاومة، محدودة لكن مستديمة، وأجنة مجتمعات بديلة، و"معاقل" تقاوم الصدامات وتنسج تحالفات، وفضاءات مواجهة، وخطابات ثقافية وسياسية تطرح حقيقة مسألة نوعية البديل الاقتصادي والاجتماعي.

يجب أن نسعى إلى تحقيق تمفصل ديالكتيكي بين "مع" و"ضد"؛ المقاومات والبدائل؛ التبادلية الاقتصادية/ التعاونيات والنضال من أجل الحقوق. يجب أن ندعم ونشجع تجارب أشكال جديدة من التنظيم المباشر للعمل المأجور والتعاوني. التسيير الذاتي كأداة لتطبيق هدف إعادة بناء وعي طبقي واقتراح ديمقراطية جديدة من أسفل. وهيئات تقطع أخيرا الثنائية القديمة بين العفوية والتنظيم، والفكرة القديمة بصدد الوعي السياسي القائم فقط في الأشكال الحزبية الواجب "استيراده" إلى التجارب

النضالية. يمكن للحظتين أن تتعايشا في طور حيث يجب الكف عن فصل الممارسة الاجتماعية عن البلورة النظرية والثقافية.

3/ النضالات ضد الديون

منذ عشر سنوات وبداية الأزمة المالية، اتخذت أزمة الديون بعدا متجاوزا إلى حد كبير الأبعاد السابقة: فأبعد من أمريكا الشمالية وأزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي، تضرر ويتضرر سكان الهند وسكان الدولة الإسبانية وسكان بلدان عديدة بأوروبا من تلك الأزمة، خاصة مع طرد أكثر من عشرة ملايين أسرة من سكناها في السنوات الأخيرة، ولكن أيضا، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، مع ديون الطلاب.

كانت هذه الديون غير الشرعية سبب ظهور حركات عديدة للنضال من أجل إجراء عمليات افتحاص.

4/ نضالات الفلاحين

وتجمع نضالات محلية عديدة حركات الفلاحين والسكان الأهليين في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا. وتوجد مسألة الاستيلاء على الأراضي والسيادة الغذائية في قلب جميع النضالات. وكلها مطبوعة بتداخل الكفاحات المناهضة للرأسمالية والكفاحات البيئية والنسوانية ضد أشكال الميز والاضطهاد الإثني، ومن أجل حقوق المهاجرين. كما كانت مسألة الديمقراطية والسيادة وحق التقرير بوجه الحكومات والمقاولات متعددة الجنسيات في صميم المطالب. وقد نجحت حركة **فيا كامبيسينا**، التي تضم ما يفوق 160 منظمة في 70 بلدا، منذ عشرين عاما، في تجميع ملايين الفلاحين/ات وصغار المنتجين/ات. وأفلحت بوجه خاص في وضع مسائل النسوانية والسكان الأهليين والبيئة في صلب مشاغلها.

وفي أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية يتداخل النضال من أجل حقوق الجماعات الأهلية والحق في الأرض، وغالبا ما يواجهان بالقمع القاتل، كما الحال في البرازيل وهندوراس. وفي آسيا وأفريقيا ومالي على سبيل المثال، ينظم الفلاحون تعبئات ضد عمليات الاستيلاء على الأرض.

5/ مكانة حركات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية

بدءا من حركات الساخطين في اسبانيا، وحركة الميادين في المدن الكبرى بالمناطق العربية، وحركة احتلوا، امتدت منذ عام 2011 موجة طويلة من نضالات ديمقراطية في أفريقيا وأوروبا وآسيا والمكسيك، وهي مطبوعة إلى حد كبير بطابع شبابي وبربط المسائل الديمقراطية بالمسائل الاجتماعية. وتنبع موجات الثورات في المنطقة العربية والمغاربية والشرق الأوسط، من مسائل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وإن لحركة الساخطين واحتلوا في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا نفس الجذور. وشهدت السنوات الأخيرة تزايد عدد الحركات في أفريقيا جنوب الصحراء من أجل فرض استشارات ديمقراطية (نيجريا والسنيغال وبوركينافاسو...). وجرى في كوريا الجنوبية خلع الرئيسية بارك Park في شهر آذار/مارس عام 2017 نتيجة تعبئة ديمقراطية مديدة ضد الفساد. وقد كانت مسائل الديكتاتوريين والرؤساء مدى الحياة، وتأجيل الانتخابات والأنظمة الفاسدة، محركات قوية للتعبئات في السنوات الأخيرة. وقد اتخذت معارك الدفاع عن الحقوق الديمقراطية، وستتخذ مستقبلا، مكانة مركزية في الأجندة السياسية في البلدان التي تواجه تطورا استبداديا للأنظمة السياسية (البرازيل، أوربا الشرقية، الفلبين...).

6/ مكانة الشباب العاطلين في التشكيلات الاجتماعية

يشكل الشباب، وخاصة الشباب المتمدرس، في أفريقيا وكذا في أمريكا اللاتينية، فئة اجتماعية معرضة للبطالة والأزمة. وتتناغم انتفاضات الشباب في البرازيل ضد أسعار النقل وإضرابات الطلاب في الشيلي وكبيك، مع قوة التعبئات الاجتماعية في تونس ومصر. وكانت مسألة ظروف المعيشة ومستقبل الشباب، بالعديد من التعبئات الديمقراطية والمحاربة للفساد التي جرت في كثير من بلدان غرب أفريقيا، حاضرة للغاية.

خلق ارتفاع مستوى التعليم انتظار تحسن ظروف الحياة. ولم يؤد سوى إلى احتداد التمرد والمطالبة بمستقبل اجتماعي. ابرزت تلك الحركات مطالب بالديمقراطية السياسية، واتهاما للأنظمة السياسية التي تتحكم بها أوليغارشيات رأسمالية وريعية. هكذا كان الشباب في السنوات الأخيرة القوة المحركة للتعبئات الثورية واضطلع أيضا بدور رئيس في التطورات السياسية التقدمية سواء في انتخاب جيريمي كوربين على

رأس حزب العمال في بريطانيا أو في تأسيس حزب بوديموس أو خلال حركة دعم بيرني ساندرز في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2016.

كانت قوة الشباب، في هذه التعبئات كلها، على قدر الهشاشة الهيكلية والبطالة اللتين يعاني منهما الشباب في مناطق عديدة بالعالم.

7/ حقوق النساء والتعبئات الجماهيرية ضد صنوف العنف والاغتصاب وقتل الإناث، ومن أجل الحق في الاجهاض

بوجه عام، فيما يخص المسائل الأساسية للنضالات النسوية، كان الوضع في السنوات الأخيرة متناقضا، بالنظر إلى الحضور المتنامي دوما للنساء في عالم الشغل. وقد طورت حركة النساء بنيات متعددة وتعبئات بكل مناطق العالم، لكنها تصطدم بهجوم رجعي ببلدان عديدة، مرتبطة بصعود التيارات المحافظة الجديدة والأصولية. ويستهدف هذا الهجوم حقوق أساسية: الحق في الحياة، وفي الاستقلال المالي والاجتماعي إزاء الرجال (أباء، إخوة، أو أزواج)، واختيار اللباس والتحكم في الانجاب، وبخاصة الإفادة القانونية والمجانية والآمنة من الاجهاض.

وتمثل عامل آخر هام من عوامل التعبئات الاجتماعية في السنوات الأخيرة في الرد على صنوف العنف، وفي المقام الأول قتل الإناث في الهند وتركيا والأرجنتين والشيلي والأوروغواي والمكسيك. واحتلت تعبئات أخرى كثيرة المدن منذ التظاهرات الضخمة في الهند في كانون الأول/ ديسمبر عام 2012: تظاهرت في مدريد، 500000 امرأة يوم 7 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2015 ضد تكاثر صنوف العنف والاغتيالات؛ وفي الأرجنتين، نظمت مئات آلاف النساء تعبئات عام 2015 بعد عمليات قتل عديدة طبعت البلد؛ كما أدى تكاثر عمليات قتل النساء واختطافهن بمستوى غير مسبوق في المكسيك إلى تنظيم تعبئات قوية في البلد. وتعود هذه التعبئات أيضا إلى ارتفاع مستوى العنف ببلدان عديدة، عنف تتعرض له في المقام الأول النساء ويضغط كذلك على الواقع الاجتماعي: إن معظم بلدان أمريكا الوسطى، منها المكسيك والبرازيل، وتقريبا كل بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب أفريقيا، تشهد أعلى مستوى من عمليات القتل غير المرتبطة بالحروب.

ونجد في مركز المبتكرات ميلا إلى المساءلات وإلى الحوارات الخصبة مع ذوات اجتماعية لم تشعر حتئذ أنها جزء من حركة النساء ومن الحركة النسوانية، متحدات متحولات

الجنس، والنساء الزنجيات، والسكان الأهليين والسحاقيات. وظهرت أشكال تعبئة جديدة لجأت في بعض البلدان إلى تحركات من قبيل الإضراب، في نقاش مع الحركة النقابية، مثل تعبئة 8 مارس 2017 المعروفة بإضراب النساء العالمي. ويلاحظ ازدهار مهم للتعبئة، ما يتيح التفاؤل بصعود للحركة النسوانية وتنوع تحالفاتها.

أدى انتخاب دونالد ترامب إلى موجة عالمية من الاحتجاجات يوم 21 كانون الثاني/يناير عام 2017 بمبادرة من الحركة النسائية، ليس في مدن عديدة بالولايات المتحدة الأمريكية وحسب، ولكن أيضا في مدن كثيرة في العالم، واضعة بهذا النحو الحركة النسوانية في طليعة النضالات السياسية ضد الرجعيين.

وتسعى جميع مختلف الحكومات الرجعية التي وصلت إلى السلطة على ظهر موجة الهجمات الليبرالية إلى ضرب الحق في الإجهاض الذي انتزع بنضالات العقود السابقة. وجدت هذه التدابير الرامية إلى ضرب هذا الحق بوجهها تعبئات جماهيرية دفاعا عن هذا الحق ومن أجل توسيعه، خاصة في الدولة الاسبانية عام 2014 وفي بولونيا عام 2016.

وتتعزز طاقة نمو هذه الحركة الجديدة بطابعها العالمي. وتوحي بلدان مثل إيطاليا والارجنتين بمستويات مختلفة بإمكان تشكيل البنيات الناشئة التي تربط في الآن ذاته النضالات والتكتيكات والاستراتيجيات. ولا يضاهى ما قامت به من دور التكنولوجيات الجديدة، بخاصة الشبكات الاجتماعية، كمنصة للنشر والتواصل.

8/ نضالات مثليي/آت ومزدوجي/آت ومتحولي/آت الجنس - LGBT +

في بلدان عديدة (ما خلا العالم الإسلامي ومعظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء)، أدت قوة منظمة مثليي/ات ومزدوجي/ات ومتحولي/ات الجنسLGBT، إلى إمكان عدم تجريم العلاقات الجنسية المثلية وإلى منح حقوق محدودة للأشخاص المتحولين/ات جنسيا. في هذه السيرورة، بات زواج المثليين قانونيا في عدد كبير من البلدان، وليس في البلدان الغنية وحسب، بل أيضا في جنوب أفريقيا وفي عدد مطرد من بلدان أمريكا اللاتينية، وبموافقة المجتمع معظم الأحيان. ويجب خوض معارك أخرى خاصة لكسب حقوق كاملة وغير مقيدة للمتحولين/ات جنسيا والآباء والأمهات مثليي/ات ومزدوجي/ات ومتحولي/ات الجنس. وتترتب عن مسألة صنوف العنف ومسألة الحملات المعادية للمثلية آثارا عميقة. إن الدور الحاسم للتيارات الدينية الرجعية ضد حركة مثليي/

ات ومزدوجي/ات ومتحولي/ات الجنس واضح في كل مكان، سواء كانت هذه التيارات مسيحية-كاثوليكية أو بروتستانتية-، أو هندوسية أو مسلمة، تماما كعنف وتعصب مجموعات اليمين المتطرف المستقلة عن كل دين. وفي البلدان البازغة، غالبا ما يجري تلبيس صنوف العنف ضد مثليي/ات ومزدوجي/ات ومتحولي/ات الجنس خطابا ضد نماذج الثقافة الأوروبية/ الأمريكية. وبالمقابل، تطور في السنوات الأخيرة تيار مثلي-وطني [4]، يبرر السياسية الإمبريالية، بخاصة الأمريكية، ضد البلدان العربية، معتبرا إياها قادرة على تعزيز حقوق مثليي/ات ومزدوجي/ات ومتحولي/ات الجنس. ويطرح هذا بالأحرى الحاجة التلاقي وضرورة ربط الصلات بين جميع النضالات ضد صنوف الاضطهاد.

9/ منظمات مناهضة العنصرية والدفاع عن المهاجرين/ ات

إن التنظيم المستقل لحركة حياة السود مهمة Black Lives Matter، المركزة على مسألة عنصرية الشرطة، والكاشفة أيضا المسألة الأوسع المتمثلة في عنصرية الدولة، هي أهم تطور شهدته الولايات المتحدة الأمريكية منذ أفول حركة الحقوق المدنية. كما ألهمت هذه المعارك نضالات خاضها الشباب السود ببلدان عديدة مثل البرازيل وأفريقيا الجنوبية. وشمل ذلك في حالات كثيرة ردود الفعل على الحرب على المخدرات التي تخوضها الدولة وتستعملها ذريعة لاغتيال العديد من الشباب في بلدان عيدية مثل البرازيل والفلبين والولايات المتحدة والمكسيك وكولومبيا... وفي أوروبا، بينما أصبحت العواقب المميتة للحدود ولسياسات الهجرة أوضح، شهدنا تطور حركات التضامن الفعلي، فضلا عن مطالب سياسية، خاصة في اليونان لكن أيضا في إيطاليا وألمانيا وبريطانيا وكاتالونيا. وفي سياق محاربة الإرهاب، أثارت سياسات التقشف خطابا عنصريا، يمثل إرث ماض استعماري ويعيد هيكلة أشكال الميز ضد الفئات الشعبية التي تعاني من العنصرية، وتشكل أولى ضحايا البطالة والهشاشة، خاصة في أوروبا وشمال أمريكا.

10/ الصعود القوي للحركات المناضلة ضد الاحتباس الحراري

ويمكن، بل وينبغي، أن يقوم تنامي الحركة المناضلة ضد التغيرات المناخية في السنوات القادمة بدور رئيس في اتهام إجمالي النظام. تؤدي هذه التغيرات إلى تدهور ظروف معيشة مئات ملايين النساء والرجال في السنوات القادمة. وغالبا ما تكون الشعوب الأهلية والسكان الذي يعيشون في أسوأ هشاشة أول المتضررين، كما يتأثرون من سياسات تخريب الغابات ومن المشاريع الرأسمالية الكبيرة المدمرة لمناطق عيشهم. وفي العديد من المناطق المعنية، ينظم السكان أنفسهم ويسعون إلى تشكيل شبكات دامجة للمنظمات الاجتماعية الأخرى.

هكذا يتضح أن مسائل البطالة وظروف العمل تتشابك في مناطق عديدة مع مسائل اجتماعية أخرى عديدة بالغة الأهمية تشابكا حتى بنظر السكان المعنيين.

III/ مسائل التغيرات المناخية والنضالات والإستراتيجية المعادية للرأسمالية

تتثمل المسألة الأساسية طبعا في مسألة آفاق التحرر القادرة على تنظيم هذه الحركات الاجتماعية والسياسية. دلت تجارب بيا كامبيسينا، وقطاعات نقابية مهنية عديدة، وائتلاف المناخ، خاصة ضمن الشباب، أن خوض أفعال مباشرة على الساحة الدولية تتهم المجتمع الرأسمالي مسعى طبيعي. لكن بنيات عديدة ناتجة من تصاعد موجة حركة العولمة البديلة (المنتدى الاجتماعي العالمي والمسيرة العالمية للنساء وحركة أطاك...) شهدت كبحا لتطورها وتأزمت في هذه المواجهة. أما حركة فيا كامبيسينا واللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث فقد تمكنتا من تثبيت تطورهما مع المكانة الرئيسية التي اتخذتها من جهة نضالات مقاومة الفلاحين والديون وإجراء الافتحاص المواطن من جهة أخرى. إن الوضع صعب على ساحة الحركة النقابية التقليدية التي ترزح بشدة تحت نير سياسات الإجماع أو التوافق الوطني مع سياسات التقشف. وحتى موجة النقابات البديلة في أوروبا الشرقية تعثرت أيضا في السنوات الأخيرة. وعلى النحو ذاته، شهدت كل تجارب التجميع الواسع المناهض للرأسمالية في أعقاب المنتديات الاجتماعية توقفات، مرتبطة أيضا بأزمة المنظمات الأوروبية التي كانت طرفا فيها (حزب العمال الاشتراكي SWP والحزب الاشتراكي الاسكتلندي SSP والعصبة الشيوعية الثورية/ حزب مناهضة للرأسمالية الجديد LCR/NPA...).

تواجهنا تحديات جديدة في بناء حركة ثورية عالمية، حركة معادية للرأسمالية مرتكزة على الدفاع عن الحقوق والعدالة الاجتماعية.

من الواضح في المقام الأول أن هناك معركة نظام جديد في مناطق كثيرة من العالم.

وكما حللنا أعلاه، تخلق الهجمات الاجتماعية وسياسات التقشف وتحطيم بنيات التوافق الاجتماعي السابقة سخطا اجتماعيا قويا مطردا. ويتحول هذا السخط ضد المؤسسات الوطنية والعالمية، وضد القادة والأحزاب المشرفين على هذه الهجمات والذين غالبا ما شكلوا الركائز التقليدية للأنظمة السياسية. يطرح هذا الانهاك وهذا الاتكال مسألة إستراتيجية على صعيد العالم: إنها تلقي على الثوريين، وعلى تيارات الحركات الاجتماعية المناضلة ضد هذه السياسات الرجعية، مسؤولية مد النزوع إلى رفض النظام بأفق تقدمي وثوري. إننا نعاين جيل شباب بكامله ناضل بصدد مسائل المناخ، وحركة النساء، الخ. سيطور هذا منظماتنا الخاصة، وكذا المنظمات النقابية والطلابية، مشجعا توازنا أفضل في مكانة كل من الرجال النساء، ومساعدا على الأخذ بالحسبان مختلف المسائل السياسية في هذه الحركات (ظهور منظمات نساء شابات بالجامعة في أوربا، قد تكون نقطة ارتكاز لشبكة عالمية للحركات الطلابية).

وبحد ذاتها، لا تفضي النضالات من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية تلقائيا إلى نضال من أجل إطاحة أنظمة الاضطهاد. وقد أبانت السنوات الأخيرة مسألة سياسية واضحة. فقد سلكت القوى الرجعية، بوجه إطاحة حكام طغاة في تونس ومنطقة الشرق الأوسط، أو بوجه الأنظمة التقدمية في أمريكا الوسطى أو الانفجارات الاجتماعية المضادة للتقشف، نهجا هجوميا، خاصة بتوطيد الأنظمة المستبدة القادرة على مجابهة حركات التحرر. يتطلب ذلك اعتماد استراتيجية لتنظيم التعبة الشعبية ومواجهة الهجمات الرجعية المضادة.

بالإضافة إلى ذلك، برز وسط الفئات الشعبية صراع تأثير بين تيارات ديمقراطية أو طبقية أو اشتراكية بوضوح وتيارات رجعية أو دينية أو يمينية متطرفة ذات نزوع فاشي. كان دوما تأثير الدين قويا للغاية وسط الفئات الشعبية، وغالبا ما تهيكل جماعات قروية أو حضرية وتدمج تلك المراجع الدينية رافعة مطالب العدالة الاجتماعية ضد الأغنياء والمالكين. في هذه الحالة، جلي أن تعايش منظمات اشتراكية ثورية مع منظمات لها هذه المراجع ممكن. لكن المشكلة التي اعترضتنا في مناطق متعددة هي مشكلة التيارات الدينية الرجعية وتيارات اليمين المتطرف. وتستعمل هذه التيارات،

في أوروبا الشرقية والولايات المتحدة الأمريكية، في الأوساط الشعبية الآليات المعتادة في مرحلة الأزمة للانحراف عن النضال المناهض للرأسمالية (الخوف من المهاجرين والأجانب، الحنين الوطني...) والتي ينضاف إليها، في أوروبا خاصة، تفشي كره الإسلام. في مناطق أخرى ذات تقاليد إسلامية، بسطت بعض المنظمات هيمنة على قسم من الفئات الشعبية لحرف التطلعات القائمة على العدالة الاجتماعية أو النضال ضد البلدان الإمبريالية نحو إضفاء طابع أسطوري على عصور الإسلام القديمة. تعتمد جميع هذه الإيديولوجيات على السخط الشعبي الناتج عن الأزمة و/أو زوال أنظمة الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية وتصاعد الهشاشة، وتحول مجرى نضال مناهض للرأسمالية نحو العودة إلى نظام ديني أو هوية أو أمة وهْميتين مع كل الحمولة الرجعية الجاهزة المبررة للخضوع للنظام والعائلة الأبوية ولكره المثلية ولكره النساء. وغالبا ما تصبح مسائل الهوية بناء على ذلك إطارا مُهَيكِلا قادر، سواء في الحواضر الإمبريالية وفي البلدان التابعة، على أن يمد بمنطق انطواء على الهويات الطائفية لا نهائي.

لكن هذه المنافسة تفرض على المنظمات المناهضة للرأسمالية، في الحركة الاجتماعية كما في الحركة السياسية، أن تكون قادرة على إحياء منظور عدالة اجتماعية في مجتمع متحرر من الرأسمالية والاستغلال.

وعلى مستوى آخر، علينا مواجهة تحد آخر، قوامه أن نبني في الآن ذاته منظمات جماهيرية في الحركة الاجتماعية لصد جميع هجمات النظام وتعدياته، ولكن أن نبني أيضا جميع العلاقات التي تمكن من جعل كل جبهات المقاومة مشتركة. إن مخاطر الانكفاء الهوياتي، وضعف الاجابات السياسية حول التغيير الاجتماعي التي بوسعها أن تشكل مرجعا مشتركا، لتفرض أكثر من أي وقت مضى التلاقي، والعمل على تضافر الحركات ضد صنوف الاضطهاد، مثل دينامية حركة حياة السود مهمة Black Lives Matter في الولايات المتحدة الأمريكية.

على الصعيد السياسي، تكمن المسألة كلها في القدرة على بناء استراتيجيات سياسية، تكون، بعيدا عن كل اقتصار على منظورات مؤسسية، قادرة على منح التنظيم الذاتي للحركات الاجتماعية كامل مكانته، وتكرس نفسها لتلبية المطالب الشعبية وتضع تجارب التدبير المؤسساتي في خدمة هذه الحركة الاجتماعية، وتهاجم في الآن ذاته بشكل مباشر سلطة الرأسماليين الاقتصادية. وقلما كانت التجارب الأخيرة ايجابية بهذا الصدد.

وحدها أمريكا اللاتينية شهدت في العقد الأول من هذا القرن قيام حكومات تشكل امتدادا لهذه الحركات الاجتماعية، لكن دون أن يغير ذلك الظروف المعيشية للسكان إلى مستوى يتيح منح دفعة جديدة لآفاق التحرر الاجتماعي. ويؤدي تطور حكومات الإكوادور وبوليفيا وفنزويلا اليوم إلى تغير الدورة وضرورة القطع مع منظورات مستندة بوجه خاص على سياسات استخراج المواد الأولية. وتغدو الحركات النقابية والاجتماعية في وضع مقاومة ضد سياسات لم تف بوعودها.

وعلى نحو آخر في المنطقة المغاربية وفي مصر، كانت الحركات الاجتماعية، المرتكزة على تعبئة الشباب والقوى النقابية، قد أتاحت إطاحة الأنظمة الديكتاتورية. وتجد نفسها أيضا مدفوعة إلى موقع مقاومة. لكن يمكن معاينة بروز عناصر دينامية إقليمية بين الحركات في بلدان المنطقة المغاربية وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

وفي اليونان، تضع خيانة حكومة تسيبراس، المنتخبة على أساس رفض التقشف، على الحركة الاجتماعية مسؤولية إعادة بناء بديل سياسي مع تيارات اليسار الجذري. وفي الدولة الاسبانية، يضع حزب بوديموس، المتحدر مباشرة من التعبئات الاجتماعية للساخطين، الحركة الاجتماعية في وضع مشابه. إن النقاشات الإستراتيجية الدائرة وسط بوديموس بحفز من تيار مناهضي الرأسمالية، من أجل برنامج مباشر لمواجهة سياسات التقشف، نقاشات تتناغم مع مطالب الحركات الاجتماعية.

وختاما، تواجه الحركات الاجتماعية، في مختلف المناطق التي شهدت تغيرات سياسية ناجمة عن تعبئات اجتماعية، وضعا دفاعيا في سياق تطور نضالات مقاومة قوية تبعث على الأمل.

المسألة الرئيسية خلال السنوات القادمة لن تكون مسألة مستويات التنظيم القادرة على مواجهة الهجمات وحسب، بل أيضا مسألة المقدرة السياسية على بناء حركة تحرر سياسية قادرة على مواجهة الرأسمالية على نحو مباشر، وذلك بارتباط مع التعبئات الاجتماعية.

إحالات

[1] يشير رمز + إلى عدد لا يحصى من الأقليات والمجموعات الجنسية التي من شأنها أن تجعل اسم المختصر LGBT طويلا. [المعرب]

دور الأممية الرابعة ومهام بنائها

1 - مقدمة

تتمثل مهمتنا اليوم في بناء أحزاب مفيدة في النضال الطبقي، أي أحزاب قادرة على تجميع قوى وتقرير تحركات يكون لها وقع وتدفع قدما النضال الطبقي، على أساس مقاربة وبرنامج نضال طبقي. والهدف النهائي لتلك الأحزاب هو التخلص من النظام الرأسمالي القائم، حتى إن كان هذا الهدف معبرا عنه بصيغ عامة جدا. يوجب هذا المنظور على قوى الأممية بأن تكون جزءا لا يتجزأ وصادقا في بناء تلك الأحزاب وقيادتها، وألا يكون الاستقطاب الهدف الوحيد، أو الانتظار للتنديد بخياناتها المحتملة. هدفنا الاستراتيجي هو بناء أحزاب ثورية جماهيرية ومنظمة أممية جماهيرية.

يندرج توجهنا في تحليل الوضع العالمي المناقش في التقريرين الآخرين المعدين للمؤتمر العالمي، اللذين يتناولان من جهة الفوضى الجيوسياسية ومن جهة أخرى سيرورات التجذر غير المنتظمة والمتناقضة ضمن سياق أزمة وعي طبقي.

الفكرة الأساس هي تعذر تعميم نموذج لما يجب على الأممية الرابعة أن تفعل، وإن كان بديهيا أن تحدو بعض أنجح التجارب على ميل إلى تقليدها، لكن علينا التعود على وضع حيث تتباين التجارب الملموسة، بل تتجه أحيانا وجهات مختلفة. كان أحد مشاكلنا ذلك الميل اللاإرادي إلى النظر حصرا، أحيانا، إلى ما يجري في بعض البلدان الأساسية (فرنسا قبل بضع سنوات، الخ) وعدم إضفاء كاف للطابع العالمي على تفكيرنا. كان نقاش مختلف التجارب في دورات اللجنة العالمية الأخيرة [1] مفيدا لإضفاء مزيد من التعدد على وجهة نظرنا، وهذا موضوع هذا المقرر حول الدور والمهام

2 - توجه جديد في سنوات 1990

قررنا، في مؤتمر 1995 العالمي، في ظل الوضع الجديد الناشئ عن سقوط جدار برلين وانهيار الكتلة السوفييتية- الذي أعاد رسم الحدود بين المنظمات- أنه يمكن بناء أحزاب نضال طبقي جذرية تخرط قوى أكثر، قد يكون لها وقع ايجابي وأهم على صراع

الطبقات [2]

وكان توصيف المقرر للسياق كما يلي:" إن مشروع مجتمع اشتراكي يمثل بديلا للرأسمالية وللتجارب الكارثية لـ"الاشتراكية" البيروقراطية ناقص المصداقية: انه مرهون بقوة بحصيلة الستالينية والاشتراكية الديمقراطية والوطنية الشعبوية بالعالم الثالث، وكذا ضعف المنخرطين اليوم في هذا المشروع.

في العديد من البلدان المسيطر عليها، باتت قوى كبيرة من الطليعة متشككة في حظوظ نجاح قطيعة ثورية مع الامبريالية؛ وفي إمكان الاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها في إطار موازين القوى العالمية الجديدة..." في هذه الظروف تبدو النزعة الأممية الثورية طوباوية". (الفصل1)

تجدر الإشارة إلى أن تقارير تحضير المؤتمر العالمي لا تشير إلى أي تحسن نوعي في ميزان القوى أو على صعيد الوعي السياسي الطبقي. لا يعني هذا عدم تغير الوضع بتاتا منذ العام 1995، إذ كانت ثمة حركات مهمة طبعت الوعي السياسي (منها الزاباتية، وحركة العدالة الشاملة، والثورة البوليفارية، وحركة احتلوا، والسيرورة الثورية العربية، وكذا إضرابات جماهيرية بأماكن العمل، وتعبئات نسوانية)، لكنها لم تكن بقوة كافية لفرض تراجع الهجمات المستمرة، ولم تغير من ثمة توازن القوى العام. لم ينبثق أي تيار سياسي قوي يسارا، يكون قادرا على إعادة الكرة، ما يجعل بناء أحزاب جديدة منظورا قابلا للاستمرار.

كان السبيلان اللذان جرى تطويرهما لهكذا بناء هما التاليين (الفصل الثاني):

" كانت العاقبة الإيجابية لانهيار المنظومة الستالينية أن هزبقوة التحفظات العصبوية إزاءنا، في صفوف الطلائع العمالية، نقابية وسياسية. كما كان من نتائج نزعة الاعتداد لدى الرأسمال حفز توحيد كل مناهضي الرأسمالية، الذين باتوا مدركين ضعفهم. نحن اليوم أقدر على نسج علاقات تضامن نضالي ووحدة كفاحات مع قوى كانت منذ عهد قريب تنفر حتى من فكرة جسر حوار معنا... نأمل أن نستقبل في صفوفنا منظمات ماركسية ثورية لا تتبنى بالضرورة "التروتسكية"، ولا تتبنى تاريخنا لكنها تنضم إلينا على قاعدة التقاء برنامجي فعلي".

" كما يجب علينا أن ندمج الموضوعات الجديدة للتفكير السياسي لدى الأجيال الشابة المناضلة، التي ستناضل من الآن فصاعدا في سياق "ما بعد ستاليني" حيث يجب تركيب انشغالات إيديولوجية وتجارب جديدة مع الدروس التقليدية التي أكدتها

مجددا الرأسمالية المأزومة. وليس دمج الموضوعات الجديدة مجرد مشكل "تربوي" إزاء الشباب المكافح، بل أساسا مشكل قدرتنا على البلورة النظرية، وتحيين البرنامج واستيعاب تجارب سياسية جديدة، وأشكال ومحاور نضالات أصيلة، وتحولات اقتصادية- اجتماعية."

وكانت الوثيقة تشير إلى مختلف إمكانات التقدم نحو هدف تعزيز منظماتنا هذا:

1- الجبهة الموحدة في النضالات الملموسة والحركات الجماهيرية.

2- الوحدة مع المنظمات الثورية.

3- تجميع أوسع مع قوى يسارية أخرى.

منذ 1991، كان المقرر حول أمريكا اللاتينية يؤكد:" بديهي انه يستحيل تحديد توجه وحيد لكل فروعنا. ليس ثمة نموذج ولا توجه وحيدان لبناء الذات، صالحان في كل زمان ومكان. لقد ألهمت ثورة نيكاراغوا وتشكيل حزب شغيلة البرازيل محاولات لتكرار التجربة. إننا نسعى إلى بناء أحزاب ثورية جماهيرية كبيرة. لكن ثمة تنويعات لا تحصى لتحقيق ذلك."

وسرد المقرر الخيارات التي اعتمدتها منظماتنا آنذاك:

"* ظهور حزب عمال جماهيري، مثل حزب شغيلة البرازيل، جعل ممكنا تطوير تيار ماركسي ثوري بداخله يعمل لبنائه بكل صدق..

· حدث تطور حزب ثوري مستقل مع تأثير جماهيري، أساسا، في حالة حزب العمال الثوري في المكسيك. وكاد يتحقق، قبل ظهور الكاردينية الجديدة، تلاقي معظم اليسار الثوري حول حزب العمال الثوري...

· كان الاندماج في مشاريع ثورية في طور التشكل، أو متطورة، السبيل الذي اختاره فرعنا الكولمبي. جرى اندماج رفاقنا في A Luchar بناء على جملة اتفاقات سياسية تعلق مجملها بالوضع...

وكانت المشاركة في جبهة سياسية ثورية، مع الحفاظ على وجود مستقل، التجربة بالغة الأهمية التي خاضها رفاقنا في أوروغواي مع تشكل حركة المشاركة الشعبية. التقت داخلها تيارات مختلفة: حركة التحرر الوطني MLN ، حزب انتصار الشعب PVP ، الحركة الثورية الشرقية MRO ، و حزب العمال الاشتراكي PST وكذا قطاع

مستقلين مهم...

3 - في العام 2003 أعدنا تأكيد أنّ:

"(1) هدفنا هو تشكيل أحزاب للبروليتاريا:

- مناهضة للرأسمالية، وأممية، وايكولوجية، ونسوانية؛
- عريضة، وتعددية، وذات تمثيلية؛
- عميقة الارتباط بالمسألة الاجتماعية، تصل بلا عوائق المطالب الآنية بالتطلعات الاجتماعية لعالم الشغل
- معبرة عن كفاحية العمال/ات، وعن إرادة تحرر النساء، وعن تمرد الشباب، وعن التضامن الأممي، متناولة لكافة المظالم؛
- مركزة استراتيجيتها على النضال خارج البرلمان، وعلى النشاط الذاتي للبروليتاريا والمضطهدين/ات
- متبنية بجلاء نزع ملكية الرأسمال والاشتراكية (الديمقراطية المسيرة ذاتيا)

فيما يخص أمريكا اللاتينية، يتمثل هدفنا في بناء أحزاب و/أو تجمعات مناهضة للرأسمالية عريضة، تعددية، منغرسة فعلا في البروليتاريا وفي الحركات الاجتماعية، وتدمج مقاومة النيوليبرالية في إطار النضال ضد العولمة الرأسمالية. إننا، بصفتنا تيارا ماركسيا ثوريا، مع بناء "نواة صلبة" لليسار. هذا المنظور لن يعطي نتائج إذا تمت الاستعاضة عن التفكير الاستراتيجي، والفعل الراديكالي والمبادرات الجريئة، بموقف عصبوي " لتأكيد الذات" ونزعة محافظة عن "هويتنا".

(2) سيمر النضال من أجل هكذا أحزاب بجملة مراحل، وتكتيكات وأشكال تنظيمية تكون خاصة بكل بلد. إن هكذا إعادة تركيب مناهضة للرأسمالية تتوخى منذ الوهلة الأولى هدفا أساسيا: خلق تقاطب فعال ومرئي إزاء كل القوى المؤيدة لنيوليبرالية اجتماعية (اشتراكية ديمقراطية، ما بعد ستالينية، إيكولوجيون، شعبويون) بقصد تسريع أزمتها وإعطائها مخرجا إيجابيا.

يتطلب هذا:

- حضور قوى سياسية وازنة في الإطار الذي تتعاون فيه تيارات ماركسية ثورية

مع تيارات أو ممثلين وازنين أو رمزيين يقطعون مع أحزاب إصلاحية دون أن يبلغوا بالضرورة مواقف ماركسية ثورية؛

- علاقة احترام، لكن وثيقة، مع الحركة الاجتماعية التي يؤدي ما تشهد من إعادة تركيب إلى بث جديد لمطالبها وتحركاتها؛

- تمثيلية معترف بها في المجتمع تكسر احتكار الأحزاب المؤيدة للنيوليبرالية الاجتماعية والتي لها، بفضل الاقتراع العام، منتخبون /ات في المجالس على الصُعد المحلية والإقليمية والوطنية (عرضيا) ودوليا (أوربا)؛

- نمط اشتغال تعددي، يتجاوز الديمقراطية، ويشجع في الآن ذاته التلاقي والنقاش، لإتاحة بقاء تيار ماركسي ثوري واشتغال كعنصر مقبول داخل مجموعة أوسع.

4 - قمنا، في العام 2010 بالتأكيد على إعادة بناء اليسار أكثر مما على العلاقات الممكنة مع مختلف قوى اليسار القائمة (التأكيد من عندنا):

نريد الانخراط في عملية إعادة التنظيم هذه من أجل خلق يسار في مستوى تحدي هذا القرن، وإعادة بناء الحركة العمالية، وهياكلها، ووعيها الطبقي، واستقلالها إزاء البرجوازية سياسيا وثقافيا :

- يسار مناهض للرأسمالية، أممي، بيئي، نسواني؛

- يسار بديل على نحو جلي عن الاشتراكية الديمقراطية وحكوماتها؛

- يسار مناضل من أجل اشتراكية القرن 21، مسير ذاتيا وديمقراطي، مسلح ببرنامج حازم لتحقيقها؛

- يسار واع بأن بلوغ هذا الهدف يستوجب القطع مع الرأسمالية ومنطقها، وبالتالي عدم تسيير المراد محاربته، ومع الممثلين السياسيين الذين لا يريدون ذلك القطع؛

- يسار تعددي راسخ في الحركات الاجتماعية وفي عالم الشغل، يدمج كفاحية العمال/ات، ونضالات تحرر النساء، وحركة المثليين ونضالات البيئيين؛

- يسار غير مؤسسي يرسي استراتيجيته على التنظيم الذاتي للبروليتاريا ولكافة

المضطهدين/ات، وفقا لمبدأ: تحرر العمال/ات من صنع العمال/ات أنفسهم/هن؛

- يسار يحفز كل أشكال التنظيم الذاتي لدى العمال والطبقات الشعبية التي تشجع مقدرة التفكير والقرار والعمل لحسابهم الخاص؛

- يسار يدمج كل القطاعات الاجتماعية، والموضوعات الجديدة، كما جرى التعبير عنها في المنتديات الاجتماعية العالمية، بخاصة الأجيال الجديدة لأن الجديد لا يُصنع بالقديم وحده؛

- يسار أممي، مناهض للامبريالية يناضل ضد السيطرة وضد الحرب ومن أجل تقرير الشعوب مصيرها بذاتها، ويرسم إطار أممية جماهيرية ديمقراطية؛

- يسار قادر على ربط تراث الماركسية النقدية والثورية الثمين مع البلورة النسوانية والبيئية الاشتراكية و ما بلورت حركات السكان الأهليين بأمريكا اللاتينية،

- يسار مستقل وطبقي يناضل من أجل أوسع وحدة عمل ضد الأزمة ومن أجل حقوق العمال /ات والمضطهدين/ات ومكاسبهم/هن وتطلعاتهم/هن؛

هذا ما نضع من معايير ومضمون نوعي من أجل بناء أدوات سياسية جديدة مناهضة للرأسمالية من أجل محاربة النظام الراهن.

5. سبل مختلفة نحو نفس الأهداف، قطائع و تفرعات

مثلما كررنا في مختلف تلك المقررات، يجب أن يكون القرار، بصدد أي أداة سياسية تطابق على نحو أفضل التحديد المعين في بلد معين وفي لحظة معينة، مرتكزا على فهم ملموس للوضع – الدينامية والقوى القائمة. وليست ثمة وصفة من خارج، بأي علامة كانت، من شأنها الحلول مكان فهم للوضع الفعلي.

نظرا لاستحالة تحديد منفعة أداة سياسية سوى بهذا الفهم، ينتج عن الأمر أن طراز الأداة السياسية الضرورية يتغير عند تغير الوضع. أفضل سيناريو هو تكيف الأداة التي نسعى إلى بنائها مع تطور الحاجات- وبالتالي نناضل من أجل تطوير الأساس السياسي-البرنامجي للأحزاب التي نحن جزء منها كي تقوم بذلك.

لكن الحال قد لا يكون على هذا النحو، وفي الواقع قد يخون هذا الحزب أو ذاك ما هو ضروري. يجب أن نكون مستعدين في هذه الحالة للقطع وتشكيل أداة جديدة، عندما نحكم بأننا خسرنا المعركة السياسية. إن خطر الإخفاق قائم دوما في كل خيار سياسي.

لكن هذا لا يعني أن الخيار السابق كان خاطئا (نعلم أيضا أن أحزابا أعلنت استنادها على البرنامج الشامل للثورة البلشفية قد تخون/ تصبح إصلاحية،الخ). يجب أن نقيس ما إن كان لها لحظة تشكيلها، وإبان حقبتها الأولى، المديدة إلى هذا الحد أو ذاك، مفعول إيجابي على الوضع الوطني.

النتيجة، أنه إذا أمكننا الحكم بأن تطور حزب شغيلة البرازيل وحزب إعادة البناء الشيوعية الايطالي لم يفض إلى شيء، فلا يعني ذلك أننا أخطأنا بالمشاركة فيهما في لحظة معينة (لفترة مديدة إلى هذا الحد أو ذاك)، وأن تلك الأحزاب لم تكن تعبيرا إيجابيا عن تطلعات من يسعون إلى تغيير للنظام، أو أنها كانت عاجزة عن إتاحة التقدم خطوات ملموسة.

وقد يحصل أيضا أن يصبح جليا بسرعة أن الأداة السياسية ذاتها انتقالية، ويجب أن يكون هدفها خوض معركة خلق حزب سياسي جديد. لأننا نقول إن طبيعة الأداة السياسية الضرورية تتطور مع الوضع، ندرك أنه حين تكون الثورة في الأفق سنحتاج حزبا قادرا على فهم تلك الفرصة وانتهازها. لكننا ندرك أن إعلان الحزب الثوري اليوم لا تعني حتما في معظم الحالات استيفاء المعايير التي نضع لأجل أن يكون مفيدا لصراع الطبقات.

لا يعني هذا أننا لا نسجل اللحظات التي كانت فيها أحزاب تعتبر نفسها صراحة ثورية ذات تأثير فعلي: حزب العمال الاشتراكي بالولايات المتحدة الأمريكية في الحركة المناوئة للحرب، الرابطة الشيوعية الثورية، أو خارج حركتنا: حزب العمال الاشتراكي البريطاني في سنوات1970 عند إطلاقه تجربة الرابطة المناهضة للنازية. بيد أن تأثيرها كان نتاج وضع سياسي خاص، ولا يمكن فهمه خارج هذا السياق. فضلا عن أن تأثيرها كان بكل حال معتدلا ولم تبلغ تلك الأحزاب وزنا حاسما في الحياة السياسية لبلدانها – باستثناء الرابطة الشيوعية الثورية بحملتي بوزانسونو في 2002 و 2007، في العقد الأخير من وجودها.

6 - جرد نتائج تجربتنا مند مطلع سنوات 1990

حاولت المنظمات الوطنية للأممية الرابعة كلها تقريبا –بالطريقة التي اعتبرتها مطابقة لوضعها الوطني- أن تبني وأن تكون قسما من تشكيلات سياسية أوسع. ثمة تقييمات مختلفة لتلك التجارب، في فروعنا القومية كما في الأممية، لكن الأفيد استخلاص الدروس بدل الإلحاح على النتيجة.

كانت أولى التجارب في سنوات 1980، واكتست أشكالا عديدة مختلفة. فقد أسهم رفاقنا في البرازيل في خلق حزب الشغيلة وتوطيده بدءا من العام 1980. ويمكن تسجيل تشكيل منظمة تضامن Solidarity بالولايات المتحدة الأمريكية بتجميع ثلاث منظمات من اليسار الثوري في 1986، والتحالف الأحمر الأخضر في الدانمرك في 1989 باتفاق بين الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي اليساري [2] وفرعنا. وبعد عشر سنوات، في 1999 جرى أيضا خلق كتلة اليسار في البرتغال من قبل فرع الأممية الرابعة وتيار بالحزب الشيوعي ومنظمة ماوية.

وفي آسيا، قدِمت منظمات وازنة من تيارات أخرى [قطع رفاق الفلبين مع الماوية، وكان رفاق باكستان سابقا في تيار المناضل Militant Tendency، ولرفاق سريلانكا أصول في الفرع السريلانكي القديم لما قبل 1964 كما قضوا فترة في تيار اللجنة من أجل أممية عمالية CWI وانضمت إلينا في سنوات 1990 و 2000.

واجهت هذه المنظمات بوجه خاص أوضاع عنف قصوى، وإن بطرق مختلفة، في الفلبين عبر التنظيم الذاتي للمجموعات المهددة ومنظمة مسلحة سرية مساندة للتفاوض مع الحكومة، وفي باكستان عبر نشاط حملة مفتوحة سياسيا منددة بعنف الدولة وحركة طالبان.

شاركت بعض منظماتنا الوطنية، لاسيما في أوربا، في محاولات عديدة لبناء منظمات أوسع مستديمة خلال تلك العقود، في ايطاليا مثلا أو في بريطانيا، وأيضا في أفريقيا الجنوبية وفي بورتوريكو. وكذا مشاركة رفاق البرازيل في بناء حزب الاشتراكية والحرية بعد خيانة حزب الشغيلة.

وفشلت بعض محاولات اندماج مع تيارات ثورية بسرعة متفاوتة (في الدولة الاسبانية مع التيار الماوي المسمى الحركة الشيوعية، وفي ألمانيا مع ستالينيين سابقا في VSP)، فيما تستمر تجارب اندماج مثل منظمة تضامن بالولايات المتحدة الأمريكية أو مقاومة اشتراكية Socialist Resistance في بريطانيا بعد 15 سنة أو أكثر. إن نقطة حاسمة في

هذه الحصيلة هي أن هذه المبادرات تستمر عند وجود اتفاق حول مهام الوضع الوطني.

كما أخفقت تجارب أخرى في بلوغ الكمون المأمول، وكان إحدى أهمها خلق حزب مناهضة الرأسمالية الجديد NPA في فرنسا من قبل الفرع الفرنسي في العام 2009، أو الوحدة اليسارية Left Unity في بريطانيا في العام 2014. في هاتين الحالتين كان من عوامل الفشل ظهور غير متوقع لتيار يساري داخل الاشتراكية الديمقراطية (حزب اليسار في فرنسا، وظاهرة كوربين في بريطانيا) أدرك دينامية تلك المشاريع الجديدة. غير أن تلك التطورات لم تبرهن بعد، في أي من الحالات، على كونها أداة سياسية جديدة جذرية مستديمة وذات مصداقية، يبرز هذا أن الاشتراكية الديمقراطية آفلة لكنها لم تمت بعد. (لا يعني هذا أن أزمة حزب مناهضة الرأسمالية الجديد ناتجة عن هذا العامل وحده).

وفي الآن ذاته، يواصل التحالف الأحمر الأخضر في الدانمرك، وكتلة اليسار في البرتغال، النهوض بدور معين والتأثير بما هما حزبي يسار في بلدانهما- على غرار بوديموس الذي ترتبط حيويته وقاعدته أكثر بتطور حركات المقاومة العفوية والتجذر المميز لحركة الساخطين Indignados .

يمثل حزب بوديموس، في هذا الطور، القوة السياسية الوحيدة التي يمكن اعتبارها نتاج هذا النوع من الحركة، رغم أن ثمة عناصر مشتركة في حملات دعم ساندرس بالولايات المتحدة الأمريكية وكوربين في بريطانيا. بيد أن هذه الظواهر الأخيرة تبدو متناقضة مع إحدى مميزات حالات التجذر الجديدة: رفض الأحزاب السياسية بوجه عام، وغالبا بفعل الخيبة إزاء الأحزاب القائمة؛ وكذا، فيما يخص نفور العناصر الأشد جذرية، بفعل سلوك زمر اليسار المتطرف النخبوي والعصبوي في الحركات الاجتماعية.

بيد أنه يمكن أن نسجل، في الحقبة الأخيرة بأوربا وبالولايات المتحدة الأمريكية، أن ثمة، رغم استمرار شكوك إزاء الأحزاب، تغيرا استراتجيا نحو الساحة السياسية الانتخابية بفعل عوامل عدة: عمق الأزمة السياسية/الاقتصادية/الاجتماعية؛ مثال الثورات العربية التي كانت ترمي إلى إسقاط الحكومات والأنظمة، وصعوبات تحقيق انتصارات بالنضال الاجتماعي وحده؛ وبسبب استفحال فقد المصداقية لدى النخبة السياسية ذاتها، هذه التي تبدو ضعيفة.

على نحو مأساوي، لم تنتج عن السيرورة الثورية العربية قوى سياسية منظمة صلبة قادرة على قيادة حركة الجماهير، باستثناء الجبهة الشعبية في تونس.

بوجه عام، اكتست تجاربنا في بناء أحزاب مفيدة للصراع الطبقي شكل مشاركة في أحزاب كان لها بعض التأثير في بلدانها، رغم أنها كانت أحزابا أقلوية (نسبة أصوات أدنى بوجه عام من 10 بالمائة، وبضع آلاف من المناضلين، الخ) في أوضاع متسمة باستقرار نسبي، ولم يمكن فيها توقع انهيار للأحزاب التقليدية، وحيث لم تكن "مسألة السلطة" مطروحة ، أو لم تكن مطروحة إلا بالنسبة للاشتراكية الديمقراطية. لكن ثمة حالات كنا فيها منخرطين في نوع آخر من الوضع حابل بإمكانات أخرى ويطرح مشاكل مغايرة: أوضاع الأزمة السياسية حيث كان متوقعا أن تصبح أحزاب طبقية غير حاكمة أغلبية سياسية وتشكل حكومة، الخ. أحدها حزب شغيلة البرازيل ، وبوديموس حالة أخرى، وثمة أيضا حالة مجموعة كانت لنا علاقات رفاقية معها، كاليسار العمالي الأممي داخل سيريزا. هناك أيضا تيار Marea Socialista الذي كان في الحزب الاشتراكي الموحد الفنزويلي PSUV لبضع سنوات، رغم أن الأمر يتعلق في هذه الحالة بسيرورة حكومة يسارية في السلطة.

سيطول سرد مختلف التجارب بمختلف البلدان، وقد وضع عدد من الإسهامات جردا للنتائج، ونُشرت في Inprecor et International Viewpoint [3] . لكن يمكن، كخلاصة عامة، اعتبار أن ليس ثمة نموذج أفضى إلى اختراقات هامة، وسيكون للعجز عن انتهاز الفرص، عند إمكان تحقيق تقدم نوعي أو كمي في تجميع القوى المفيدة للصراع الطبقي، مفعول سلبي مستديم.

كما جرت الإشارة آنفا، يمثل اتفاق حل المهام على صعيد وطني عاملا لا غنى عنه لخلق أحزاب جديدة قابلة للاستمرار، لاسيما عندما يبدو أن ثمة اتفاقا "برنامجيا" شكليا، كما الحال مثلا عند اندماج تيارات تعتبر نفسها ثورية. إن مقدرة فهم ما هي المهمة الأساسية في وضع وطني، مثلا مسألة الاستفتاء حول شرعنة الوقف الإرادي للحمل بالبرتغال في 1999 (الاتفاق كان عملا أساسيا في تشكيل كتلة اليسار)، هي كما شرنا مرارا أمر جوهري لتحديد توجهنا إزاء قوى أخرى.

7 - دروس مستخلصة من جرد النتائج

جرى تدوين ما استخلصنا جماعيا من دروس من مختلف هذه التجارب في مقررات المؤتمرات العالمية، وفي الإسهامات منذ المؤتمر العالمي لعام 2010 في جملة نقاشات جرد النتائج التي جرت في اجتماعات اللجنة العالمية.

دارت تلك النقاشات حول ضرورة خوض معارك سياسية داخل القوى السياسية التي نقوم ببنائها على جملة مبادئ برنامجية.

هذه المبادئ، في شكلها المكتمل، ليست حتما شرطا مسبقا لبناء قوة سياسية جديدة، لكن مع انعدام هذه الركائز لخوض هكذا نقاشات والتقدم، تندر جدا منظورات خلق حزب مفيد فعلا للطبقة. يجب تقدير مستوى الاتفاق الأولي المطلوب حول كل من هذه النقاط على أساس طبيعة التيارات السياسية القائمة وصدى الحزب الجديد.

النقاط التي وضعناها بالمقدمة هي:

• المشاركة في الحركات الاجتماعية وفي كفاحات المضطهدين/ات والمستغلين/ات ، ليس كنخبة سياسية تتدخل من خارج، بل كجزء عضوي من تلك الحركات والنضالات بتطوير تحاليل ومطالب سياسية، وبمواصلة النضال من أجل تلك المطالب حتى النهاية. نتعلم أيضا في هذه السيرورات من تلك الحركات بقصد تعميق برنامجنا وإثرائه – على غرار ما نقوم به فيما يخص النسوانية والبيئة ومسائل المثلية LGBTQI ؛

• بناء نقابات نشيطة، جذرية، وقائمة على النضال الطبقي، سواء بالنضال في النقابات القائمة، أو ببناء نقابات جديدة حيث يكون الأمر ضروريا ومناسبا؛

العمل في النقابات باستقلال عن المشغلين وعن الحكومات والأحزاب، وتأمين الديمقراطية في هياكلها وأنشطتها. والاعتراض على حدود الآلة البيروقراطية والتشريع الذي يربط النقابات بالدولة. والمشاركة في النقابات وتقويتها قدر المستطاع، في اتجاه الديمقراطية والوحدة، لكن مع النضال ضد البيروقراطية، وضد مسايرة الحكومات وضد التعاون الطبقي. وإدراك أن هذا النضال يتجاوز النقابات وهياكلها.

خلق مساحات تأخذ بالاعتبار تنوع الطبقة العاملة، والتنظم مع الحركات الاجتماعية المناضلة، اللاشكلية، والتعاونية، وضحايا الهشاشة، والمناولة، والعاطلين ومعدومي السكن والحرفيين، وكذا مع الشعوب الأصلية والتقليدية والمناضلين والمناضلات ضد العنصرية، وكره المثليين والمغايرين جنسيا، والميز الجنسي، والدفاع عن البيئة.

• الموقف إزاء الدولة والمؤسسات: المشاركة في الانتخابات مع العمل لمساندة الحركة الجماهيرية التي يجب أن تظل مركز ثقل نشاطنا. دور الممثلين المنتخبين وعلاقتهم بحزبهم: هؤلاء غالبا ما يكونون أكثر ممثلي الحزب بروزا، وقد تُعتبر أنشطتهم (عبر الأصوات) أشد فعالية، وغالبا ما يُنتظر منهم أكثر من سواهم أن يكونوا "مفيدين" في

المدى القصير. ومن مسؤولية الحزب أن يحدد الإطار السياسي لعملهم؛

• أهمية فهم عالمي وأممي للوضع السياسي العالمي مفض إلى نشاط في الحملات التضامنية العالمية، وكذا المشاركة في الأممية الرابعة (انظر أدناه)؛

• ضرورة نمط اشتغال ديمقراطي وشفاف، مع ديمقراطية واسعة، بما فيه حقوق تشكيل الاتجاهات، ضد الاشتغال العمودي، على قاعدة مشاركة الأعضاء في النشاط وفي اتخاذ قرارات الحزب، مع الهياكل التنظيمية الضرورية لتأمين ذلك؛ وفهم أشكال الاضطهاد المستمرة حتى في أحزاب تعتبر نفسها ضد أشكال الاضطهاد الخاصة، للنساء وغيرهن، وتطوير هياكل واشتغال ومساطر مناسبة؛

• أهمية تناول المسائل "الجديدة" التي تثيرها النضالات ومقاومات المضطهدين/ات والمستغلين/ات (لا سيما النسوانية، والبيئة والمثلية LGBTQI ، الخ)؛

يلتزم الحزب بالقيام بنشاط سياسي بناء على مطالب وحملات تحارب اضطهاد النساء، في سياق مشاركة في مجموعات، وحملات وحركات نضال طبقي، مع تملك فهم للهدف الاستراتيجي لبناء حركة نساء مستقلة.

ينشغل الحزب على الدوام بالتكوين وبالعمل حول هذه المسائل دون إغفالها حين يضعف مستوى نشاط الجماهير.

يسعى الحزب إلى بناء بروفايل نسواني، موجه للخارج وللداخل على السواء، ليس لتشجيع النساء على الانخراط وحسب، بل لبناء صورة ايجابية للنساء في القيادة داخليا.

فضلا عن وجوب أن يتيح سير العمل الديمقراطي للحزب مشاركة جميع الأعضاء الكاملة، كما أكدنا آنفا، يدرك الحزب أن الديناميات الاجتماعية تجنح إلى إقصاء النساء من المشاركة السياسية. على هذا النحو، يقبل الحزب الحاجة إلى آليات خاصة (اجتماعات غير مختلطة، أسبقية للنساء في لوائح المتدخلين في النقاشات، الخ) تشجع مشاركة النساء والاعتراف بمشاكل لاحقة يتعين تخطيها.

لا يتساهل الحزب مع أي سلوك ميز جنسي (أو ضد المثليين وكافة المغايرين جنسيا). وتطبيق هذا الموقف السياسي من مسؤولية الحزب المطالب بتأمين تكوين سياسي بصدد هذه المسائل، وكذا بضمان أن تكون الهياكل ومناهج الاشتغال والمساطر المطبقة كفيلة بجعل الأحزاب التي نبني صورة مسبقة عن المجتمع الذي نريد، رغم

استحالة "جزر اشتراكية" في عالم رأسمالي.

• معركة بلا هوادة ضد كل أشكال العنصرية – حتى ضد السكان الأهليين، ومعادة السامية وكره الإسلام، ومن أجل حرية تنقل المهاجرين، على قاعدة التضامن والوحدة؛

• أهمية تجديد منظماتنا بموقف منفتح وديناميي لاستقطاب الشباب السائر إلى تجذر، ودمجهم في الحزب عبر قطاعات شباب مستقلة حيث يكون بوسع الشباب المتجذر تقاسم تجاربهم الخاصة، وتطوير عملهم الخاص وبرنامجهم السياسي الخاص، والالتقاء حول مسائل مرتبطة باشكالات الشباب.

· الحاجة إلى برامج تكوين دائمة، تحتوي القضايا البرنامجية مثل الدولة أو مسألة السلطة والمسائل الدولية.

8 - أهمية الأممية الرابعة

إن عنصرا حاسما قد برز من جرد النتائج، بدءا بنتائج تيارنا "اشتراكية ديمقراطية" في حزب شغيلة البرازيل، هو الضرورة المطلقة للحفاظ على الصعيدين الوطني والعالمي على إطار الأممية الرابعة بما هو مكان تبادل وصلة ونقاش، ليس فقط لفهمنا للوضع السياسي في العالم برمته، بل أيضا للتجارب الفعلية لبناء منظمات سياسية. يعني هذا أن نكون منظمين كأممية رابعة، مع الحفاظ على إمكان النقاش بين الرفاق المتقاسمين هذا الإطار السياسي- وتجديد هذا الإطار السياسي بارتكاز على التجارب الجارية- وإمكان اتخاذ قرارات سياسية مستقلة. سنواصل في السنوات القادمة نقاش تلك التجارب، حول كيفية الحفاظ على وحدة برنامجية وعضوية مع العمل في منظمات أوسع.

نسعى بنشاط إلى بناء منظمات مع القوى والأفراد الذين لا يشاطروننا مجمل برنامجنا التاريخي رغم أن ذلك يجري في أفق بناء قوة سياسية قائمة على عناصره الأساسية. بيد أننا نعتبر أن إطارنا السياسي المشترك المتشكل بفعل كامل الأحداث التاريخية والسياسية، بخاصة منذ الإسهامات الأولى للفكر والتحليل الماركسيين، لكن وصولا إلى تجارب وإسهامات أيامنا هذه، يخلق إطارا لا استعاضة عنه من أجل نقاش مثمر، حيث يمكن تعويض وزن التجربة الوطنية بأخرى، وحيث قد يساعد تشارك التجارب والآراء على رسم آفاق لرفاقنا في مختلف سياقاتهم الوطنية. هكذا، لا غنى عن النقاشات السنوية المباشرة في اجتماعات اللجنة العالمية بين الرفاق قادة أكبر عدد ممكن من

منظماتنا والمنظمات الصديقة كالتي ندعوها للمشاركة فيها.

على الصعيد الوطني، ستتباين الأشكال الدقيقة لهذه النقاشات والأشكال التنظيمية المطابقة، وكذا الأشكال الأوسع للمنظمات السياسية. سيكون ثمة توتر بين السير أبعد من نطاقات التيارات السياسية التي شاركت منذ البدء في بناء أحزاب جديدة، ما يستتبع حل المنظمات القائمة، ومن جهة أخرى اقتناعنا بأن لا غنى عن الحفاظ على إطار الأممية الرابعة، للأسباب السابق ذكرها. حل هذا التوتر بالكيفية الملائمة في كل سياق خاص هو إحدى ما ينتظرنا من تحديات.

على صعيد عالمي، تمثل صحافتنا، المكتوبة كما الالكترونية، عنصرا هاما في هذا التبادل. يجب تعزيز هذا الحضور بأسبقية إطلاق موقع للأممية الرابعة متعدد اللغات على الويب، يكون في الآن ذاته متابعا لتطورات الأحداث، وكذا مورد أرشيفات لمقرراتنا، وباقي النصوص الهامة، بالأقل في ثلاث لغات المعمول بها في الأممية واللغات الأخرى المتوافرة بها تلك المواد. ويكتسي موقع المناضل-ة باللغة العربية لرفاقنا المغاربة أهمية أساسية بالنظر إلى أهمية الأحداث بالمنطقة. كما ينبغي مطلقا أن تكون معدات التكوين الخاصة بالمعهد الدولي للبحث والتكوين في المتناول للحفاظ على تاريخنا المشترك وسياقنا النظري.

تمثل مدارسنا وندواتنا فرصا نفيسة جدا لتكوين مناضلينا ودعوة مناضلي القوى السياسية التي نطور معها علاقات. قامت المشاركة في المدارس بدور حاسم مثلا في توطيد علاقاتنا مع رفاق الفلبين قبل انضمامهم. ويمثل تطوير المعهد الدولي للبحث والتكوين في دورات مانيلا وندوات إسلام آباد المنتظمة أوجه حاسمة في تطوير وجودنا الفعلي كأممية في هذه المنطقة من العالم.

سنواصل تطوير مدارسنا وندواتنا، سواء المضمون السياسي أو المزيد من الندوات حول مختلف المواضيع والحركات السياسية، مع إمكان تعميق النقاش السياسي وتعزيز قاعدتنا النظرية. كما سنطور برنامج منشوراتنا بتعاون مع دور نشر مختلف الفروع من أجل بروز أكبر لعمل تيارنا الفكري.

لقد أنجزنا، رغم بساطة وسائلنا، عمل تضامن ملموس وتنسيق هام، عبر مدارسنا (المعهد الدولي للبحث والتكوين)، لكن ليس بها حصرا. سنناقش في الحقبة المقبلة إمكان إعادة إطلاق عمل تنسيق نقابيين كفاحيين، في قطاعات السيارات والصحة وأجراء بواخر النقل الكبرى مثلا.

يمثل مخيم الشباب، بالنسبة للمنظمات الأوربية أساسا، فرصة فريدة لإشراك الرفاق الشباب والمتعاطفين والمنظمات الصديقة في مبادرة سياسية حيث يمكن، حول عناصر أساسية من برنامج الأممية الرابعة، خوض نقاشات حول الأنشطة الفعلية التي ينخرطون فيها بصفتهم شبابا. إنه وجه بالغ الأهمية لتكوين كادرات جديدة بفهم أممي لتعقد تجاربنا المتباينة. فيما يجب أن يبقى المخيم مبادرة أوربية لأسباب عملية (كلفة، جعل التنظيم الذاتي واقعا بإعداد وتقييم جماعيين للمخيم)، تمثل مشاركة رفاق آخرين من مناطق أخرى، لاسيما إن أمكن جمع ذلك مع المشاركة في مدرسة الشباب أو في ندوة، استثمارا هاما في مستقبلنا.

سنسعى إلى تشارك جماعي للنتائج السياسية تلك المخيمات، خارجها، كما سنسعى إلى تنظيم مؤتمر شباب بهدف إنتاج تحليل سياسي جديد لوضع الشباب ودورهم في صراع الطبقات.

9 - نحو أممية جديدة ؟

لن تكون مصاعب بناء منظمات جديدة على صعيد وطني إلا أعظم على صعيد عالمي. بيد أن الصلات العالمية بين المنظمات السياسية اليسارية الجذرية تمثل أولوية لدينا. يمكن أن يجري هذا بتطوير علاقاتنا الفردية مع مختلف المنظمات، سواء التقليدية في أقصى اليسار أو تيارات جديدة منبثقة. ونشارك في الآن ذاته في منتديات لهكذا منظمات ينظمها آخرون، وحتى نبادر إلى تنظيم هكذا منتديات. مع أفول حركة المنتديات الاجتماعية، تقل الإمكانات قياسا بسنوات 2000.

لكن يجب أن نقترح بهمة أن تسعى الأحزاب التي نشارك فيها إلى الالتقاء مع منظمات أخرى والتعاون معها على صعيد دولي، والمبادرة إلى ذلك.

صادق مؤتمر الأممية الرابعة العالمي السابع عشر على هذا المقرر بـ106 تفويض، و6 ضد، و3 امتناع

هوامش

[1] قررت توصية من المؤتمر العالمي 2010 تنظيم ندوة حول حصيلة توجه بناء " احزاب عريضة". وباقتراح من رفاق الدنمارك، قرر اللجنة العالمية لـ2011 القيام بذلك في إطار اجتماعاتها العادية، وفي 2013، بعد نقاش عام لبعض الخلاصات المؤقتة، قررت مواصلة تلك النقاشات في "ندوة".

اجمالا، ناقشت اللجنة العالمية حصيلة التجارب التالية:

* في 2012: حزب الشغيلة (البرازيل)، التحالف الأحمر الاخضر (دنمارك)، حزب كتلة اليسار (البرتغال)، حزب إعادة البناء/اليسار النقدي (ايطاليا)؛

* في 2013: حزب العمل بباكستان، الرابطة الشيوعية الثورية/ حزب مناهضي الراسمالية (الدولة الاسبانية)، الرابطة الشيوعية الثورية/ حزب مناهضة الراسمالية الجديد (فرنسا)

* في 2014: حزب العمال الثوري-ميندناو (فلبين)، رسبيكت/ اليسار الموحد (بريطانيا)، انتارسا/ سريزا (اليونان)

* في 2015: بوديموس (الدولة الاسبانية

* في 2016: بوديموس (الدولة الاسبانية، كتلة اليسار (البرتغال)

[2] في 1968، استنادا على تحليل للتجذر العالمي للشباب، ركز مقرر المؤتمر العالمي التاسع حصرا على بناء منظمات شباب ثورية مرتبطة بالحزب. وفي 1974 طرحنا "الهيمنة الرابحة" عبر "طليعة جديدة بأحجام جماهيرية" وأيضا بناء "منظمات ثورية أقوى نوعيا". وفي 1979 كان التوجه يرمي إلى بناء أحزاب ثورية قائمة على الطبقة العاملة بالتوجه صوب الصناعة. هذا التوجه تم تطويره في 1985 بالاستدارة نحو الشعب والنساء والشباب.

[3] " منذ البداية كان الحزب الاشتراكي اليساري خليطا من كل عناصر اليسار الجديد: الهيبي hippies و اللاسلطويين والماويين والتروتسكيين ولينينيين آخرين، ومناهضين للامبريالية و تنويعات أخرى عديدة من معارضي المؤسسة" ، كتب ذلك مايكل فوس من حزب العمال الاشتراكي، فرع الأممية الرابعة بالدنمارك

.cf. Inprecor n° 577/578 d'octobre-novembre 2011

[4] « Building new left parties" http://www.internationalviewpoint.org/spip.php?rubrique14

اغتنام الفرص، بناء أممية من أجل الثورة والشيوعية

مشروع مقرر رفضه المؤتمر العالمي

I . حالة الأممية الرابعة اليوم

I – أ. سياسة "الأحزاب العريضة": حصيلة كارثية.

استعاضت قيادة الأممية الرابعة عن هدف بناء أحزاب ثورية الاستراتيجي بهدف "أحزاب عريضة". هل بات مبدأ "لا ثورة بدون حزب ثوري" متجاوزا بعد قرن من الثورة الروسية؟ لا نعتقد ذلك. وضعت قيادة الأممية الرابعة بصراحة لنفسها، منذ مؤتمراتها الأخيرة، هدف بناء أحزاب "عريضة"، بدون تحديدات برنامجية وإستراتيجية. فماذا كانت نتائج هذه السياسة ؟

كانت الإخفاقات قاسية في الآونة الأخيرة. ففي الدولة الاسبانية، يتعرض حزب مناهضي الرأسمالية" لضغوط مع مجموعة بابلو إچليسياس ويتكيف معها من جراء ذلك. ومن فرط السعي لكسب تأثير انتخابي أو إعلامي، يُصار بهذا النحو إلى التضحية بهدفنا في الإطاحة بالنظام الرأسمالي.

وإن تجربة حزب سيريزا، المعتبر هو أيضا نموذجا طيلة مدة لدرجة اتهام فرع اليونان في اجتماعات اللجنة العالمية بالمضاد للثورة لرفضه دعم سيريزا، شكلت كارثة. فما جرى اعتباره حزبا وحكومة "مناهضين للتقشف" تبين أنه آلة حرب ضد العمال وضد الشعوب. ويقود حزب سيريزا أحد أسوأ الهجمات، منذ سنوات عديدة، ضد الطبقة العاملة والشبيبة.

لكن الحالتين ليستا غير آخر مثالين من جملة كوارث لم تكن قط موضوع أي حصيلة . اللائحة طويلة: المشاركة في حكومة "لولا" بالبرازيل، ودعم الرفاق بالبرلمان الايطالي تشكيل حكومة "برودي" وتصويتهم لصالح اعتمادات الحرب، ومؤخرا مساندة حكومة الحزب الاشتراكي في البرتغال ... القاسم المشترك بين هذه الإخفاقات أمران: دعم قوى سياسية أو حكومات وضعت نفسها في إطار تسيير الرأسمالية؛ وتفكك فروع الأممية الرابعة.

إن سياسة بناء "أحزاب عريضة" بدل أحزاب ثورية هي التي أدت إلى ذوبان قوانا في تحالفات إصلاحية. في الواقع، لماذا بناء تيار ثوري إذا لم يكن هناك برنامج شيوعي ثوري للدفاع عنه هنا والآن؟ إن الوضع اليوم منذربالخطر: لقد شهدنا على مر السنين زوال وحل وتكييف فروع بوتيرة متسارعة. إن مسألة مقدرتنا على الدفاع عن مبدأ الاستقلال الطبقي ومقدرة طبقتنا الاجتماعية على الفعل باستقلال عن البورجوازية ودولتها، مطروحة عند دعم شخصية سياسية مرتبطة بحزب برجوازي، مثل بيرني ساندرس، أو شخصية سياسية غريبة عن الحركة العمالية مثل پابلو إچليسياس.

ا-ب. "وضع جديد، برنامج جديد ..." أم راهنية الثورة وبرنامج شيوعي ثوري ؟

لماذا تصر قيادة الأممية الرابعة منذ سنوات على هذه السياسة بالرغم من توالي الإخفاقات؟ لقد تخلت ضِمناً عن راهنية الثورة: باتت الثورة أفقا بعيدا. بنظرها موازين القوى متدهورة لدرجة أن مهام اللحظة تتمثل في إعادة بناء وعي طبقي أولي، انطلاقا من نضالات المضطهدين ردا على هجوم الطبقة المعادية. لا حاجة لبوصلة ثورية ولا حاجة لمعركة منظمة لأجل برنامج انتقالي ولا حاجة لبرنامج شيوعي. يكفي تجميع كل من يقاوم، إصلاحيا أو ثوريا كان، للتمكن من مراكمة بطيئة للتجربة وللقوى في انتظار أيام أفضل. وأداة بلوغ ذلك الملائمة هي "الحزب العريض" بالذات.

إنه مبرر التحالف بكل مكان مع قوى اجتماعية ليست حتى إصلاحية بمعنى الكلمة الكلاسيكي. قوى بلا أساس برنامجي شيوعي وبلا قاعدة اجتماعية في الطبقة العاملة.

هذا بالرغم من أن راهنية برنامج ثوري وضرورته أمران أثبتهما السيرورات الثورية جنوب البحر المتوسط والوضع اليوناني: إن تجذر المواجهة الطبقية يستلزم إجابات ثورية. ألم يكن لازما الدفاع عن إلغاء الديون ومصادرة البنوك و قطاعات اقتصادية أساسية تحت رقابة عمالية؟ هذه الشعارات ليست خاصة بكتب تاريخ الثورة الروسية. لم تساند قيادة الأممية الرابعة فرعها اليوناني الذي حاول بما أوتي من قوة نهج هكذا سياسة ثورية. كان ذلك يستوجب طبعا معركة سياسية ضد قيادة سيريزا. وهذه المعركة بالضبط هي ما لم يجر خوضه، فباسم ضرورة "برنامج جديد" و"أحزاب جديدة" مكيفة مع "الوضع الجديد" قامت قيادة الأممية الرابعة بالعكس بدعم تسيبراس حتى آخر رمق. كتب مكتب الأممية الرابعة، في أغسطس/آب 2015، أي بعد اتفاق سيريزا والترويكا لتطبيق المذكرة ما يلي:" ستناضل الأرضية اليسارية

في سيريزا في الأسابيع المقبلة كي لا تحقق الترويكا نصرا جديدا بالنجاح في تفجير هذا الحزب وتجربته المتراكمة". إن مثال اليونان بالغ التعبير عن استحالة الإصلاحية في حقب الأزمة الرأسمالية.

لم تنكشف الحكومة التي يقودها حزب سيريزا بما هي أحد أعنف الحكومات البرجوازية وحسب، بل تحول حزب سيريزا ذاته كليا تقريبا في ظرف سنة من إصلاحية يسارية إلى الاشتراكية-الديمقراطية البورجوازية. إن تشكيل الحكومة مع الحزب القومي البورجوازي "انيل"(الأمر الذي لم يعترض عليه قط من سيؤسسون لاحقا حزب الوحدة الشعبية، الذي تدعمه حاليا في اليونان قيادة الأممية الرابعة)، ودمج العديد من أعضاء الملاك السياسي والإداري للحزبين البورجوازيين الكبيرين (حزب الديمقراطية الجديدة والحزب الاشتراكي اليوناني) في الحكومة، وبوجه خاص القطيعة مع الغالبية العظمى من قواعده المناضلة، حتى ضمن الشباب، أمور غيرت بلا رجعة طبيعة حزب سيريزا.

إنه مصير تتقاسمه كل الأحزاب الإصلاحية الساعية إلى تدبير الأزمة في إطار الرأسمالية، أيّا كانت نوايا قياداتها. هذه خلاصة لم تبلغها قط قيادة الأممية الرابعة، متحدثة بالأحرى عن "استسلام" لتسيبراس بلا تفسير، مجرد من أي مضمون طبقي. ونتيجةُ هذا العملية إسراعها إلى تكرار نفس الأخطاء. وتواصل التحالف والتكيف مع سياسة "إيجليسياس" اليوم بواسطة أغلبية الفرع الإسباني.

I – ت. قصور نضالي ومشكل ديمقراطي جسيم.

باتت اجتماعات اللجنة العالمية للأممية الرابعة مختزلة اليوم في نقاشات تحليل بدون نتائج في الممارسة. تتوالى النقاشات بدون تحديد حملات منسقة على الصعيد العالمي. مع ذلك لدينا بكل أرجاء العالم رفاق يخوضون نضالات تواجه الرأسمالية بنحو ملموس. يجب تعزيز النقاشات الجوهرية بالعمل: يجب أن تعزز تقارير أنشطة الفروع النقاش، وأن يفضي تواجه الأفكار إلى تحديد مهام مشتركة. يستحيل، في غياب أهداف مشتركة على الصعيد العالمي وفي غياب تعاون سياسي ومادي، بناء الذات أبعد من نطاق معين في كل واحد من بلداننا. لكن يجب بوجه خاص أن تكون أمميتنا أكثر من نادي نقاش نظري. يجب أن تكون أداة للعمل الثوري. الطرح الجماعي لمشاكل الصراع الطبقي السياسية على صعيد عالمي والتفكير سويا في المشاكل التي نطرح في كل بلد للسعي إلى حلها جماعيا، هذا ما ينبغي أن تكون فائدة "حزب عالمي". وبناء

هكذا حزب عالمي، والتقدم في هذا الاتجاه، مهمة آنية.

إن طرد أغلبية الفرع الاسباني للأقلية في حزب مناهضي الرأسمالية Anticapitalistas، التي كانت تمثل 20% في آخر مؤتمر، و شكلت اليوم منظمة ايزار IZAR ، يكشف مشكلا ديمقراطيا جسيما. ترفض القيادة الحالية فتح نقاش حقيقي. وتغض الطرف عن الانتقادات اليسارية لتوجهها. والأسوأ من ذلك رفضُ إتاحة إمكان تعبير الرفاق أمام اللجنة العالمية بذريعة اعتراض من الفرع، الأمر المناقض لكامل مبادئ الديمقراطية العمالية لدينا: إمكان الدفاع عن النفس لحظة طرد قائم مع ذلك في العديد من التنظيمات الإصلاحية ... لكنه منعدم في الأممية الرابعة فيما يخص رفاق ايزار Izar. هكذا تم تسجيل إمكان طرد أغلبية كما يحلو لها لأقليتها ... بلا أدنى فرصة استئناف.

وفي إيطاليا، بدلا عن السعي إلى استعادة كل الرفاق/ات المفقودين في حل منظمة اليسار النقدي Sinistra Critica ، وتعزيز تأثير الأممية الرابعة، اعترضت قيادتا المنظمتين المعترف بهما من قبل القيادة الراهنة للأممية الرابعة على مشاركة مجموعة متحد غيفارا Collettivo Guevara في المؤتمر العالمي. ومن حسن الطالع أن ليس لدى أغلبية رفاق الفرع الفرنسي الأعضاء في "حزب مناهضة الرأسمالية الجديد" نفس الرؤية السلطوية للخلافات السياسية، ومن ثمة لم يتصرفوا بذات المنوال مع أقليتهم (1). وقد كان، ولا يزال حاليا، رفاقنا في منظمة العمل الاشتراكي Socialist Action بكندا ضحايا لإجراء طرد مماثل. إن ثمة طبعا منطق سياسي خلف حالات الطرد هذه: تعطيل القواعد الديمقراطية الأساسية عندما يتعلق الأمر برفاق مخالفين يساريا لسياسة القيادة. وآنذاك تشجع هذه الأخيرة العمل مع مجموعات خارج الأممية الرابعة وتضغط على الفرع بقصد عزله، كما جرى في اليونان. غالبا ما تقدم قيادة الأممية الرابعة تنظيمنا العالمي في صورة الاتجاه العالمي "الأكثر ديمقراطية". لكن ما أبعد إعلان النوايا عن الوقائع الملموسة. فبوجه أوضاع انشقاق ناتجة عن خلافات سياسية، أبدى التيار الاشتراكي الأممي IST في إسبانيا (2) ورابطة العمال الأممية LIT في البرازيل (3) انفتاحا أكبر بالحفاظ على علاقات مع مختلف المجموعات المنشقة.

لم يعد بوسعنا تفادي حصيلة السياسة التي دافعت عنها أغلبية مؤتمر الأممية الرابعة العالمي عام 2010. يجب أن نقول بجلاء إن سياسة قيادة الأممية الرابعة منذ المؤتمر العالمي الأخير كانت خاطئة ودون ما تقتضي الشروط التاريخية.

II- وضع ينطوي على فرص لتعزيز قوى الثوريين والأفكار الشيوعية

لا نشاطر قيادة الأممية الرابعة تقييمها للوضع. فإن كان مطبوعا فعلا بهجوم برجوازي متزايد، فإنه متناقض وينطوي على إمكانات تتيح للشيوعيين الثوريين إسماع أفكارهم وتعزيز قواهم.

II-أ. ميل معدل الربح إلى الانخفاض : جذر الأزمة

يظل مشكل الرأسماليين الأساسي ميلُ معدل الربح إلى الانخفاض. تترافق الأزمة البيئية مع الأزمة الاقتصادية فتغدو الرأسمالية على هذا النحو في وضع أزمة مديدة لن تنفك منها عفويا. ويضطر الرأسماليون، بغية استعادة معدل الربح، إلى قلب نمط هيمنتهم بإنزال هزيمة تاريخية بالطبقة العاملة. هذا معنى الهجوم الرأسمالي الراهن. وتزداد التوترات بين الامبرياليات وتتكاثر التدخلات العسكرية. ويتعاظم عدد اللاجئين، وتشجع حكومات كل القوى الكبرى علانية العنصريةَ وكرهَ الأجانب. ليست الهمجية إمكانا مرتقبا مستقبلا، بل واقع معظم البشرية.

II - ب. القيادات التقليدية و"النزعات الإصلاحية الجديدة" : تكيف مع الهجوم الرأسمالي الراهن

تقوم القيادات التقليدية للحركة العمالية، بعيدا عن التصدي للهجوم الرأسمالي، بالتكيف معه. واندمجت الاشتراكية الديمقراطية كليا في جهاز الدولة، وتساير القيادات المتحدرة من الستالينية سياسات البرجوازيات الوطنية.

ولا ينحصر تراجع الاشتراكية الديمقراطية الكثيف، وكذا التشكيلات من طراز حزب العمال البريطاني، في أوروبا. إذ يكتسي طابعا عالميا. فقد شهدنا في كندا، مثلا، قيادة الحزب الديمقراطي الجديد" – ن.د.پ(NDP) المرتبطة بالنقابات تعدُ، إبّان حملة انتخابات أكتوبر 2015 الفدرالية لسنة 2015، بما سمّته "ميزانية متوازنة" في كلّ الظروف. سيحول تنفيذ هذه السياسة دون سحب حكومة الحزب الديمقراطي الجديد معظم تدابير التقشف القاسية التي اتخذتها حكومة حزب المحافظين السابقة بقيادة ستيفن هاربر. وقد وجّه انسحاب ن.د.پ السياسي، وموقف "التصويت المُجدي" لدى قسم كبير من البيروقراطية النقابية، سخطَ الطبقة العاملة الكثيف ضد التقشف صوب فوز "الحزب الليبرالي" بقيادة "دجاستن تْروداو" الذي تظاهر في فترة وجيزة

بالانتقال إلى يسارن.د.پ.

أما التيارات المسماة "شعبوية" في أمريكا الجنوبية، فقد أثبتت عجزها عن تغيير جوهر الوضع، ورفضت أي قطيعة صريحة مع الامبريالية والرأسمال. وإن معارضة حكومات اليمين في الأرجنتين وفي البرازيل لا يستتبع التحالف مع الأحزاب الشعبوية والپيرونية.

تمثل "النزعات الإصلاحية الجديدة" المزعومة أعراض تسيس، وانعكاسا لتنامي النضالات وكذا لحدودها. لكن سياسة حزب سيريزا في السلطة تبينُ درجةَ تكيف تلك القوى، في ظرف قياسي، مع الرأسمالية المتأزمة، ومدى استعدادها ذاتها لتطبيق خطط البورجوازية، دون أن يكون لها مع ذلك الانغراس العمالي الجماهيري الذي تمكن الاصلاحيون "القدامى" من كسبه.

وتفلح التيارات اللاسلطوية أو المستقلة autonomes في استقطاب قسم من تمرد الشباب. يجب أن ننهج سياسة إزاء هذه التيارات مع إمكان اتفاقات تكتيكية مع بعضها أحيانا. لكن ينبغي ألاّ نُخلي لها ساحة التجذر، مع توضيح مكمن المأزق في سياستها.

II - ت. عدم استقرار مزمن ومقاومات جماهيرية وتسيُّس

طبعا، ليس ميزان القوى في صالحنا. لكن مقاومات جماهيرية تهز كل القارات. وتُذكي أزمةُ النظام عدمَ استقرار مزمن.

وطبعا يُذكي عنف الهجوم الرأسمالي ظواهر نكوص اجتماعي وسياسي. ويقود اليسار التقليدي، عند وصوله إلى الحكومة، الهجوم الرأسمالي متيحا بذلك مساحة لليمين المتطرف. لكن ما أبعده عن مشاعر أغلبية الطبقة العاملة. بيد أنه يوجد في قواعد اليمين المتطرف الانتخابية عدد بليغ من الشغيلة الذين كانوا أول ضحايا الرأسمالية. ويمكن لرد جدّي من الطبقة العاملة يحقق انتصارات مهمة أن يستعيد عددا ممن استقطبتهم مؤقتا غوغائية اليمين المتطرف، هذا طبعا دون توهم منا إمكان تفادي مواجهة مع قاعدة أقصى اليمين، وأكثر من ذلك، الأحزاب النازية الجديدة والفاشية الجديدة.

ليس مفعولُ الهجوم في إطار الأزمة أحاديَّ الجانب. إذ يستثير مقاومات جماهيرية وتسيُّسا جديدا. وديناميةُ التقاطب هذه ممثلة جيدا بانتخاب ترامب: فإن يرمز إلى سياسة متنامية الطابع الرجعي لدى الطبقات الحاكمة، فقد جرى انتخابه في وضع يشهد تعاظم التعبئات وحيث بلغ الاهتمام بالأفكار الاشتراكية أعلى مستوى منذ عقود

في القوة العالمية الرئيسة. وكذلك على صعيد دولي، تزداد إمكانات الانفجار الاجتماعي والنضالات الجماعية .

ثمة في قطاعات عمالية وشبابية هامة إدراكٌ لعفونة النظام الحالي ولسيره بالبشرية إلى الإفلاس. وتدرك الجماهير المناضلة، معظمَ الأحيان، ما لم تعد تريد وتشعر بتقزز عميق من النظام الرأسمالي، لكن بلا أي فكرة عن البديل وعن كيفية بلوغه. لكننا لا نشهد نضالات رد آلي على هذه الهجمات وحسب، بل نحن أيضا إزاء سيرورات تراكم تجارب وتسُّيس وتجميع وتنظيم. إن التعبئات الوطنية الكثيفة ضد تدمير قانون العمل بفرنسا، ونضال العمال ذوي الأجور المتدنية من أجل حق تأسيس نقابات ومن أجل حد أدنى للأجر من 15 دولارا، وصعود حركة "حياة السود مهمة أيضا" Black Lives Matter بالولايات المتحدة الأمريكية، وتعبئات الطلاب غير المسبوقة في كبيك، وإضرابات العمال الكثيفة بآسيا لاسيما بالصين والهند ... وأيضا الاهتمام المتجدد بالاشتراكية متجليا في الانتصار المزدوج لجيريمي كوربين في قيادة حزب العمال البريطاني، وكذا تجدد الاهتمام بالأفكار الاشتراكية في الولايات المتحدة، كلها عناصر تدل على وجود عناصر وعي مناهض للرأسمالية. إنها سيرورة متفاوتة جدا ومحدودة. وإن تيارات مناهضة للاشتراكية هي المتغذية من الاستياء العميق. ويشير الصدى الانتخابي لجبهة اليسار العمالي(FIT) بالأرجنتين، وسيرورات إعادة تهيكل الحركة النقابية في جنوب إفريقيا، برغم حدود هاتين التجربتين، وبوجه خاص تجدد الاهتمام بـ"الاشتراكية" في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى إمكان كسب أفكار مناهضة الرأسمالية حظوة جماهيرية.

III. استمرار دور الطبقة العاملة المركزي

تُسهم رؤيةٌ مشتركة واسعة الانتشار في الأوساط المناضلة في إذكاء شكوكية بصدد راهنية الثورة، مُؤَداها أن الهجوم النيوليبرالي أضفى هشاشة على الطبقة العاملة وأضعفها لدرجة انتفاء دورها المركزي. إننا ننظر إلى الطبقة العاملة من وجهة نظر سياسية: إنها الفئة الاجتماعية الوحيدة التي بوسعها، بفضل موقعها في الإنتاج وإعادة الإنتاج الرأسمالي، توحيد نضالات كل الشرائح المضطهَدة في العمل، وكذا في أماكن الدراسة، وفي جيوش التجنيد وفي الأسرة؛ والاتحاد مع نضالات النساء والأشخاص مثلي ومزدوجي ومتحولي الجنس، والمهاجرين، والأقليات، والشعوب الأهلية، ضمن مشروع تحرر مشترك، أي الشيوعية. والواقعُ أنّ طبقة العمال اليوم أكثرُ عددا إجمالا

من أي وقت مضى، إذْ ثمة من العمال الأجراء اليوم في كوريا الجنوبية، مثلا، أكثر مما كان بالعالم برمته زمنَ ماركس. إن الطبقة العاملة، المكونة بنظرنا من العمال الأجراء ممن لا يمارسون سلطة تراتبية، تمثل اليوم نسبة بين 80 و 90 % من سكان البلدان الأكثر تصنيعا، وزهاء نصف سكان العالم. إجمالا، انتقل عدد عمال الصناعة في العالم من 490 مليون سنة 1991 إلى 715 مليون سنة 2012 (أرقام منظمة العمل الدولية). لا بل فاقت وتيرة نمو الصناعة نظيرها في قطاع الخدمات بين العامين 2004 و 2012! لم ينخفض قطاع الصناعة بل قطاع الزراعة منتقلا من نسبة 44 % إلى 32 % من قوة العمل الإجمالية. صحيح أن أعداد الطبقة العاملة الصناعية تراجعت في القوى الرأسمالية القديمة، لكن ما أبعدها في الصراع الطبقي عن دور ثانوي، كما دلت مثلا إضرابات عمال السكك وعمال مصافي النفط، الجماهيرية، بفرنسا عامي 2010 و2016. وخلقت بلترة الخدمات قطاعات أجراء جديدة في المتروبولات الرأسمالية القديمة، دلت على كفاحية كما في قطاع التنظيف (مثل إضرابات هولندا التاريخية في عامي 2010 و2012) أو في المتاجر الكبيرة والوجبات السريعة عن طريق حركة "ناضلوا من أجل 15 دولار Fight for 15 (حركة نضال من أجل 15 دولار في الساعة أجرا أدنى) بالولايات المتحدة الأمريكية.

لا يصح اعتبار تطور الهشاشة عاملا أعجز الطبقة العاملة عن خوض نضالات مهمة وعن النهوض بدور ثوري. في الأيام الخوالي، لم يحُل وضع بروليتاري أكثر هشاشة من وضع اليوم، وانعدام صناعات كبيرة، دون استيلاء شغيلة باريس على السلطة إبان الكومونة ... ويهتدي العمال اليوم إلى طريق التعبئة بالرغم مما يرفع الهجوم الرأسمالي من عقبات بوجههم: كان أكبر إضراب في فرنسا منذ عقود عديدة، من حيث حجم المشاركة والمدة، إضراب العمال بلا أوراق ثبوتية في 2010-2009 انخرط فيه 6000 مضرب، منهم 1500 عامل مؤقت، منظمين في لجنة إضراب طيلة عشرة أشهر. وأبان الإضراب العام في غوادلوب سنة 2009 مقدرةَ العمال على توحيد المضطهدين وتهديد السلطة. لقد خلقت العولمة الرأسمالية، عبر إعادة نشر دولية للصناعة، طبقات عاملة جديدة في بلدان الجنوب، وقد أبرزت الاحتجاجات الأخيرة مقدرتها الكامنة: موجة الإضرابات في الصين منذ2010، وإضرابات جماهيرية في "بورصا" التركية سنة 2015، وتَشكل نقابات جماهيرية كفاحية في اندونيسيا، و دور الحركة النقابية والإضرابات الجماهيرية في إقالة الوزيرة الأولى لكوريا الجنوبية نهاية العام 2016 ...

تجري هذه النضالات أساسا ضد القيادات النقابية. ولا غني لهذه النضالات، كي تفضي إلى اتهام للنظام، من إعادة بناء قيادة عمالية قائمة على النضال الطبقي على صعيد دولي. ويمثل بناء جناح النضال الطبقي في الحركة العمالية هذا، المستقل عن القيادات النقابية، والقادر بوجه خاص على استثارة بناء هيئات تنظيم ذاتي ولجان إضراب، مهمةَ مركزية لأممية ثورية. وتشير تمايزات أو قطيعات داخل الحركة العمالية إلى انفتاح إمكانات جديدة: سيرورة خلق اتحاد نقابي جديد في قطيعة مع حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا، وتمايزات داخل الاتحاد العام للعمل CGT بفرنسا، ونقاشات من أجل تشكيل "قطب عمالي" قائم على النضال الطبقي بعد حركة النضال بصدد قانون الشغل ...

إذا أخذنا هذه التطورات كلها بالحسبان، يتضح أنه لم يكن أبدا للطبقة العاملة العالمية دور منطوعلى قدرمماثل من القوة. ليس لكل قطاعات الطبقة العاملة الوزن الموضوعي ذاته في جهاز الإنتاج، وليست قادرة على القيام بنفس الدور، ويجب أن نراعي هذا في جهود انغراسنا. لكن يتعين على الثوريين أن يحملوا على محمل جد دور الطبقة العاملة المركزي، ويطوروا تدخلا سياسيا منهجيا صوبها. وليس النهوض بهذه المهمة واجبَ الفروع الوطنية وحسب، بل يجب أن يكون موضوع نقاشات منتظمة على صعيد دولي.

IV. . مقترحاتنا

IV - أ. بناء أحزاب ثورية طليعية: راهنية اللينينية

يُعرّف لينين، في كتاب **مرض الشيوعية الطفولي، اليسارية**، الإنضباط الحزبي وكيفية خلق حزب كوادر من أجل الثورة، على نقيض رؤية الستالينيين الكاريكاتورية:

"ويتبادر هنا إلى ذهن المرء السؤال التالي: بم يوطد انضباط حزب البروليتاريا الثوري ؟ وبم يجري امتحانه ؟ وبم يدعم ؟ أولاً، بوعي الطليعة البروليتارية ووفائها للثورة وبثباتها ورباطة جأشها وبطولتها وروح التضحية بالذات عندها. وثانيا، باستطاعتها الترابط والتقارب، وإذا شئتم الاندماج لحد ما، مع أوسع جماهير الكادحين، وفي المقام الأول مع جماهير البروليتاريا، **وكذلك** مع الجماهير الكادحة **غير البروليتارية**. وثالثاً، بصواب القيادة السياسية التي تقوم بها هذه الطليعة، وبصحة استراتيجيتها وتكتيكها

السياسيين، شرط أن تقتنع أوسع الجماهير الكادحة بهذه الصحة **بتجربتها الخاصة**. وبدون هذه الشروط لا يمكن تحقيق الانضباط في حزب ثوري كفء حقا ليكون حزب الطبقة المتقدمة المدعوة إلى إسقاط البرجوازية وتحويل المجتمع كله وبدون هذه الشروط تتحول محاولات توفير الانضباط ولا مناص إلى هراء وطنطنة وهذر. ومن جهة أخرى لا يمكن أن تنبثق هذه الشروط فجأة. فهي لا تحصل إلاّ بنتيجة كدح طويل وتجارب شاقة؛ ومما يسهل توفيرها هو النظرية الثورية الصحيحة، التي هي بدورها ليست عقيدة جامدة، ولا تتشكل نهائيا إلاّ بالترابط الوثيق مع نشاط حركة جماهيرية حقاً وثورية حقا.."

"لا ثورة بدون حزب ثوري"، يعني هذا أنه مع تنوع ما قد يعتمده الثوريون من تكتيكات في بناء حزبهم حسب البلدان والأوضاع، يظل بناء أحزاب ثورية، أحزاب من أجل الاستيلاء على السلطة ومن أجل الشيوعية، الهدف الاستراتيجي. لهذه الغاية، يمثل الاستقلال السياسي عن الإصلاحية، واستقلال تام عن الحكومات البرجوازية (حتى "اليسارية")، وعن الدولة ومؤسساتها، أمورا حاسمة.

إنه من أجل بناء منظمات ثورية غير مقتصرة على إعلان مبادئ، نضع هدفا لنا بناء حزب كوادر قادر على منح حياة لهذه المبادئ البرنامجية، ما يعني السعي لمد كل مناضلينا ومناضلاتنا بوسائل كسب أرقى مستوى تكوين ممكن للقيام بدور في تدمير الرأسمالية وبناء مجتمع مغاير. بيد أن هذا التكوين يجب أن يتماسك مع ممارستنا النضالية. تتطلب القدرةُ على إنهاء هذا النظام الذي يولد الاستغلال وأشكال الاضطهاد تقليصَ فصل الشأن الخاص عن الشأن السياسي. هذا الفصل ناتج عن النظام الرأسمالي الذي نعيش فيه. إننا نتبنى بوعي، ضد منطق "الفصل"، منظور الثورة ونُطابقه مع خياراتنا وأنماط حياتنا. هذا يناقض كليا حرمان الفرد، إنه بالعكس تحرر وتشارك طوعي حر ومضاد للأيديولوجية السائدة التي تنشرها الدولة والمدرسة والعائلة. نجتمع لتحقيق هدف مشترك: تدمير النظام الرأسمالي القائم على الاستغلال وأشكال الاضطهاد من أجل بناء مجتمع مغاير، المجتمع الشيوعي.

إن السعي إلى انغراس في الطبقة العاملة، وفي القطاعات المقهورة، أمر حاسم؛ ويجب أن يكون موضوع نقاشات ممنهجة وأدوات خاصة. إن راهنية الإضراب العام الانتفاضي بما هو "فرضية إستراتيجية" رئيسة في معظم مناطق العالم، يجب أن يكون لتحليلنا لدور الطبقة العاملة المركزي مستتبعات عملية، في جميع فروعنا وعلى صعيد عالمي. ماذا نقصد؟ نعني أن لدينا سياسة انغراس إرادوية في كل قطاعات الاقتصاد الرأسمالي

الأساسية. وإن القيام بجهد في كل فرع في هذا الاتجاه، وكذا مساعدة الأممية على بلوغ هذا الهدف إسهام في المجهود. هذا عبر إسهام نظري ومركزة المعلومات. ويعني هذا أيضا أننا نطور بطريقة منهجية تدخلا سياسيا مستقلا صوب طبقتنا.

يجب على الثوريين جميعا التفكير في سبل التصدي في ذات الآن لسياسة التقشف وللنظام الرأسمالي. تظل الكيفية الوحيدة للدفاع عن حقوقنا الاجتماعية و كسب مزيد منها متمثلة في تعبئة الطبقة الكادحة والشباب. فكل مكسب اجتماعي إنما حصل بالتعبئة. ويدل على ذلك تاريخ القرن العشرين. لم تُكتسب حقوق العمال والنساء بالانتخابات بل بالإضرابات والتعبئات. بهذا المعنى، تكمن مهمتنا الرئيسة في إعادة بناء الوعي الطبقي. وأشد وسائل ذلك فعالية مواجهة مصالح الطبقة العاملة بمصالح البورجوازية. إن النضالات، والمظاهرات، والاعتصامات، والاجتماعات، والإضرابات، أفضلُ أدوات رفع مستوى وعي المضطهدين. طبعا لا يمكننا تجاهلُ الانتخابات، لكن يجب إخضاعها للتعبئات. ليست الانتخابات، ضمن إستراتيجيتنا، هدفاً بحد ذاته، بل وسيلة تعزيز تعبئة طبقتنا، بقصد إنماء وعيها. يجب أن يخوض العمال والشباب النضال ضد كل أشكال الاضطهاد وربطه بالنضال من أجل التحرر الطبقي. على هذا النحو، يلزم أن تُضمن منظمات الحركة العمالية الجماهيرية برامجها عناصر من قبيل "أجر متساو عن العمل المتساوي" واحترام حقوق مثلي ومزدوجي ومتحولي الجنس وتشريك عمل إعادة الإنتاج الاجتماعي.

تمثل فرضتنا الإستراتيجية لتدمير الرأسمالية جملة تعبئات متواصلة تجعل الطبقة العاملة واعية بضرورة الاستيلاء على السلطة لبناء الاشتراكية. لا نقدس الإضرابات، لكنها وسيلة أساسية لرفع ثقة العمال في قواهم الذاتية. تمثل الإضرابات مدارس كفاح لأنها لحظات إمكان تنظيم الطبقة العاملة ذاتيا، كما أنها وسيلة صراع.

لا يمكننا،نحن الثوريون، التغاضي عن نضالات اليوم مهما صغُر حجمها. بل علينا المشاركة فيها.

إن أممية ثورية ليست الشبيبة أولويتها أممية محكوم عليها بالزوال. تقوم الشبيبة دوما بدور طليعة تكتيكية. لا تزال نظرية ارنست ماندل هذه راهنية : سواء اعتبرنا سيرورات الثورات العربية أو التعبئات بأمريكا اللاتينية، أو المكسيك أو الشيلي، وحتى فرنسا لحظة "عقدة أول تشغيل"، وقريبا على الأرجح في الولايات المتحدة مع التحركات المناهضة لترامب. ولا يزال دور الشبيبة في النضالات أساسيا، واستقطاب الشبيبة أمر حيوي لكل منظمة ثورية. يقتضي الانسجامُ مع هذا الإقرار عدمَ التخلي عن مكاسب

نظرية وأخرى خاصة بالتدخل راكمها تيارنا. إننا ندافع عن استقلال الشباب، استقلال خاضع للبروليتاريا ولمصالحها التاريخية، لكن بأشكال تنظيم ليست مستقلة عن منظمات الحركة العمالية وما نبني من أحزاب، بل لها كيان ذاتي. نضع إذن على كاهلنا، كلما أمكن، بناء منظمات شبيبة ثورية. وتمثل قطاعات الشباب في أحزابنا واسطة لبلوغ هذا الهدف. ويجب من جهة أخرى أن يكون لدينا توجه خاص بشباب المدارس. إنه قطاع شباب يشارك بنشاط في السيرورات الثورية. لذا يقوم مخيم الشباب الدولي بدور أساسي ضمن هذه السياسة. لكن يجب ألا يتحول إلى مكان إقصاء الأصوات المخالفة لقيادة الأممية الرابعة. وإن منع قطاع شباب حزب مناهضة الرأسمالية الجديد من المشاركة في المخيم الأخير دليل ضعف نظري ونضالي مقلق. وكذلك منع أربعة رفاق من اليسار الثوري المناهض للرأسمالية من تنظيم ورشة في المخيم، وإجبار هؤلاء، الذين قضى بعضهم 15 سنة في بناء الأممية، على تنظيم ورشتهم في موقف السيارات المجاور مع 70 شاباً تواقين للفهم وللنقاش وللتواصل. إن هذه الحوادث أعراض عصبوية متحجرة وخائفة تُعلِّم في الواقع شبابا يتعود على تلك الممارسات بذريعة الصفاء الأيديولوجي ومحاربة "النزعة التكتلية".

ما من صور صيني يفصل ما ندافع عنه كمشروع مجتمعي، أي الشيوعية، عن الحزب الذي نسعى إلى بناءه. يجب أن يتماسك هذان الطرفان. لن يكون حزبنا جزيرة شيوعية، لأنه يحيى ويتطور ضمن علاقات اجتماعية يحددها النظام الرأسمالي والأبوي. لكن علينا أن نقترب من ذلك إلى أقصى حد. يتعلق ذلك طبعا بالعلاقات النضالية التي يجب أن تحترم المبادئ الديمقراطية وألاَّ تُناقض برنامج نضالنا ضد كل صنوف الاضطهاد. وحزبنا فضلا عن ذلك اتحادٌ طوعي حرٌ لنساء ورجال مناضلين من أجل الشيوعية، تحكمهم علاقات لا يمكن أن تناقض مبادئ التحرر تلك. ويحاربون كل "فصل" يقيمه الرأسمال بين عمل فكري وعمل يدوي، وبين نساء ورجال، وبين سكان محليين وأجانب، وبين شأن خاص وآخر سياسي ... يرفضون أي محرمات داخل المنظمة، لكنهم يبنون بالنقاش والتحقق بالممارسة وحدة كل أعضائه على صعيد البرنامج والتدخل.

IV - ب. دفاعا عن برنامج انتقالي للقرن الواحد والعشرين

يجب أن تدافع الأممية الرابعة عن جملة تدابيررئيسة، وعن منهجية انتقالية: الانطلاق من المطالب اليومية وربطها بمسألة السلطة و بالتطلع إلى مجتمع مغاير، أي في نهاية المطاف ربط النضالات الحالية بالطعن في أركان النظام الرأسمالي.

يتمثل أول محاور هذا البرنامج في مصادرة قطاعات الاقتصاد الرئيسة. وقد أتاحت أزمة البنوك وخطط إنقاذها فرصة جديدة لشرح شعبي لضرورة مصادرة البنوك. كما تمدنا موجة إفلاس الشركات والتسريحات الجماعية وما تثير من نضالات بإمكان إعادة طرح مسألة الرقابة العمالية، وشرح فكرة مصادرة كبريات وسائل الإنتاج والاتصال والتبادل. إن منهجية انتقالية هي مثلا ربط منع التسريحات برقابة العمال أنفسهم على التشغيل.

ليست الموارد الأحفورية والمعدنية غير محدودة. وقريبا في السنوات المقبلة سيبلغ الاستخراج ذروته القصوى. وترمي الرأسمالية بمنطقها الهيكلي إلى استهلاك متزايد للمواد الأولية والطاقة. وهدف الرأسمالية إنتاج متزايد وأرباح متنامية. وتستحيل رأسمالية "خضراء". و تدمر الرأسمالية بيئتنا وأنواعها وكوكبنا. بيد أنه هنا أيضا تستحيل إيكولوجيا منطقية بدون نضال حازم ضد الرأسمالية وبدون إدراك أن الذات الوحيدة القادرة على القضاء على الرأسمالية وعلى ما تولد من كارثة بيئية هو الطبقة العاملة. إذا كنا نشاطر هذا التحليل وجب استنتاج التبعات، على صعيد الانغراس والتدخل والتوجيه. فالطبقة العاملة المتحالفة مع قطاعات أخرى هي القادرة على فرض برنامج انتقال إيكولوجي مناهض للرأسمالية بوجه الكارثة البيئية، محوره إعادة النظر في الطاقات الأحفورية والنووية مع ضرورة تخطيط اقتصادي على صعيد دولي.

يبقى العالم الرأسمالي مُهيكلا ومُنظما من طرف الامبريالية التي لا ترتبط مصالحها بأي التزام إزاء أي شعب، بالرغم من دعمها أحيانا لهذا النضال أو ذاك بأساليبها الخاصة وأهدافها الخاصة.

يجب أن تشكل مناوئة الامبريالية محورا مركزيا لدعاوتنا ولنشاطنا : نقف ضد كل التدخلات الامبريالية ومن أجل سحب القوات الامبريالية. ولكن هذا يعني أن التضامن مع الشعب الكردي، مثلا، لا يعني غض الطرف عن مسؤولية الامبريالية المركزية في تطور قوى رجعية مثل تنظيم داعش وفي الوضع الذي تعيشه شعوب المنطقة، دون إنكار ما لهذه التيارات الرجعية من منطق خاص واستقلال. وجب علينا، ولا يزال، أن نشارك في مظاهرات الدفاع عن الشعب الكردي مع ربط هذا الدفاع اللامشروط مع رفضنا الجلي للتدخل الامبريالي. لذلك لا نوقع نداءات التظاهر المطالبة حكومتنا بتسليح الأكراد. إننا لا نوهم بإمكان دفاع برجوازيتنا عن شعوب المنطقة.

لسنا من سيصنع، بوجه امبرياليتنا، أوهاما بشعار "نعم للأسلحة، ولا للقنابل". وهذا بالضبط ما جرى لبرلمانيين من "التحالف الأحمر والأخضر" منهم أعضاء في الأممية

الرابعة صوتوا في البرلمان لصالح اعتمادات الحرب بذريعة أن ذلك سيتيح إرسال أسلحة؛ لكنهم سرعان ما اصطدموا بالمرحلة الثانية، المهمة وحدها لحكومة الدنمرك ولسواها، أي إرسال طائرات إف 16 الدنمركية التي تقصف اليوم العراق إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

سيكون على الطبقات العاملة التي ستنتفض أن تواجه في الآن ذاته جهاز "دولتها" الوطنية والمؤسسات الامبريالية الدولية مثل الإتحاد الأوروبي. إن "العدو الرئيسي بيننا" تعني أيضا وجوب أن نحارب في الآن ذاته الأحلاف الامبريالية الدولية التي تنخرط فيها بورجوازياتنا. وإذ نعارض بشدة أي بديل رأسمالي وطني، ندرك أن سياسة مناهضة للرأسمالية لا تتلائم مع الاتحاد الأوروبي.

ندرك أن النضال ضد الامبريالية والعنصرية والتقشف والسيطرة الرأسمالية ليس معركة يمكن خوضها على صعيد بلد واحد. ولا يمكن خوضها بدون القطع مع سياسة خدمة الرأسماليين التي يقودها الاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي، وأوربا المال. إن مهاجمة سلطة برجوازياتنا الوطنية تعني القطع مع مؤسسات الإتحاد الأوروبي.

نحن ندافع، في مواجهة أوروبا الثالوث، عن تضامن أممي من أجل أوروبا اشتراكية للعمال وللشعوب.

إن فرض التقشف في العالم أمر وثيقُ الارتباط بتصاعد مطابق للحروب وللتدخلات الإمبريالية. نشهد بشكل شبه يومي حروبا وعمليات قصف كثيف وقتلا جماعيا من طرف جيوش مُخَصْخَصة أو مرتزقة، بواسطة طائرات بدون طيار وحصار وعقوبات وحروب شبه سرية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، القوة العظمى الوحيدة في العالم، مع مثيلاتها التاريخية من امبرياليات أوروبية. تلك حال القيادة العسكرية الأمريكية بأفريقيا التي تعيد استعمار أفريقيا ونهبها. كما تتدخل الامبريالية الفرنسية وقوى استعمارية أوروبية قديمة بشكل متزايد في إفريقيا وغيرها حفاظا على مصالحها وإنماء لها.

ليس ثمة "حروب إنسانية" يقودها الوحش الامبريالي. ولن تكون ثمة أبدا. هذا التعبير بحد باطل بنظر الثوريين، هؤلاء الذين تمثل معارضة كل حروب وتدخلات امبريالية علة وجودهم. إن دعم حق الشعوب والأمم المضطهدة في تقرير مصيرها دعما بلا شروط مبدأ اشتراكي ثوري أساسي. يجب على الأممية الرابعة أن ترفض، بلا شروط، كل نداء إلى الامبريالية للمساعدة لإسقاط الطغاة والمستبدين المحليين. إن لهذه "المساعدة" عواقب

مُحتّمة مميتة، أشبه بأنشوطة حول العنق وليست مساعدة "رئيفة" أو "ديمقراطية".

لا نجاح لتحرر المضطهدين سوى عبر منظماتهم الجماهيرية المستقلة، وعبر بناء أحزاب اشتراكية ثورية من طراز لينيني، في اللحظة المواتية وأيا تكن صعوبة الظروف. إن رفض كل أشكال التدخل الامبريالي شرط أساسي لكفاحات التحرر الوطني الظافرة وكل انتصار آخر.

يجب، في مواجهة الحروب الاستعمارية الامبريالية المتواصلة، أن تركز الأممية الرابعة مطالبها على شعارين: "سحب فوري للجيوش!" و "حق كل الأمم المضطهدة في تقرير مصيرها!".

إننا نذود عن حق الشعوب في تقرير مصيرها. لكننا لا ننضوي تحت قيادة أي بورجوازية وطنية، حتى بورجوازية شعب مضطهد. بالنسبة للشعوب المضطهدة، نحن ندافع عن توازن النضال الديمقراطي من أجل الحق في تقرير المصير والنضال من أجل مجتمع بلا طبقات. وهذا يعني أنه طبقا لإستراتيجيتنا، قد يفيد نضال التحرر الوطني تحرر الطبقة العاملة فقط عندما تقود الطبقة العاملة النضال. على هذا النحو، يجب أن نصون استقلالنا الطبقي عن بورجوازيات الأمم المضطهدة. مثلا، قد يكون نضال تقرير مصير الشعوب التي تضطهدها الدولة الاسبانية مَقْفَزا للنضال ضد الرأسمالية إن اضطلعت فيه طبقتنا بدور قيادي.

ليس هذا البرنامج أرضية انتخابية، ليس برنامج حكومة. نحن نشرح أنه لا يمكن فرضه إلا بتعبئة اجمالية للطبقة العاملة والمضطهدين، تعبئة تحمل إلى السلطة حكومة عمال تدمر الدولة البورجوازية استنادا على هيئات التنظيم الذاتي النابعة من تعبئة طبقتنا المتحالفة مع المضطهدين.

IV - ت. بناء أممية ثورية

إننا نلح على ضرورة جعل بناء أممية مناضلة هدفا لنا، منظمة قادرة على تنظيم حملات منسقة على صعيد دولي. إن بوسع منظمة منغرسة ببلدان عديدة تعمل بكيفية منسقة، وإن بقوى متواضعة، أن تضاعف فاعلية تدخلها.

يجب على أمميتنا أن تضع من جديد على جدول الأعمال نقاشَ برنامج شيوعي ثوري يواجه الواقع الرأسمالي للقرن الواحد والعشرين، عوض نقاشات نظرية غير مترابطة ومفصولة عن الممارسة. لا يمكن لإستراتيجية ثورية عالمية أن تقوم على تجارب بعض

البلدان فقط. يجب أن نتجاوز المركزية الأوربية القائمة في الأممية الرابعة أيضا، حيث غالبا ما يجري إسقاط التجارب الأوربية كنموذج كوني. لم تكن قط تجارب رفاق قارات أخرى في مركز نقاشاتنا وجهودنا في البلورة البرنامجية. ولا تقتصر المهمة على التعريف بتجارب، بل يجب صياغة فهم إستراتيجي للسيرورة الثورية العالمية في ظل ظروف اجتماعية متباينة.

ليس بوسعنا أن نجسد وحدنا الأممية الشيوعية الثورية. يجب أن نسعى إلى تجميع الثوريين المتحدرين من تقاليد مختلفة، بناء على اتفاق حول الوضع والمهام. وبالممارسة المشتركة يمكن للنقاشات السياسية أن تُفضيَ إلى عمليات توحيد. ويجب أن يكون توحيد الثوريين عبر العالم ضمن الأهداف المطروحة للنقاش في الأممية الرابعة. إن بناء أممية ثورية قادرة على التأثير الوازن لن يمر عبر تقوية صفوفنا وحسب: يمكن للأممية الرابعة أن تقترح على المجموعات الثورية، على صعيد وطني أو دولي، الشروع في نقاشات حول الإجابات الممكنة على أزمة الرأسمالية، والحملات المشتركة وطراز التنظيم المطلوب بناؤه.

إننا ندرك أن سياسة السعي إلى نقاش مع تيارات تقاليد أخرى لن يفضي في المدى القريب إلى تقاربات سريعة، بالنظر إلى اقتناعات القيادات التروتسكية لمختلف الأمميات بصواب مواقفها البرغماتية والتكتيكية. هذا فضلا عن كون اقتناع كل طرف بوجوب البناء حول مجموعته الخاصة قاعدةً لدى مجمل الأمميات. بيد أنه يجب أن نعي أننا لن نبني أممية من أجل الثورة والشيوعية عبر مراكمة بطيئة للقوى حولنا. ثمة دائما أمور يمكن تعلمها من مختلف التقاليد الثورية التروتسكية وغيرها. ويوجد مناضلون ومناضلات قيّمين بالعديد من التيارات والمنظمات. عبر النقاش النظري والبرنامجي ضمن علاقة متوترة مع التدخل العملي في ميدان الصراع الطبقي، تحدث الانفجارات وعمليات التجميع وإعادة التشكل على الصعيدين الوطني والدولي.

V . خاتمة أولية

نحن ندافع عن راهنية أممية تحسن اغتنام فرص الوضع، وتبني أممية من أجل الثورة والشيوعية. نسعى، بناء على المحاور السياسية لهذه المساهمة، إلى نقاش واسع صوب التيارات الثورية داخل الأممية الرابعة وخارجها. لذلك سنقوم بفتح نقاش مع جميع الرفاق والرفيقات وكل فروع الأممية الرابعة. نأمل أن يحترم هذا النقاش اختلاف

وجهات النظرويفيد في تقوية أمميتنا في سياق أزمة الرأسمالية. هدفنا بناء أوسع تيار ممكن يدافع عن منظور وراهنية بناء أممية من أجل الثورة والشيوعية.

مشروع المقرر هذا رفضه مؤتمر الأممية الرابعة العالمي السابع عشر. حصل على 6 تفويضات، مقابل 105 ضده و 3 امتناع عن التصويت.

الإحالات التالية جزء من مشروع المقرر

(1) أعضاء الأممية الرابعة بفرنسا أعضاء بعدة منظمات سياسية: حزب مناهضة الرأسمالية الجديد ، واليسار المناهض للرأسمالية، واليسار الوحدوي. عندما وقع الانشقاق بين حزب مناهضة الرأسمالية الجديد واليسار المناهض للرأسمالية لم يخطر على بال أحد أن يطرد الأقلية التي انصرفت إلى تأسيس اليسار المناهض للرأسمالية من الأممية الرابعة.

(2) شهدت "لوتشا" Lucha الفرع الاسباني للتيار الاشتراكي الأممي IST (تجمع عالمي مرتبط بحزب العمال الاشتراكي البريطاني) انشقاقا سنة 2016. المجموعة المطرودة في اشبيلية معترف بها كملاحظ من طرف أمميتها.

(3) شهد حزب العمال الاشتراكي الموحد (الفرع البرازيلي لرابطة العمال الأممية المتحدرة من التيار المسمى« مورينيّا ») انشقاقا سنة 2016 :أسس 40 % من أعضائه MAIS. كلا التنظيمين معترف به من طرف رابطة العمال الأممية.

الحقبة الجديدة ومهام الثوريين

مشروع مقرر لم يصادق عليه المؤتمر العالمي

I. انعطاف في العولمة الليبرالية والامبريالية

1.I. يمثل عام 2016 ، مع بركسيت وانتخاب رونالد ترامب، وسقوط حلب مستعادةً من قبل قوات الديكتاتور الدموي الأسد بدعم من روسيا وتواطؤ قوات التحالف العظمى، بداية انعطاف في العولمة الليبرالية والامبريالية.

حاولت البرجوازية بناء أسطورة "عولمة سعيدة" حيث السوق يمد بالديمقراطية والسلم والرفاهية، أسطورة ليست سوى كذب ورماد في العيون أراد أوباما أن يكون معبرا عنها. انهارت هذه الأسطورة. حتى مطلع القرن 21، أدت أوجه التقدم التكنولوجي المتداخلة مع بلترة كثيفة عبر خراب الفلاحين في البلدان المسماة بازغة، مثل الصين والهند والبرازيل، إلى خفض تكاليف الإنتاج وتغذية آلة الإرباح، أي كازينو عالم المالية. لكن ذلك كان مقابل استدانة معممة وفقاعة مالية "وافرة".

وكان استباق الأرباح يؤدي إلى مضاربة جامحة.

لم يكن بد من الحادثة، وكانت أزمة ديون الرهونات عالية المخاطر («سوبرايمز») بالولايات المتحدة الأمريكية مفجرها.

إن الصدمة الحقيقية التي دفعت ترامب وكل التيارات الرجعية اليمينية المتطرفة والشعبوية، كانت هي فعلا أزمة 2008-2007.

تغير ميزان القوى، وقد زعزعت السياسة المازجة للبرالية الاقتصاديةِ والنزعة العسكرية الامبرياليةِ استقرارَ الكوكب برمته. لم يعد للقوة العظمى العالمية الأولى تفوقها السابق، وبدأ منافس جديد يبزغ في عالم متعدد الأقطاب، إنه الصين. ولم يعد ممكنا احتواء عدم استقرار العلاقات الدولية من قبل قوة وحيدة، تشعر بالمقابل بأنها مهددة.

خلف شعار "استعادة أمريكا عظمتها" حدد ترامب، بطريقته، توجها مستجيبا للحاجات الامبريالية للولايات المتحدة، يشاطره قسم عريض من المؤسسة التي يدعي محاربتها. ثمة خلف هذا الشعار دفاع عن مصالح الرأسمال الأمريكي بوجه المنافسة المعولمة، ضد الشعوب وضد طبقته العاملة الخاصة به. وترمي الخطابات الوطنية والحمائية إلى إشراك الشعوب في سياسة برجوازيات تواجه منافسة محتدة، وخلق وهم إمكان استجابة سياسة الطبقات السائدة لمخاوف ومطالب الطبقات الشعبية.

تواجه الحركة العمالية هذا الهجوم الجديد الساعي إلى قلب استياء وتمرد الطبقات الشعبية ضد نفسها بقصد قهرها وإخضاعها لسياسة الدفاع عن مصالح الطبقات السائدة بتقسيمها وتوجيهها ضد أكباش فداء باسم الوطنية والعنصرية وكره الأجانب.

يتنظم توجهنا، ردا على ذلك، حول استقلالنا الطبقي وما يترتب عنه من نزعة أممية في أفق الاشتراكية والشيوعية.

2.I. أدت ثاني أكبر عولمة رأسمالية، قرنا بعد الأولى التي أفضت إلى تطور الامبريالية وحربين عالميتين، إلى تحويل الرأسمالية والكوكب مغيّرة بعمق ظروف النضالات الطبقية ذاتها على صعيد عالمي. إننا أمام طور جديد من تطور الرأسمالية.

إن الانقلابات الناجمة عما جرت العادة على تسميته ترجح العالم الكبير قد تسارعت وتفاقمت بفعل الأزمة البادئة في 2007-2008 ويبدو أنها تمتد في أزمة مزمنة، في سيرورة مديدة من ركود الرأسمالية وتفككها.

يُفضي احتداد التنافس العالمي تحت تأثيرات الأزمة إلى تعزيز الدول، بما هي أدوات سياسية وأمنية وعسكرية، وإلى عدم استقرار متنام وفوضى جيوسياسية وتكاثر النزاعات العسكرية.

جاءت هذه العولمة الكبيرة الثانية بعد حقبة طويلة من الهزائم وتراجع الحركة العمالية. وفيما بعد، أدت خيانتها من قبل الاشتراكية الديمقراطية، وخنقها، وسحقها وإفناء قيادتها من قبل البيروقراطية الستالينية حليفة الرجعية الرأسمالية، إلى ترك الشعوب المضطهدة، بعد الحرب العالمية الثانية، سجينة النزعة الوطنية. لم تكن البروليتاريا قادرة على مدها بمنظور أممي. بيد أن تلك الموجة الثورية قلبت العالم، متيحة لملايين المضطهدين تحطيم نير الاضطهاد الاستعماري والامبريالي. لكن، بعيدا عن السير نحو الاشتراكية، سعت الأنظمة الجديدة إلى الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي لإيجاد مكان لها.. كانت كوبا آخر بلد وُلد من هذه الموجة الثورية صمد بوجه

أول قوة عالمية، وهو تحدي يشهد على قوة الشعوب عندما تجرؤ على مواجهة الطبقات السائدة والدول المسيطرة.

انتصرت الرأسمالية على نطاق الكوكب برمته. وهي إذ تفكك الإطارات القديمة لسيطرة القوى العظمى والطبقات الرأسمالية، لا تجلب سوى الأزمة والتقهقر الاجتماعي والديمقراطي والحروب والكارثة البيئية. وتفتح حقبة حروب وعدم استقراروثورات.

3.I. يجمع طور تطور الرأسمالية الجديد هذا العلاقات الامبريالية القديمة مع علاقات الليبرالية المعولمة الجديدة. يمكن الحديث عن تطور امبريالي وليبرالي. يبرهن لينين في كتاب الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، على أن التطور الامبريالي مرتبط بطبيعة الرأسمالية ذاتها.

" لقد نشأت الإمبريالية باعتبارها تطورا واستمرارا مباشرا لما فُطرت عليه الرأسمالية بوجه عام من خصائص أساسية. ولكن الرأسمالية لم تصبح إمبريالية رأسمالية إلاّ عندما بلغت في تطورها درجة معينة، عالية جدا، عندما أخذ يتحول إلى نقيضه بعضٌ من أخص خصائص الرأسمالية، عندما تكونت وظهرت على طوال الجبهة كلها سمات مرحلة انتقالية من الرأسمالية إلى نظام اقتصادي اجتماعي أعلى". يمكننا أن نأخذ ثانية هذا الاستدلال لتفسير الطور الجديد من الرأسمالية الذي نواجه.

أدى "طور الرأسمالية الاحتكاري"، عبر العولمة الليبرالية، إلى ميلاد طور الشركات العابرة للأوطان وإلى إضفاء طابع تمويلي financiarisation شامل على الاقتصاد. هذا الطور الجديد نتاج تطور خصائص الرأسمالية وتناقضاتها التي يفاقمها ويرفعها إلى مستوى أعلى،"مرحلة انتقالية من الرأسمالية إلى نظام اقتصادي اجتماعي أعلى" نضجت شروطه الموضوعية وتعززت على صعيد الكوكب.

4.I. أفضى التطور الامبريالي، وتصارع القوى الامبريالية على إعادة تقاسم العالم، في القرن 20، إلى حرب امبريالية أولى ثم إلى موجة ثورية لم تتمكن، بسبب هزمها وتحطيمها من قبل الرجعية الفاشية والستالينية، من الحيلولة دون اللحظة الهمجية الثانية لإعادة تقاسم العالم، الحرب العالمية الثانية التي فرضت عبرها القوة الامبريالية الأمريكية نفسها كقوة وحيدة قادرة على تسيير النظام الرأسمالي العالمي. ثم كانت عشرون سنة من الحروب والثورات وانتفاضة الشعوب المستعمرة.

وانفتح طور جديد منذ متم سنوات 1970، طور الهجوم الليبرالي تحت إدارة أول قوة عالمية كبيرة، الولايات المتحدة، وحليفتها بريطانيا. وبدأت العولمة الثانية ردا على

انخفاض معدل الربح حيث شهدت فرض الرأسمالية نفسها بما هي نمط الإنتاج العالمي البالغ حدود الكوكب.

أفضى هذا الهجوم الليبرالي بعد انتهاء السنوات الثلاثين المجيدة إلى نهاية الاتحاد السوفييتي، وانهيار البيروقراطية، التي أسهمت في نفس الآن في نضالات التحرر الوطني وفي الحفاظ على النظام الرأسمالي العالمي باسم التعايش السلمي، أي الدفاع عن مصالح البيروقراطية.

شهدت نهاية الاتحاد السوفياتي اشتدادا لهجوم الطبقات الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة. وغلب الحبور الليبرالي والامبريالي خلال سنوات بوش، وانتصرت الرأسمالية على نطاق الكوكب لكن أسطورة "نهاية التاريخ" لن تصمد أمدا طويلا أمام الواقع. وفتحت حرب العراق الأولى حقبة مديدة من الهجمات على الشعوب بقصد فرض الليبرالية المعولمة واستراتيجية الفوضى المفضية إلى نظام عالمي جديد فاقد للاستقرار وحروب جديدة.

وفي نهاية عهد بوش، ادعى أوباما طي الصفحة، لكنه عجز عن إتيان جواب على الوضع الناتج عن "إستراتيجية الفوضى" فلم يكن له من خيار غير التكيف معها.

5.I. منذ أزمة 2008 المالية، تميل حقبة الليبرالية العالمية هذه إلى إخلاء المكان لطور من إعادة بناء العلاقات الدولية فيما الاقتصاد المعولم مفلت من كل ضبط، إذ ما من قوة تمتلك وسائله. ويتفاقم التناقض بين عدم الاستقرار الناجم عن التنافس المعولم وضرورة تأمين إطار مشترك لاشتغال الرأسمالية يتيح تأمين الإنتاج والمبادلات.

في ظرف ثلاثين سنة انقلب ميزان القوى، وتحارب بلدان بريكس وبخاصة الصين ومجمل الشعوب للمشاركة في التنمية العالمية رغم الأزمة. رغم أن الولايات المتحدة تظل، في جميع المجالات، القوة العالمية الأولى، يلزمها أن تجد حلفاء. نصف الإنتاج الصناعي التحويلي العالمي يحقق اليوم في البلدان البازغة.

إن التناقض بين الدولة الوطنية وتدويل الإنتاج والمبادلات أقوى من أي عهد مضى، فيما ليس ثمة اليوم قوة سائدة قادرة على ضبط العلاقات الدولية. يتضافر العاملان لخلق شروط عدم استقرار في العلاقات الدولية.

تتآلف الكارتيلات والاتحادات الاحتكارية الدولية مع المنافسة الحرة المعولمة. تطورت الاحتكارات إلى شركات عابرة للأوطان ذات نشاط صناعي، تجاري، ومالي متنوع ومتركز

لدرجة أن 147 شركة عابرة للأوطان تملك 40 بالمائة من القيمة الاقتصادية لمجموع الشركات العابرة للأوطان في العالم. وإن حافظت هذه على قاعدة وطنية فقد انخرطت في علاقات تبعية متبادلة على صعيد عالمي.

أسفر التطور الطفيلي للرأسمال المالي عن ميلاد كتلة كبيرة من الرساميل المضاربية مرفوقة بانخفاض الاستثمارات المنتجة.

يتجلى هذا الطابع الطفيلي في اقتصاد ديون وفي كون الولايات المتحدة مستوردا صافيا للرساميل، وكذا سائر القوى الامبريالية القديمة بدرجات متفاوتة. ويمثل استيراد الرساميل هذا طريقة لاجتذاب الثروات المنتجة من قبل بروليتاريا البلدان البازغة نحو المتروبولات الامبريالية القديمة.

ونشهد تركزا للثروات على مستوى غير مسبوق.

يتحكم احتكار قلة بنكي في المالية وأخضع الدول بواسطة الدين العام.

وتجري قسمة عمل دولية جديدة عبر التطور الاقتصادي للبلدان المستعمرة القديمة أو التابعة، خاصة البازغة، وعولمة الإنتاج وليس تدويله فقط، إنه "اقتصاد عالمي مندمج" كما قال ميشال هوسون.

تقاسم العالم الذي أعادت النظر فيه الحربان العالميتان وموجة حركات التحرر الوطني أخلى المكان لرأسمالية منافسة حرة على صعيد دولي مهيكلة من قبل الشركات متعددة الجنسية. وحل مكان تقاسم العالم صراع للتحكم في الحركات التجارية وأماكن الإنتاج والتزود بالطاقة... تتراكب أشكال المنطق الرأسمالي والتحكم الترابي، حسب صيغة هارڤي، تحت أشكال أخرى.

يؤدي عدم الاستقرار المتنامي الناتج عنه إلى صعود للنزعات العسكرية ولتوترات متنامية أجبرت الولايات المتحدة على إعادة انتشار عسكري مع السعي إلى إشراك القوى القديمة، أوربا واليابان والدول البازغة، في سياستها للحفاظ على النظام العالمي.

وهذه السياسة فشل أنتج عدم استقرار متزايد وتطور الأصولية الدينية والإرهابية كعامل فوضى دائمة.

6.I. فيما تبلغ الرأسمالية المعولمة حدود الكوكب، تسبب أزمة بيئية غير مسبوقة ذات حجم معولم يطرح مسألة مستقبل البشرية. يفضي منطق الربح إلى تنظيم ضال

للإنتاج على الصعيد العالمي دون مراعاة السكان وتوازنات البيئة.

يضع تضافر الأزمة البيئية والمناخية من جهة، والأزمة الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، البشرية أمام رهانات لا سابق لها. ولا حل ممكن دون التخلي عن الرأسمالية، ولا على صعيد بلد واحد، بدون تخيط ديمقراطي على الصعيد العالمي قائم على تعاون الشعوب على نطاق عالمي بحسب الحاجات الاجتماعية والبيئية.

تمثل هذه الأزمة عامل وعي أممي، ليس فقط بمعنى أن وطننا هو الإنسانية، بل أيضا بمعنى أن النضال، من النطاق المحلي إلى العالمي، ضد المخاطر المهددة لمستقبل الكوكب نضال يتجاوز الحدود. إنه مندرج في النضال من أجل الاشتراكية بارتباط مع النضالات الطبقية الاجتماعية والسياسية.

المسألتان الاجتماعية والبيئية مرتبطتان، ولا جواب على الأولى دون جواب على الثانية.

I.7. تركز مأساة المهاجرين، بنحو بالغ التنغيص، عواقب سيرورة التفكك الاجتماعي، الناتج عن الحروب والليبرالية الاقتصادية، وسيطرة الشركات العابرة للأوطان، ونزع ملكية الأراضي وخراب أقسام عريضة من الفلاحين، وصعود القوى الرجعية الأصولية وكذا الأزمة البيئية والمناخية.

تبلغ هذه السيرورات درجة قصوى ولا رجعة فيها، لا نظير لها منذ الحرب العالمية الثانية. وتتغذى من عدم الاستقرار الناتج عن العولمة الرأسمالية، وحالة الحرب الدائمة كنتيجة لعدم الاستقرار الدائم الذي غطس فيه الشرق الأوسط وكذا قسم عريض من أفريقيا. وكذلك من تنافس حاد بين القوى العظمى القديمة والجديدة، وبين القوى الإقليمية، كما في الشرق الأوسط بين إيران والمملكة السعودية. وأيضا من الحرب الاجتماعية التي تخوضها المجموعات المالية الكبرى ودولها ضد العمال والشعوب. وتكشف الأزمة المركزة في أوربا عن إفلاس عملية بناء أوربا رأسمالية.

إننا نواجه أزمة إنسانية ذات حجم استثنائي. يجب أن يأخذ تدخلنا بالحسبان حركات التضامن الجارية بخاصة في أوربا. لا يمكن أن تقتصر سياستنا على البعد الإنساني، لكنها تأخذه بالحسبان بوجه خاص داخل المنظمات النقابية أو جمعيات الحركة العمالية.

يمثل المهاجرون جزءا لا يتجزأ من البروليتاريا، في أوربا والولايات المتحدة وغيرهما.

تؤدي هذه الأزمة إلى صعود ارتكاسات خوف ورفض كاره للأجانب، وتقلب كل القوى السياسية، وقد تكون خميرة ثورية بمعنى أن الحل الوحيد هو التضامن الأممي على كل الصُّعد بوجه من لا جواب لديهم غير الحرب والقمع البوليسي لاحتواء عدم الاستقرار المأساوي الناجم عن سياستهم.

8.I. تفضي الحدود التي بلغها التراكم المالي الموسع القائم على النمو المفرط للقروض والديون إلى تطور " التراكم بنزع الملكية" حسب صيغة هارڤي. بسبب العجز عن تطوير الاقتصاد لإنماء كتلة فائض القيمة الضروري لتغذية مطامع الرساميل، تجد الرأسمالية مخرجا لمصاعب التراكم الخاصة بها في هجوم مزدوج: ضد العمال وضد الشعوب بقصد فرض توزيع أسوأ للثروات عليهم.

يؤدي هذا إلى صراع شرس للسيطرة على الأراضي ومصادر الطاقة والمواد الأولية وطرق المبادلات. ويُصبح التنافس المعولم الحر صراعا للتحكم في الثروات، وشكلا من إعادة تقاسم العالم، لكن في ظل ميزان قوى مغاير جذريا لنظيره في متم القرن 19 ومطلع القرن 20.

وقد فاقم تطور الأزمة منذ 2007-2008 التوترات.

لم يعد للولايات المتحدة وسائل فرض نفسها على سائر القوى والأمم كما يبرهن الوضع في الشرق الأوسط. وهي مرغمة على تكييف سياستها مع ميزان القوى الجديد سواء لتأمين هيمنتها الخاصة أو لتأمين النظام العالمي.

والاثنان مترابطان. هيمنة الولايات المتحدة مشروطة بقدرتها على تأمين النظام العالمي، "الحكامة العالمية"، وإضفاء مصداقية على إدعائها العمل للمصلحة العامة.

والحال أنها لم تعد قادرة اليوم على ذلك، وما من قوة قادرة عليه، ومن ثمة صعود التوترات والنزعة العسكرية. إن بزوغ قوى جديدة ذات منظورات امبريالية أو قوى إقليمية لها مصالحها الخاصة في لعبة تنافس القوى العظمى يزيد أكثر فأكثر هشاشة الزعامة الأمريكية، وفوضى الوضع العالمي. جواب الولايات المتحدة هي سياسة ترامب "استعادة أمريكا عظمتها"، وتأكيد سطوتها الاقتصادية والعسكرية بحرب تجارية وبالحمائية وبالنزعة العسكرية.

إلى أي حد قد تصل هذه التوترات والاختلالات؟ لا يمكن أن نستبعد، على المدى البعيد، أي فرضية. المقصود فهم التطورات الممكنة في الوضع العالمي من أجل صياغة

المخارج من الأزمة التي تجرنا إليها الطبقات السائدة. وما من شيء يسمح باستبعاد الفرضية الأسوأ، فرضية عولمة النزاعات المحلية في حريق عام، وحرب عالمية جديدة أو بالأحرى معولمة. ويمثل تطور الحرب في سوريا صورة جديدة عنها كما كانته حرب أوكرانيا.

يحيل جوهر المسألة على طبيعة علاقات الصين مع الولايات المتحدة وتطوراتها الممكنة. قد تنتج سياسة امبريالية أشد هجومية لدى الصين عن تناقضاتها الداخلية، عن عجز الطبقات السائدة الصينية عن إتيان جواب للمسألة الاجتماعية، عن تأبيد النظام دون منح متنفس للحرمانات الاجتماعية. لم نبلغ بعد هذا المستوى، لكن ما من شيء يتيح استبعاد فرضية أن يؤدي ذلك إلى حرب على زعامة العالم.

الجواب في الواقع عند البروليتاريا والشعوب، عند مقدرتها على التدخل مباشرة لمنع حصول الأسوأ. ليس المطلوب القيام بتوقعات بل بناء إستراتيجيتنا الخاصة على فهم تطور العلاقات بين الطبقات وبين الأمم.

إن أزمة سيطرة الطبقات والدول السائدة تفتح حقبة تحول ثوري جديدة. وعبرها تتشكل شروط ميلاد عالم مغاير.

II.بزوغ طبقة عاملة عالمية جديدة

II.1. تشهد الطبقة العاملة العالمية تطورا كبيرا عبر سوق عمل معولمة حيث يوضع الأجراء في حالة تنافس على صعيد الكوكب بنحو ينال من مكاسب "الارستقراطية العمالية" ببلدان القوى الامبريالية القديمة، ناسفة بذلك الأسس المادية لإصلاحية القرن الماضي.

الطبقة العاملة غفيرة أكثر من أي عهد مضى: ثمة في كوريا الجنوبية وحدها من العمال الأجراء أكثر مما كان في العالم برمته عهد ماركس. وتشكل الطبقة العاملة نسبة بين 80 و90 بالمائة من سكان البلدان الأكثر تصنيعا وزهاء نصف سكان العالم. إجمالا، انتقل عدد عمال الصناعة من 490 مليون في العالم سنة 1991 إلى 715 مليون سنة 2012 (أرقام منظمة العمل الدولية). لا بل كانت وتيرة نمو الصناعة أكبر من نظيرها في الخدمات بين 2004 و 2012 ! لم ينخض عدد العاملين في الصناعة، بل في قطاع الزراعة منتقلا من 44 إلى 32 بالمائة من قوة العمل الإجمالية. إن تراجعت أعداد

الطبقة العاملة الصناعية في بلدان القوى الرأسمالية القديمة، فإن دورها في الصراع الطبقي يظل راجحا. وخلقت بلترة الخدمات قطاعات أجراء جديدة في المتروبولات الرأسمالية القديمة، ووجدت هذه طريقها إلى النضال مثل قطاع التنظيف أو التوزيع الكبير أو الأكلات السريعة مع حركة Fight for 15 بالولايات المتحدة.

II.2. ليس صحيحا أن تطور الهشاشة يجعل الطبقة العاملة عاجزة عن خوض نضالات هامة والقيام بدورها الثوري. في الماضي، لم يمنع وضع بروليتاري أكثر هشاشة وغياب صناعة كبيرة عمال باريس من الإقدام على "اقتحام السماء" أثناء الكومونة... واليوم يجد العمال الطريق إلى التعبئات رغم العقبات التي يخلقها الهجوم الرأسمالي: أكبر إضراب في فرنسا منذ عقود، سواء من حيث العدد أو المدة، كان إضراب العمال بلا أوراق ثبوتية في 2010-2009، إذ انخرط فيه 000 6 مضرب، منهم 500 1 مؤقت، منظمين في لجنة إضراب، طيلة 10 أشهر. خلقت العولمة الرأسمالية، بإعادة انتشار دولية للصناعة، طبقات عاملة جديدة في بلدان الجنوب، أبانت التعبئات الأخيرة عن قوتها: ما تشهد الصين من موجة إضرابات منذ العام 2010، والإضرابات الجماهيرية في بورسا في تركيا، وخلق نقابات جماهيرية كفاحية في إندونيسيا، ودور الحركة النقابية والإضرابات في استقالة الوزيرة الأولى في كوريا الجنوبية في 2016...

لم يكن قط للطبقة العاملة العالمية هكذا قوة تجعلها الطبقة القادرة على تجميع مجمل المضطهدين للقضاء على سيطرة الرأسمال. من الضروري الإسهام في تنظيمها على الصعيد السياسي على أساس الاستقلال الطبقي وتطوير تدخل سياسي منهجي داخلها. يضع هذا في مركز انشغالاتنا إعادة بناء أو بناء وعي طبقي.

II.3." تمر الطبقة العاملة بأطوار تحول مختلفة. يبدأ نضالها ضد البرجوازية مع وجودها ذاته"، هذا ما كتب ماركس في البيان الشيوعي واصفا معركة البروليتاريا المستمرة لتنظيم ذاتها "في طبقة وبالتالي في حزب سياسي". تجري هذه المعركة اليوم على صعيد عالمي وتقوم البروليتاريا بنشاط يومي يمارس ضغطا على مجمل المجتمع رغم انهيار أحزابها القديمة أو اندماجها في النظام البرجوازي ورغم أن نقاباتها واقعة في شرك التعاون الطبقي. هذا العصر انقضى.

تسعى البرجوازيات ودولها اليوم إلى إشراك البروليتاريا في الحرب الاقتصادية والتجارية باسم الحمائية والوطنية، والليبرالية الوطنية. توجد الحركة العمالية في موقف دفاع لكنها منخرطة في سيرورة عميقة من إعادة التنظيم نسعى عبرها إلى العمل للإسهام في تنظيمها بما هي طبقة "أي بما هي حزب".

III. تحديد إستراتيجية ثورية

1.III. إن ازدهار البروليتاريا المستهدفة بهجوم رجعي معولم، فيما انهارت الأحزاب السياسية المتحدرة من الحركة العمالية والتيارات الوطنية التي قادت ثورات المستعمرات، يطرح المسائل الإستراتيجية في صيغ جديدة.

إن لتطور الرأسمالية عواقب كثيرة من زاوية نظر راهنية إستراتيجية ثورية. يمكن محاولة تلخيص الجوهري.

يميل ذلك التطور إلى نسف الأسس المادية للإصلاحية بتصغير الإرباح الامبريالية الفائضة، التي تمثل اسمنت التعاون الطبقي، فيما نشهد تركزا كبيرا للثروات، وتفاقما للتفاوتات، وإفقارا. لا تترك ديكتاتورية الرأسمال هامش مناورة للدولة ولرجال السياسة الذين يخدمونها أو الذي يريدون رفضها مع البقاء في إطار النظام. وتمثل مأساة اليونان واستسلام تسيبراس إيضاحا لذلك. وتعطي للأممية مضمونا ملموسا منغرسا في الحياة اليومية لملايين البروليتاريين. المسألة الاجتماعية والمسألة الأممية يُنظر إليهما بصفتهما مترابطتين أكثر من أي وقت مضى. ينتج تنامي عدم استقرار العلاقات الدولية عن عدم استقرار الدول بوجه العمال والشعوب وكذا عن التنافس بين القوى الكبرى، وبين القوى الكبرى والقوى الإقليمية... عدم استقرار يفتح إمكانات تدخل جديدة للطبقات المستغلة.

أدى الهجوم الليبرالي والامبريالي إلى تفجير العلاقات السياسية القديمة بما فيه بالبلدان الأكثر استقرار بأوربا الرأسمالية القديمة. وكانت الانتخابات الرئاسية في فرنسا توضيحا جديدا لذلك. وتوجد الأحزاب كما المؤسسات بشكل كلي تحت سطوة الرأسمال بلا استقلال ولا هامش مناورة. وبات الانشطار البرلماني إلى يمين ويسار مفرغا من كل محتوى.

الانشطار الوحيد الملائم، وهو بوصلتنا، هو الانشطار الطبقي، التعارض الذي لا تصالح فيه بين البروليتاريين والبرجوازيين، بين الطبقات المستغلة والطبقة الرأسمالية.

إن النضال ضد صعود القوى الرجعية، القومية والفاشية الجديدة أو الأصولية الدينية، المتولدة عن التفكك الاجتماعي الناجم عن سياسة الطبقات الرأسمالية، هو اليوم المسألة السياسية المركزية. يندرج الجواب والمخرج في سياسة طبقية من أجل تحويل ثوري للمجتمع.

2.III . تولدت الأصولية الدينية بأشكالها الأشد جذرية، الإرهابية والجهادية، عن سياسة القوى الكبرى لكنها بنحو أشمل ثمرة السياسات الليبرالية المؤدية إلى البؤس والمفاقمة كما في الماضي للتفاوتات.

في البلدان الغنية سيكون من الخطأ ترتيب الأخطار. تتغذى مخاطر فاشية جديدة غربية من مخاطر الأصوليات الدينية. كلاهما عدو للتقدم وللديمقراطية وللحريات، وعدو للعمال وللشعوب ساعيا إلى إخضاعهما.

المعركة ضد صعود القوى الرجعية، اليمين المتطرف أو الفاشية أو الأصولية الدينية نضال شمولي ضد التفكك الاجتماعي والسياسي الناتج عن سياسات الطبقات الرأسمالية.

إن هكذا وضعا، حيث تترابط الأوضاع الوطنية والدولية، والمسألتان الاجتماعية والسياسية بشكل معقد، يجعل الاستدلالات المانوية للنزعة المعسكرية غير ملائمة إن لم تكن خطيرة. إننا نناضل ضد كل ما قد يوقعنا بشكل أو بآخر في فخ حرب حضارات وطوائف. إننا نحدد سياستنا ونطورها حسب مصالح الطبقة العاملة العالمية، حريصين على امتلاك سياسة كفيلة بإعطاء مضمون للتطلعات الديمقراطية، ومتضامنين ضد كل أشكال العنصرية مع الطبقات الشعبية.

ترمي طريقتنا إلى إبراز أهداف سياسة القوى الكبرى، والعلاقة بين الحرب الاجتماعية التي تخوضها مختلف البرجوازيات ضد العمال والحرب ضد الشعوب، وبين التنافس المعولم وأشكال تنافس القوى في الساحة الدولية.

نندد بالحرب المزعومة ضد الإرهاب وضد الأصولية الإسلامية الراديكالية التي تفضي إلى الحرب وكذا التعصب الديني الرامي إلى إخضاع السكان.

نندد بدون أي لبس بهذه القوى ونحاربها، ونتضامن مع الحركات التقدمية التي تحاربها أو تقاوم مع التنديد بدعاية القوى الكبرى التي تثير صيغة جديدة من "صدام الحضارات" لتبرير سياستها. ولا يتماثل هذا التضامن بأي وجه مع سياسة الدول المسيطرة.

إن معركتنا من أجل السلم والديمقراطية ومن أجل حق الشعوب لا تنفصل عن معركتنا من أجل الاشتراكية.

3.III. في سياق صعود القوى الرجعية هذا بوجه نتائج العولمة الرأسمالية، يكتسي نضال النساء من أجل تساوي الجنسين ومن أجل حقوقهن أهمية مميزة. إنه يمثل عاملا ثوريا محدِّدا. إننا فاعل في هذا النضال بكل أوجهه في أماكن العمل، والسكن، والدراسة. نتبنى المطالب الديمقراطية ضد الهيمنة الذكورية والأسرة الأبوية الناتجة عن الملكية الفردية، كشكل اضطهاد وسيطرة على النساء والشباب أصبح عدم تلاؤمه مع العالم الحديث والتقدم الاجتماعي صارخا أكثر فأكثر.

النساء أولى ضحايا الاستغلال وكذا العواقب المدمرة للعولمة الليبرالية على المجتمع برمته. معركتهن معركة كل المستغلين والمضطهدين. بعيدا عن تقسيم المضطهدين، وبعيدا عن معارضة نضال النساء بنضال الرجال، نناضل كي يتبنى مجمل الحركة العمالية النضالات النسائية ومن أجل تحرر النساء السياسي والاجتماعي. إن النضالات كل واحد. إن كانت المرأة هي بروليتاريا الرجل لن يكف هذا عن كونه مستغلا إلا إذا اعتبر المرأة مساوية له.

يتداخل النضال من أجل تساوي الجنسين مع النضال ضد الأصوليات والأحكام المسبقة التي تروجها الديانات التي تبرر كلها إخضاع النساء وتدافع عنه.

4.III. لا يمكن أن يعتمد تضامننا مع الشعوب على "المجموعة الدولية" المزعومة ولا على منظمة الأمم المتحدة التي تكمن وظيفتها، المهملة أكثر فأكثر، في إعطاء واجهة ديمقراطية لسياسة القوى الكبرى. وبالعكس، نثمن باستمرار ضرورة التضامن بين العمال والشعوب، المخرج الوحيد للسياسات العدوانية والعسكرتارية للقوى الكبرى التي تتلاعب بالشعوب وتصادم بعضها ببعض.

تعبر نزعتنا الأممية عن نفسها في السعي الدائم إلى سياسة مستقلة للطبقة العاملة مع النضال ضد برجوازيتنا الخاصة.

5.III. إن تجارب ونتائج الهدف الاستراتيجي لبناء "أحزاب عريضة" دون تحديدات برنامجية وإستراتيجية واضحة تؤدي بنا إلى وضعه موضع نقاش. كانت هذه الإستراتيجية تقوم على سيروروات إعادة التركيب التي قد يدفع بها انهيار الاتحاد السوفيتي السابق والأحزاب الشيوعية. ولم يعد يأخذ بعين الاعتبار معطيات الحقبة باستقلال عن التقييم الذي قد يكون لدينا بصددها.

يؤكد هذا التطور على فكرة مفادها أنه من أجل أن نتخلص من هذا النظام الكريه القائم تحتاج الطبقة العاملة أن تتنظم وتحارب الرأسمالية ككل، وأن تناضل من أجل

تغيير ثوري للمجتمع. تعلمنا تجارب الحركة العمالية طيلة قرن ونصف بالأقل أن هذه المعركة تستلزم حزبا جذريا ومشكَّلا جيدا في الآن ذاته، مُتبنٍّ للتصورات الماركسية، باختصار حزبا اشتراكيا، شيوعيا ثوريا. ولا طريق ثالث. إما أن يكون عالم الشغل والشبيبة واعيا ليس فقط بأخطار استمرار الرأسمالية على البشرية برمتها بل أيضا بضرورة وإمكان ظفر الطبقة العاملة بحق التقرير والرقابة فيما يخص سير المجتمع، أي بكلمة واحدة ظفرها بالسلطة، أو ينحبس المجتمع في فخ مختلف مآزق الإصلاحية كما حدث مرارا ممهدةً الطريق للقوى الرجعية، لأقصى اليمين.

الحزب الثوري لا يُعلن عنه. إنه يتشكل في النضالات ولا يمكن أن يقوم بدور محدِدٍ إلا عندما يكون حزبا جماهيريا وتكون لديه الوسائل السياسية والتنظيمية لإعطاء توجه ثوري منسجم، وتنظيم نضالات جماهيرية ويكون على رأس أوسع قطاعات الطبقة العاملة. إن كانت النضالات والتعبئات شرطا ضرورية لنمو القوى الثورية، فإن هذا التطور يتطلب نواة منظمة، متجمعة بوعي مشترك قائم على رؤية للمستقبل الإنساني، وعلى منهج وبرنامج انتقالي.

وعيا منا تمام الوعي بأن هذا الحزب لا يمكن أن يكون نتيجة تطور خطي لمنظمة صغيرة مهما كانت، نسعى إلى تحقيق تضافر وتوحيد القوى الثورية والمنظمات والمناضلين الذين يحاربون الرأسمال والنظام البرجوازي، من أجل إلغاء النظام الرأسمالي، ومن أجل الاشتراكية. إننا ندرك ما أدت الطبقة العاملة من ثمن بفعل الأوهام الإصلاحية، والمخاطر التي تمثلها مختلف السبل الإصلاحية بما فيها في شكلها الحديث المتمثل في شعبوية يسارية. ندرك أن البرولتياريا أدت دائما ثمنا غاليا تجارب مآزق الطريق الإصلاحي. لذا لا يمكن لجهودنا في التجميع السياسي والتنظيمي أن تسمح بأي وجه بتطور أشكال سوء تفاهم: إن تجميعا للقوى الثورية والإصلاحية لا يمكن في نهاية المطاف إلا أن يضعف قوة برنامجنا وتدخلنا. وقد يفضي ذلك في أفضل الأحوال إلى منظمات وسطية، عاجزة هي أيضا عن بناء حزب ثوري يكون مستعدا للنضال من أجل الاستيلاء على السلطة. بفعل غياب القوة والإرادة لرسم منظور ثوري، نصل إلى التكيف مع سياسات انتخابوية مع خطر تأجيل هدفنا لقلب النظام الرأسمالي إلى أبد الآبدين. لم تسهم التجارب مع أحزاب عريضة مزعومة (تضم بالتالي ثوريين وإصلاحيين) في أي مكان، في خلق حزب ثوري، الشرط الذي لا غنى عنه من أجل نضال الطبقة العاملة الحاسم. إن وضوح ما نريد شرطُ القدرة على تجميع القوى الثورية، وتكوين كوادر، وإقناع قوى متسيسة حديثا وتحقيق تضافر قوى أهم في جبهات مشتركة، في

منظمات جديدة و-لاحقا- في حزب ثوري جماهيري.

يستوجب التقدم في هذا الاتجاه أن نحدد العناصر المركزية لبرنامج انتقالي للقرن 21 وتصريفه حسب مختلف مناطق العالم، لا سيما على صعيد أوربا، وانطلاقا من ذلك، القواعد والإطار الذين يمكننا انطلاقا منهما تركيب سياسة بناء ومبادرات من أجل تجميع مناهضي الرأسمالية والثوريين. انه عمل سياسي وبرنامجي لا يمكن أن يكون إلا جماعيا ويتطلب وقتا وطاقة لكنه مهمة لا غنى عنها ولا مفر منها.

6.III. ترجح العالم الكبير ليس صيغة. انه يجري في المأساة والدم ويجبرنا على إعادة التفكير في كل شيء. كيف الإسهام في بزوغ حركة ثورية على صعيد وطني، أوربي وعالمي، والسؤال مطروح علينا بصيغ جديدة.

المقصود أن نحمل اليوم إستراتيجية لتجميع مناهضي الرأسمالية والثوريين على قاعدة برنامج تغيير ثوري للمجتمع منطلق من المتطلبات الأولية للمستغلين، من ضمان أجرومعاشات لائقة، وتصفية البطالة بتوزيع العمل بين الجميع، ذكورا وإناثا، والدفاع عن الخدمات العامة لطرح مسألة الظفر بالسلطة لإلغاء الديون، وخلق احتكارعمومي بنكي وتشريك المجموعات الصناعية والتجارية الكبرى.

هذه الإستراتجية وهذا البرنامج يتم تصريفهما بكيفية متباينة حسب البلدان والأوضاع لكنهما يتنظمان حول منهجية انتقالية تطرح مسألة سلطة العمال والسكان، من يشكلون الـ99%، بقصد إنهاء الديون ووضع البنوك وإبطال ضرر الشركات متعددة الجنسية .

يجب أن نكون قادرين على أن نستخرج من الهزائم والتراجعات السابقة ومن الانقلابات الجارية العناصر التي تعمل للتغيير الثوري للمجتمع لاكتساب قدرة المساعدة على التنظيم المستقل للطبقة العاملة لتكون قادرة على حمل المطالب الاجتماعية والديمقراطية والبيئية للطبقات الاجتماعية الأخرى، أي لكل المجتمع.

فيما تراهن القوى الرجعية، ردا على كوارث العولمة، على يأس ومخاوف الطبقات الشعبية لتطوير دعاوتها الكارهة للأجانب والوطنية، يجب أن نعمل على تجميع معسكر العمال في قطب مضاد في قطيعة مع الرأسمالية ومؤسساتها.

نريد أن نعمل من أجل وحدة الطبقات المستغلة ومنظماتها على قاعدة هذا الاستقلال الطبقي.

إننا مدركون لمصاعب الحقبة حيث انهيار الأحزاب المتحدرة من معارك الحركة العمالية ينشر فقْدَ العزيمة والتيه والتشوش فيما القوى البرجوازية والرجعية في موقع هجوم. لكننا نعتقد انه في سياق تشتت القوى المناهضة للرأسمالية والثورية هذا ثمة دور هام للأممية الرابعة.

IV. العمل لبناء أممية جديدة، وتوحيد مناهضي الرأسمالية والثوريين

لا يمكن للأممية الرابعة، على غرار كل التجمعات العالمية، ادعاء أنها تمثل، بمفردها، مستقبل الحركة الثورية. يجب أن تعمل من أجل تجميعات جديدة بقصد التمهيد لأممية ثورية جديدة.

المستقبل متوقف على الذين واللائي يستطعون/ن العمل لتجميع القوى الثورية في نفس الحركة في قطيعة مع الممارسات العصبوية واللاديمقراطية السابقة التي فجرت الحركة الثورية.

إن عدم الاستقرار الكبير الذي يشهده العالم يفتح على المديين القصير والمتوسط إمكانات جديدة يجب على الحركة المناهضة للرأسمالية والثورية أن تتمكن من مواجهتها.

لا يمكن أن نجسد بمفردنا النزعة الأممية الثورية. يجب أن نسعى إلى تجميع الثوريين المتحدرين من مختلف التقاليد، انطلاقا من تضافر الرؤى حول الوضع والمهام.

نحن بحاجة، للتمكن من المساعدة على تجميع القوى المنتسبة إلى الماركسية الثورية، إلى العمل على بلورة إجابات إستراتيجية وبرنامجية لمجمل الحركة، وأن نعيد إلى جدول الأعمال نقاش برنامج اشتراكي، شيوعي ثوري.

وأبعد من تنوع التكتيكات التي قد يعمد إليها الثوريون في بناء حزبهم حسب البلدان والأوضاع، يبقى بناء أحزاب ثورية، أحزاب من أجل الاستيلاء على السلطة، ومن أجل الاشتراكية والشيوعية، الهدف الاستراتيجي.

هذا المقرر رفضه المؤتمر العالمي 17 للأممية الرابعة . حصل على صوت تفويض واحد، و95 ضده و 16 امتناعا عن التصويت.

تضامنا مع شعب روهينغيا

مقرر صادر بالإجماع عن مؤتمر الأممية الرابعة السابع عشر

تقوم الطغمة العسكرية في ميانمار(برمانيا) منذ أمد بعيد بتطهير عرقي لشعب روهينغيا الذي يعيش في ولاية اراكان (1). لكن منذ أغسطس/آب 2017 اقترفت إبادة للروهينغيا، ما أدى إلى هجرة كثيفة نحو بنغلاديش وبلدان أخرى.

عذبت الطغمة العسكرية النساء والأطفال والمسنين بعنف. لقد قطعوا رؤوس أشخاص وأحرقوا آخرين واغتصبوا نساء. وعبر الضحايا الروهينغيا حدود بانغلاديش لإنقاذ حيواتهم وأصبحوا لاجئين. وبدأوا يبنون أكواخا في سهل معرض للفيضانات وبمنحدر تلال مهددة بانجرافات. وهم زهاء مليون شخص يعيشون في هذه الشروط اللانسانية في كوكس بازار في بنغلاديش. اتاحت لهم حكومة بنغلاديش ملاذا في مخيمات مؤقتة لأسباب إنسانية. لكنها غير مجهزة لتحمل هذا العدد الكبير من اللاجئين. تحاول منظمة الأمم المتحدة للطفولة-اليونيسيف- والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تلبية الحاجات الإنسانية، لكن جهودهما غير كافية. لايزال عليهما تنظيم التمويل الأساسي للرد على الأزمة.

ما قامت به الطغمة العسكرية بحق الروهينغيا خرق سافر للحقوق الإنسانية ويجب إحالة مرتكبيها على العدالة. تظل أون سان سوتشي، الوزير الأول والحاصلة على جائزة نوبل صماء إزاء الفظاعات والإبادات المرتكبة من قبل الطغمة العسكرية في ميانمار.

لا غنى لحل أزمة الروهينغيا عن التضامن الدولي. كان رد فعل ما يسمى المجتمع الدولي غير كاف بوجه هذه الأزمة الإنسانية الخطيرة. إن الروهينغيا ضحايا التنافس الجيوسياسي. تنفتح ميانمار اليوم أمام الاستثمارات الأجنبية. وقد استثمرت بوجه خاص في ميانمار مقاولات صينية. وحسب بعض المصادر تم إخلاء مناطق من ولاية أراكان لأجل إنشاءات صناعية للشركات الصينية (2).

تدين الأممية الرابعة بقوة الإبادة المرتكبة من قبل الطغمة العسكرية لميانمار وتطالب بتوفير فوري لشروط عودة آمنة للروهينغيا إلى بلدهم، ومدهم بوثائق هوية مناسبة وضمان حقوقهم كمواطنين.

تطالب الأممية الرابعة بالعدالة للروهينغيا الضحايا، ويجب أن تقدم الطغمة العسكرية التي اقترفت إبادة وانتهكت الحقوق الإنسانية للروهينغيا الحساب عن أفعالها.

كما تطالب الأممية الرابعة برد إنساني ملائم لصالح اللاجئين الروهينغيا، من حكومة بنغلاديش ومن المجموعة الدولية على السواء.

وتدعو الأممية الرابعة كل القوى التقدمية إلى التعبير عن تضامنها مع اللاجئين.

هامش وضعته هيئة تحرير انبريكور

1- الاسم التاريخي للولاية هو أراكان، احتلها الجيش البرماني للملك بوداوبايا في 1785، وغيرت الطغمة العسكرية هذا الاسم في 1989 إلى ولاية راخين. ولا تعترف حكومة ميانمار بالروهينغيا كمواطنين.

2- حسب مقال South China Morning Post بتاريخ 18 سبتمبر 2017، استثمرت الصين، بين 1988 و2014 أكثر من 15 مليار دولار في ميانمار، خاصة في المناجم والطاقة، حسب وكالة شينخوا. كما تزود النظام العسكري بالسلاح. تتضمن مشاريع الصين بهذا البلد إقامة منطقة اقتصادية وميناءية خاصة في كيابايو بولاية أراكان، واستثمارات للمجموعة الصينية CITIC مقدر بـ 9 مليار دولار شُرع فيها في ديسمبر 2015. وفي أبريل 2017 تم فتح خط أنابيب بين أراكان وإقليم يونان الصيني. ويضمن لبيكين طريقا لا يمر من مضيق مالاكا لاستيراد بترول من الشرق الأوسط. ويستشهد المقال بأستاذ علم الاجتماع بجامعة Columbia University ساسكيا ساسن: "قد يكون للأرض المحررة بالطرد الجذري للروهينغيا منفعة للجيش ولدوره في التنمية الاقتصادية للبلد. لقد أصبحت الأرض ثمينة بفضل المشاريع الصينية." (http://www.scmp.com/news/asia/southeast-asia/article/2113259/how-chinese-cash-shores-myanmars-rakhine-state-despite).

ومن جهة أخرى، حسب روبورتاج غيوم دولاكروا لميديابارت، استكملت CNPC (Chinese National Petroleum Corporation في 2013 أنبوب غاز بين كيابايو ويونان، يتيح استيراد 12 مليار متر مكعب من الغاز المستخرج من أرض أراكان (https://www.mediapart.fr/journal/international/161117/rohingyas-derriere-la-religion-le-petrole-et-le-gaz?page_article=3)

وحسب ماتيلد تريغييه وروميه بوارسون: "في كيابايو تم إحراق المئات من منازل الروهينغيا وتدمير قرى بكاملها من قبل قوميي راخين في أكتوبر 2012، أي في فترة بناء الأنبوب.

(http://www.iris-france.org/61848-pekin-face-a-la-crise-des-rohingyas-le-pragmatisme-economique-comme-cle-de-voute-de-la-diplomatie-chinoise/)